دكتور حُسني كَحْلَه

انتفاضة الشباب المصري عام ١٩٣٥

بين ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢

وحوارات مع ثلاثة من قادتها

٢٠٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

"الثورة هي الحرب التي لا يتحقق النصر فيها
إلا بعد سلسلة من الهزائم"

روزا لوكسمبرج

المقدمة

لدراسة **طبيعة الحياة السياسية المصرية ومشكلاتها** ، لابد أن نتوقف كثيرًا عند حدثين سياسيين بالغي الأهمية في تاريخ مصر المعاصر ، هما **ثورة ١٩١٩، وثورة ١٩٥٢ . وكثيرًا ما تجري المقارنة بينهما ، بل والتراشق بين أنصار كل منهما ، باعتبار أن الأولى ثورة شعبية والثانية انقلاب عسكري ، انتهى إلى حكم شمولي . والسبب في ذلك قراءة خاطئة لتاريخنا ، فالتاريخ حلقات ومراحل متصلة لا انفصام لها** .

وقد تأكد لي ذلك من خلال حوارات ، سبق أن أجريتها خلال عملي الصحفي في ثمانينيات القرن الماضي ، وبالتحديد عام ١٩٨٥ بمناسبة مرور خمسين عامًا على **انتفاضة الشباب المصري عام ١٩٣٥**، مع ثلاث شخصيات قيادية وتاريخية لهذه الانتفاضة ، وهم:

الدكتور نور الدين طراف ، وكان طالبًا في كلية الطب ، وأحد زعماء الطلبة في انتفاضة ١٩٣٥، والذي أصبح عضوًا في البرلمان عام ١٩٤٥، ثم وزيرًا للصحة خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٥٨، ثم رئيسًا للمجلس التنفيذي للإقليم المصري في الجمهورية العربية المتحدة ، خلال الفترة ٧ أكتوبر ١٩٥٨ - ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠، ثم عضوًا في المجلس الرئاسي عام ١٩٦٢.

والثاني هو **المهندس إبراهيم شكري** ، الذي كان طالبًا في كلية الزراعة ، وعضوًا في جمعية مصر الفتاة ، وأصيب برصاص الإنجليز في مظاهرات عام ١٩٣٥، وعضوًا في البرلمان عام ١٩٥٠، حيث قدم مشروعًا للإصلاح الزراعي ، ثم أصبح أمينًا عامًا للاتحاد الاشتراكي لمحافظة الدقهلية في الستينيات ، ثم وزيرًا للزراعة ، ثم رئيسًا لحزب العمل الاشتراكي عام ١٩٧٨.

والشخصية الثالثة هو الأستاذ **فتحي رضوان** ، وكان أمينًا عامًا لحزب مصر الفتاة وقت انتفاضة ١٩٣٥، ثم رئيسًا للحزب الوطني الجديد ، ثم أصبح وزيرًا للإرشاد القومي خلال الفترة ١٩٥٢- ١٩٥٨.

ولقد سبق أن صدر بالفعل كتابان تناولا انتفاضة ١٩٣٥ ؛ **الأول** عنوانه **"الدستور والاستقلال والثورة الوطنية عام ١٩٣٥" للدكتور ضياء الدين الريس** في جزئين ، تناولا الشخصيات التاريخية التي عاصرت الحدث أو مهدت له كما تناولا أحداثها . **والثاني للدكتور حمادة إسماعيل** ، وعنوانه **"انتفاضة ١٩٣٥ بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم"** ، وقد تناول امتداد الأحداث من القاهرة إلى الأقاليم.

لكنني وجدت في **بحث أسباب انتفاضة الشباب وأحداثها ونتائجها ، أنها بالفعل حلقة وصل بين ثورة الشعب المصري عام ١٩١٩، وتحرك الضباط الأحرار عام ١٩٥٢**، الذي أصبح ثورة - بلا شك - مثلت **ذروة الحركة الوطنية** ، في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين ، والتي بدأت

بمواجهة الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨، ومثلت المواجهة الأولى للأطماع الإمبريالية الغربية ، ثم تمت بالاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢، الذي قَدِم بذريعة دعم الحكم الشرعي **للخديو توفيق** .

ورغم خمود الحركة الوطنية لنحو عقد من الزمان ، إلا أنها عادت شابة من جديد مع ظهور الزعيم الوطني **مصطفى كامل** ، الذي استفاد من تعيين **الخديوي عباس حلمي** ، لبعث الحركة الوطنية من جديد ، متطلعًا للتخلص من سطوة **اللورد كرومر** المعتمد البريطاني ، ومستغلًا رابطة السيادة بالدولة العثمانية .

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، لتعطي لبريطانيا الفرصة للتخلص من الخديو **عباس** والسيادة **العثمانية** معًا ، ولتنفرد بالسيطرة في **مصر** . ولتعين **الأمير حسين كامل** سلطانًا صوريًا على **مصر** ، ومن بعده **الأمير أحمد فؤاد** .

وخلال فترة الحرب ١٩١٤- ١٩١٨، تعرض المجتمع المصري لعملية نهب استعماري بشع ، أدمى كل طبقات المجتمع ، كان من نتيجتها اندلاع ثورة الشعب المصري ، التي لم يسبق لها مثيل في **٩ مارس ١٩١٩**. ولو تمكن قادتها من تحقيق أهدافها في الاستقلال وإقامة نظام حكم دستوري حقيقي مستقل ، لما كانت هناك حاجة **لموجة ثورية أخرى عام ١٩٣٥ أو موجة ثورية ثالثة عام ١٩٤٦ ، ولا لثورة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢.**

ففي **نوفمبر عام ١٩٣٥** اندلعت **انتفاضة الشباب المصري** ، التي تفجرت في **القاهرة** ، ثم تجاوبت أصداؤها في كل مديريات ومحافظات مصر .[١] فجذورها ترجع **لفشل قادة ثورة ١٩١٩** في تحقيق أهدافها ، وهي "الاستقلال التام والنظام السياسي الدستوري" . وكان من نتائج الانتفاضة المباشرة ، **عودة دستور ١٩٢٣** ، الذي لم يجر العمل به ، سوى عدة أشهر **خلال الفترة ١٩٢٤ - ١٩٣٦**.

فقد عُطِل ثم أُطِيح به بعد الوزارة الوفدية الأولى ، برياسة **سعد زغلول في نوفمبر عام ١٩٢٤** . كذلك كان من نتائجها عقد **معاهدة ١٩٣٦**، التي لم يطبق أهم أهدافها ، وهو الجلاء إلى قاعدة قناة السويس ، حيث ظلت معسكرات الاحتلال في قلب القاهرة والإسكندرية ، وظل جِكِمْدارا **القاهرة والجيزة** انجليزيين حتى **عام ١٩٤٦**، حين قامت موجة ثورية ثالثة .

وما جاء على لسان **محمد صبري أبو علم** - زعيم المعارضة في مجلس الشيوخ **عام ١٩٤٦** وهو أحد الوزراء السابقين في حكومة الوفد - في بيان ألقاه في ذلك المجلس ، يشير لأهمية هذه الانتفاضة ، كحلقة من حلقات تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، حين قال: "**سيقولون أتريد أن تردنا إلى عام ١٩١٨، والظروف قد تغيرت.. ! ، لا يا سادة ، أنا لا أريد أن أرد البلاد إلى عام**

١- د. حمادة إسماعيل: انتفاضة ١٩٣٥بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥)، ص٧.

١٩١٨، ولكني أريد أن أردكم وأرد البلاد إلى عام ١٩٣٥ ، ففي عام ١٩٣٥ أمكن لشـــباب البلاد المثقف ، أن يلزم إنجلترا بعودة المفاوضـــة ، التي بدأت عام ١٩٢٠ وتوقفت عام ١٩٣٠، كما تمكن الشـــباب المثقف ، من أن يلزم جميع الزعماء باحترام إرادة الأمة، فكانت الجبهة الوطنية التي شكلت وفد المفاوضات عام ١٩٣٦"[١].

وهو يشير إلى صدور بيان عن اتحاد الطلاب ، ودعوته الأحزاب والهيئات لأن تتحد لتكوين **"جبهة وطنية"**، تقف صـفًا واحدًا أمام العدو المشـترك (أي **الإنجليز**) التي كانت مفاجأة للزعماء ، فعقدوا أول اجتماع لهم في نادي نقابة المحامين ، واتفقوا على تشـــكيل لجنة لتحرير بيانين: أحدهما يرفع **للملك** يطالب بعودة **دستور٢٣**، والآخر **للمندوب السامي البريطاني** ، يطلب بدء المفاوضات لعقد المعاهدة ، على أن تجتمع لجنة تحرير البيان في يوم الأربعاء **١١ ديسمبر ١٩٣٥**[١].

وما يؤكد الارتباط بين الثورتين ، أن عددًا من قادة ضـــباط ثورة ١٩٥٢ قد شـــارك في **مظاهرات الشباب عام ١٩٣٥** ومنهم ؛ **جمال عبد الناصر، وكمال الدين حسين ، وحسن إبراهيم ، وجلال ندا ، ومحمد رياض ، وإسماعيل فريد ، ومصطفى بهجت بدوي ، ومشهور أحمد مشهور ، ولطفي واكد ، وأحمد حمروش ، ووجيه أباظة وغيرهم . حيث ألقي القبض على بعضـــهم ، وهم طلاب في المدارس الثانوية** .

ويذكر الوزير البريطاني **أنتوني ناتنج** * : " ان الشاب **جمال عبد الناصر** ، مثله مثل الكثيرين من الطلبة المصـــريين في ذلك الحين ، كان يعتبر **معاهدة ١٩٣٦** مع **البريطانيين** خيانة للوطنية المصرية. وكان قد اشترك في مظاهرات **عام ١٩٣٥** التي طافت بالشوارع ، تطالب بجلاء القوات **البريطانية** وإعادة **دســـتور ١٩٢٣**، الذي كان يمر بإحدى فترات الإلغاء ، بناءً على أوامر **الملك فؤاد** التعسفية . وقد أطلقت القوات البريطانية النار على المتظاهرين الشبان فقتلت أحدهم ، فما كان من **عبد الناصـــر** - بحكم أنه رئيس اللجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية - إلا أن خرج في مظاهرات احتجاج الطلبة بشـــوارع القاهرة ، عندما قتل طالبان آخران وأصـــيب آخرون منهم **عبد الناصر** نفسه في جبهته."[٢]

كما يذكر **جورج فوشـــيه** : "أنه في يوم **١١ نوفمبر** خرج الطلاب في مظاهرات كبيرة ، اســـتشـــهد فيها أحدهم ، وبعد ســـاعات التقى **جمال عبد الناصـــر** - رئيس اللجنة التنفيذية للمدارس الثانوية (أي اتحاد الطلاب) ، مع **عبد العزيز الشـــوربجي** - مندوب اللجنة التنفيذية لطلبة الجامعة -

---

١- د. ضياء الدين الريس: نفس المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ص١٦١ - ١٦٤.

*** أنتوني ناتنج وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية ورئيس وفد التفاوض مع الوفد المصري عام ١٩٥٤.**

٢- أنتوني ناتنج: ناصر، ترجمة: شاكر إبراهيم سعيد، (بيروت: دار ومكتبة القاهرة، ١٩٨٥)، ص٣٧.

واتفقا على عقد مؤتمر بميدان الإسماعيلية (التحرير فيما بعد) ، وفي صباح **١٢ نوفمبر** اجتمع الطلبة في الميدان"[١].

الاسم الحركي **لعبد الناصر** في حركة الضباط الأحرار **عام ١٩٥٢** ، كان (**زغلول**) ، حسبما ورد في مذكرات **خالد محيي الدين** ، وهي مفارقة ذات مغزى . كما أن ثلاثة من قادتها وهم **الدكتور نور الدين طراف والمهندس إبراهيم شكري والأستاذ فتحي رضوان**• شغلوا مناصب وزارية في حكومات **ثورة يوليه ١٩٥٢** كما سبقت الإشارة.

كانت الفترة ب**ين ١٩٣٥ وقيام ثورة ١٩٥٢**، هي أدق فترة في تاريخ مصر الحديث ، حدث خلالها تدهور في أوضاع الأحزاب السياسية القائمة ، وظهرت جماعات ثورية متعددة ، مهدت للتغير الثوري الشامل[٢].

فقد انتهت مفاوضات وزارة الوفد الأخيرة بالفشل ، وبإلغاء المعاهدة من طرف واحد في **أكتوبر عام ١٩٥١** ، فانطلقت حركة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال في منطقة القناة ، واستمرت ثلاثة أشهر ، انتهت بمواجهة وحشية من قوات الاحتلال **البريطاني** لمديرية أمن الإسماعيلية **يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢**، سقط فيها نحو خمسين شهيدًا وثلاثين جريحًا وتم أسر الباقي . وأحرقت القاهرة في اليوم التالي **٢٦ يناير**، وطلب الملك من **النحاس باشا** إعلان الأحكام العرفية ، ثم أقاله وحل البرلمان المنتخب . وبعد ستة أشهر من عدم استقرار الحكم ، بقيام وسقوط أربع حكومات ، كان الانقلاب العسكري نتيجة طبيعية لحالة التردي السياسي ، حيث قام به نفر من شباب الضباط **في ٢٣ يوليه عام ١٩٥٢** ، وأصبح معروفة **بثورة ١٩٥٢** ، حيث أتيح لهم الالتحاق بالدراسة بالكلية الحربية **عام ١٩٣٦**، بزيادة عدد طلبة المدرسة الحربية ، من ١٢ طالب **عام ١٩٣٥ إلى** ٢٥٠ طالب عام **١٩٣٦**[٣].

وقد انقسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة . تناول الفصل الأول: الأسباب غير المباشرة لانتفاضة الشباب عام ١٩٣٥. والفصل الثاني: الأسباب المباشرة لانتفاضة الشباب عام ١٩٣٥ ، أما الفصل الثالث فقد تناول الحركة السياسية المصرية بين عقد معاهدة ٣٦ وإلغائها ، وأخيرًا تناول الفصل الرابع شباب ٣٥ يتقدمون نحو الثورة .

دكتور حُسني كَحْله

القاهرة الجديدة في يناير ٢٠٢٦

١- جورج فوشيه (تعريب: نجدة هاجر وسعيد الغز): جمال عبد الناصر في طريق الثورة، (بيروت: منشورات الكتب التجاري، ١٩٦٠)، ص٩٦.وجورج فوشيه (إعداد وتقديم: د الحسيني معدّى): جمال عبد الناصر ورجاله، رفاق الكفاح في سنوات المواجهة، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزع، ٢٠٠٨)، ص ص٧٢-٧٤.

• نص الحوارات الثلاث بملاحق الكتاب .

٢- عبد المغني سعيد: اسرار السياسة المصرية في ربع قرن، (القاهرة: كتاب الحرية، أكتوبر ١٩٨٥)، ص٧.

٣- محمد حافظ إسماعيل: أمن مصر القومي في عصر التحديات، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤)، ص ص١٥-١٩.

الفصل الأول

الأسباب غير المباشرة لانتفاضة الشباب عام ١٩٣٥

فشل قادة ثورة ١٩١٩ في تحقيق أهدافها:

بعد خمسة أيام من احتلال القاهرة ، في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، أصدر الخديوي توفيق مرسوماً بتسريح الجيش . ثم وصل **اللورد دوفرين** السفير البريطاني في استنبول في ٧ نوفمبر، في بعثة خاصة إلى مصر لمعالجة مسألة الجيش ، ورأى إنشاء جيش مصري لا يزيد على ستة آلاف جندي ، يكون تحت قيادة انجليزية .[١] ومن جهة أخرى قد أوصى دوفرين ، بضرورة استمرار حكم الخديو الشخصي من خلال وزرائه ، بمعنى أن يكون مجلس الوزراء مجلس استشاري له ، فيتمتع الخديو من الناحية القانونية ، بكل مهام السلطة الحكومية ، ليحد من سلطة الدولة العثمانية ، أو ما للدول الأوروبية من امتيازات في مصر. وبالرغم من أنه بقي للخديو حق تعيين الوزراء وإقالتهم ، إلا أنه كان لزاما عليه أن يستشير المعتمد البريطاني في ذلك ، وفي كل ما يتعلق بشؤون الدولة في الداخل والخارج . وبذلك تلاشت سلطات الخديو من الناحية العملية ، كما تلاشت سلطات الوزراء بوجود المستشارين والمفتشين الإنجليز، الذين خُولوا سلطات مطلقة أينما حلوا[٢].

كما كان **اللورد كرومر** هو أول معتمد سياسي بريطاني في مصر، حيث تولى منصبه في سبتمبر ١٨٨٣. ويُعد **كرومر** في الواقع هو واضع سياسة الاحتلال التي سارت عليها بريطانيا في حكم مصر فيما بعد ، فقد حكم مصر حكمًا فعليًا ، نحو ربع قرن من الزمان (١٨٨٣ – ١٩٠٧)[٣].

وقد قام **كرومر** بعملية هندسة اجتماعية واقتصادية للمجتمع المصري ، لدعم استمرار الاحتلال البريطاني[٤]. حيث انعكست إجراءات الاحتلال البريطاني ، سواء فيما يتعلق بالري وملكيات الأراضي ، أو التحكم في النشاط الصناعي والمصرفي ، وبشكل أو بآخر ، على الخريطة الاجتماعية لمصر . حيث أدى ذلك بوضوح إلى بروز طبقة من كبار الزراعيين ذات ملامح أرستوقراطية ، قوامها الأتراك المتمصرين وكبار الملاك المصريين ، أو بتعبير العصر الذوات والأعيان، وفي القاع توجد طبقة عامة الشعب، من الفلاحين والصناع وصغار التجار وأرباب الحرف . كما توجد بين الطبقتين طبقة ثالثة من المهنيين والموظفين ورجال الدين، مع غياب واضح لبرجوازية صناعية تجارية ، منذ عصر محمد علي، الذي عرقل نمو طبقة متوسطة مصرية .

١- د. عبد العظيم رمضان: الجيش في السياسة ١٨٢٢-١٩٣٦، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ص٣٠-٣٨.
٢- د. أحمد زكريا الشلق: حزب الأمة، دور الأعيان والمثقفين في السياسة المصرية، (الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق المصرية)، مرجع سبق ذكره، ص١٧٩.
٣- د. أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق نفسه، ص١٧٩.
٤- طارق البشري: سعد زغلول مفاوضاً، (القاهرة: كتاب الهلال، سبتمبر ١٩٩٨)، ص ص٢٧-٢٩.

وما كاد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته، حتى كانت العناصر المثقفة من أرباب المهن الحرة ، كالمحامين والمهندسين والأطباء ، تتصدر قيادة الطبقة الوسطى ، وقد كان أغلب هؤلاء من أبناء الأعيان وكبار الموظفين . أما طبقة الأعيان أو كبار ملاك الأراضي الزراعية، فقد نمت العناصر المصرية فيها نمواً كبيراً ، واكتسبت قيماً وطموحات جديدة ، نحو التسَيُد وشغل مركز الصدارة فيها، وقد كانت عملية إحلالهم في هذا المركز ، نتيجة لانقراض العناصر التركية والشركسية[١].

وبعد احتلال دام عشر سنوات منذ عام ١٨٨٢، توفي **الخديو توفيق** عام ١٨٩٢، وتسلم نجله **الخديو عباس حلمي الثاني** ، فرمان السلطان العثماني بتولي الحكم[٢]. ويقول **الخديو عباس** "ولكنني رأيت منذ عام ١٨٩٢ ، كيف أن الإنجليز استخدموا الموارد المصرية لمصالحهم الخاصة ، وكانت البلاد خاضعة للاحتلال . وكان القنصل العام والممثل الرسمي لدولة الاحتلال (المعروف باسم المندوب السامي البريطاني) ، موجوداً من أجل منع أي سلطة للخديو ، ولكن ناراً مقدسة كانت موجودة في قلوب المصريين: هي الشعور الوطني."[٣]وقد حاول **الخديو عباس حلمي الثاني** أن يلعب دوراً مناوئاً لهيمنة **كرومر** ، فيقول: "كانت في يدي في ذلك الوقت أسس عنصرين غير مجتمعين ومتنافرين في الاتجاه الوطني؛ الحزب المحافظ لأعيان البلاد بقيادة **الشيخ علي يوسف** ، والحزب المتطرف للشباب بزعامة **مصطفى كامل** . وكانت لفكرة الوطن عند كل واحدة من هاتين المجموعتين معنى مختلف ، ولم يكن في وسعهما أن يحققوها في شكل متطابق ، وسرعان ما فهمت عدم إمكانية توحيد هذين العنصرين معًا . وكان من الضروري العمل وبالتناوب ، وأن أقلل الخلافات بينهما تحسباً من الفوضى التي يمكن أن تحدث . وكان تفضيلي يتجه صوب المعتدلين ، ولكني كنت أفهم المتطرفين ، ولن أكون مع أولئك أو هؤلاء . ولما كانوا يرفضون مبدأ الاحتلال البريطاني غير المحدد ، فإني كنت بمشاعري مع أولئك ومع هؤلاء". ويضيف "وكان الشعب والفلاحون: كما هو الحال في كل مكان ، لا يأبهون من حيث المبدأ ، إلا بكل ما كان يمس خبزهم وهدوءهم بشكل مباشر . أما طبقة المثقفين وخصوصاً الطلبة ، فكانوا وطنيون بالمعنى السياسي الحديث".[٤]

نجح الاحتلال البريطاني في استغلال أسباب الضعف والتفكك الموجودة . هذا بجانب أن الحكومة البريطانية أعلنت غداة احتلالها مصر ، أن الاحتلال مؤقت ، وأنها إنما دخلت البلاد **لحماية عرش الخديو**، وإعادة تنظيم الحالة المالية ضمانًا لحقوق الدائنين .

١- د. أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق ذكره، ص ص٢٤-٢٥.
٢- عباس حلمي الثاني: عهدي، مذكرات عباس حلمي الثاني خديو مصر الأخير١٨٩٢-١٩١٤، × القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣)، ص ص١١-١٢.
٣- المرجع السابق نفسه، ص ١٠٤.
٤- المرجع السابق نفسه، ص ص١٠٦-١٠٧.

أيضًـــا هناك حقيقة أخرى أن الاحتلال البريطاني ، لم يقطع صـــلة المصـــريين بتركيا ولا بالخلافة الإسـلامية . وكانت الجمهرة الغالبة من الشـعب المصـري تؤيد تركيا ، وتعد كل مصـري يتعاون مع البريطانيين أو يضعف في مقاومتهم خائنًا لوطنه .

وحينما دخل الاحتلال البريطاني مصر ، بدت في الأفق السياسي المصري ثلاث قوى : قوة الاحتلال المستندة إلى القوة العسكرية ، وقوة السراي التي استنجدت به ، وقوة الشعب منقسمة إلى قسم أغلبيته مندفعة إلى دولة الخلافة ، قسم ضئيل أول الأمر أخذ يقوى شيئًا فشيئًا، هو القسم الداعي إلى الاســـتقلال عن كل من تركيا وبريطانيا[١]. وقد أعلنوا أن دخولهم مصـــر ، لا يؤثر في تبعيتها لتركيا ، ولا لحق الخليفة ومقامه الروحي ، كما أدركوا أن الأزهر وعلماءه قوة لا يستهان بها ، هذا في المجال الروحي . أما في المجال الاجتماعي فقد اعتمدوا على طائفة من الملاك الزراعيين المصريين، ممن قاسوا من الحكم التركي السابق على الاحتلال [٢].

كانت مصـــلحة الخديو ومصـــلحة الاحتلال ، قد التقتا في أول الأمر ، إلا أنهما ســـرعان ما افترقتا ، ووقف القصـــران أحدهما في وجه الآخر ، كل منهما يكيد لصـــاحبه[٣]. هذه الازدواجية في الســـلطة ، تولدت عنها ازدواجية في رد الفعل الوطني ، بدأت مع نهايات القرن التاســـع عشـــر، وظهرت جلية في الســـنوات العشـــر الأولى من القرن العشـــرين ، فيما عرفا **بحزب الأمة والحزب الوطني** .

فالاتجاه الأول الذي اتخذ له عنوان **"حزب الأمة"** ، كان توجهاً في الأســـاس ضـــد الســـلطة الشرعية سلطة الخديو ، باعتبارها سلطة فردية ، تملك زمام جهاز الدولة الاستبدادية ، وترتكن في أصل شرعيتها إلى صلة مصر بالدولة العثمانية . وهذا التيار كانت تعبر عنه **صحيفة "الجريدة"** ، التي رأس تحريرها **أحمد لطفي الســـيد** مع بدايات القرن العشـــرين ، وقد أُعلن عن تشـــكيل **حزب الأمة*** رســمياً في عام ١٩٠٦، وقد جمع الحزب بين كبار الملاك ، وطائفة من المثقفين الذي تأثروا بالثقافة الغربية .

أما الاتجاه الثاني فقد ظهر أيضاً مع بدايات القرن العشرين ، وعبرت عنه **صحيفة "اللواء"**، ثم أنشئ في إطار دعوته "الحزب الوطني" سنة ١٩٠٧ ، وتولى زعامة هذا الاتجاه **مصطفى كامل** ، ومعه نخبة من الشـــباب الوطني ، ومنهم خليفته **محمد فريد** . وكان هذا الاتجاه ينمو في الأســـاس لمقاومة ما يسمى بالسلطة الفعلية ، أي الاحتلال العسكري البريطاني لمصر.[٤]

١- محمد زكي عبد القادر: محنة الدستور ١٩٢٣- ١٩٥٢، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠)، ص ص٢٠-٢١.
٢- محمد زكي عبد القادر: المرجع السابق نفسه، ص ص٢٤-٢٦.
٣- المرجع السابق نفسه، ص ص٢٧-٢٨.
* تشكل برياسة محمود سليمان باشا وعضوية حسن عبد الرازق وعلى شعراوي ولطفي السيد ومحمد محمود وعمر سلطان وغيرهم. وتألفت شركة لإنشاء الجريدة ، كان الشركاء بالإضافة إليهم: أحمد فتحي زغلول محكمة مصر وأحمد عفيفي المستشار بالاستئناف وعبد الخالق ثروت .
٤- طارق البشري: ثورة ١٩١٩ في تاريخ مصر المعاصر، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٩)، ص ص٢٦–٢٩.

مع **مصطفى كامل** تبدت الوطنية المصرية في أروع مظهر ، وفي وقت وجيز أذهل السراي والمحتلين على السواء . وسرت حركة **مصطفى كامل** في كل ركن من أركان مصر. وأعادت ثقة المصريين بأنفسهم، وردت إلى الحركة الوطنية قوتها ، التي فقدتها فترة قصيرة ، على إثر هزيمة عرابي ودخول البريطانيين أرض الوطن . فكان **مصطفى كامل** يعبئ الشعور لطرد البريطانيين ، ويدعو للتمسك بالرابطة بين مصر وتركيا . ولو كان قد رأى رأيًا آخر ، ودعا مثلًا إلى الاستقلال عن كل من بريطانيا وتركيا ، لما أصبح في مثل ظروف مصر حينئذ زعيمًا شعبيًا ، وإنما أصبح مفكرًا سياسيًا ، أو رجلًا يتهم بالخيانة والمروق ، وهو ما وصم فريق ضئيل من المصريين ، تبنوا الدعوة الاستقلال الكامل ، وعبر عن رأيهم **لطفي السيد** في الجريدة . على أن **مصطفى كامل** فعل ما فعله **عرابي** ، إذ جعل المطالبة بالدستور من أسس دعوته .

ولا شك أن حركة **مصطفى كامل** أكدت وجود الشعب ، كعنصر له وزنه في الموقف ، وجعل كل من السراي والاحتلال يعيد النظر في موقفه ، وقد حاول الاحتلال أن يضعف هذا التيار ما وسعته الحيلة والجهد ، بينما انتهز **الخديو عباس** الفرصة فاحتضن الحركة الجديدة ، بحسبانها وسيلة ناجعة لمقاومة سلطة الاحتلال[١].

في عام ١٩٠٤ استطاع الإنجليز أن يكسبوا اعترافاً دولياً أوروبياً ، بسيطرتهم الفعلية على مصر . ورغم أن هذا الاعتراف كان محدوداً ، بعدم تغيير الأوضاع الراهنة من الجهة الرسمية ، فقد كان من شأنه أن تصير سياسة مصر ، أسلس للإنجليز من الناحية الدولية ، بما يمكنهم من زيادة التحكم في مصر . لولا أن تطور الحركة الوطنية ، كشف عن قوتها في حادثة دنشواي عام ١٩٠٦ وما تلاها . فاكتفت بزيادة عدد الموظفين الإنجليز بالإدارات المختلفة بالتدريج[٢]. وكانت حادثة دنشواي ، لطخة عار في جبين الاحتلال ، وما من شك أن هذه الحادثة المشؤومة ، أظهرت **مصطفى كامل** داعية شديد التأثير، كُفئًا ومقتدرًا . فعلى ضراوة ما كان الاستعمار في مصر وغيرها ، فقد انتهى الأمر بخروج **اللورد كرومر** من مصر، على الرغم من المركز الممتاز الذي كان يحتله في بلاده ، وعلى الرغم من النجاح الكبير الذي حققه في مصر، من وجهة النظر الاستعمارية .[٣]وفي ١٣ يونية ١٩١٠ حذر **آرثر جيمس بلفور** مجلس العموم البريطاني ، من "المشكلات التي علينا أن نواجها في مصر"، إذ كان بعض أعضاء البرلمان ، يطعنون في ضرورة "وجود إنجلترا في مصر". إذ كان "وجود إنجلترا في مصر" هو موضوع الكتاب الذي ألفه **ألفرد ملنر** عام ١٨٩٢ ، وكان يقول فيه: "**إن الاحتلال الذي كان مفيداً يوماً ما ، قد أصبح مصدراً للمتاعب ، بعد ارتفاع مد**

١- محمد زكي عبد القادر: المرجع السابق نفسه، ص ص٣٥-٣٣.
٢ - طارق البشري: سعد زغلول مفاوضًا، المرجع السابق نفسه، ص ص٣٢-٣٣.
٣- محمد زكي عبد القادر: المرجع السابق نفسه، ص٤٧.

الوطنية المصرية ، ولم يعد من السهل الدفاع عن استمرار الوجود البريطاني في مصر . ولهذا هب بلفور لإحاطة الأعضاء علماً بالموضوع وشرحه[١].

معاناة كل طبقات المجتمع المصري من أعباء الحرب العالمية الأولى : لا شك في أن **ثورة ١٩١٩** حدث تاريخي فريد ، تعود أسبابه البعيدة ، أولاً لاحتلال بريطانيا لمصر في **عام ١٨٨٢** ، وسياساته وتداعياته . كما ترجع إلى تذمر الشعب من الاحتلال الأجنبي ، وتنصله من وعوده بالجلاء ، وتغلغله في شؤون البلاد كبيرها وصغيرها ، وإلغائه دستورها ، ومحاولة فصل السودان عنها ، ثم إعلانه الحماية الباطلة في **ديسمبر ١٩١٤ إبان الحرب العالمية الأولى** ، وخلع **الخديو عباس** وتولية **السلطان حسين كامل** ، وإلغاء وزارة الخارجية ، وتعطيل الجمعية التشريعية .[٢] لكن الفكرة المصرية قد استقامت بقيام **ثورة ١٩١٩** ، وبلغت الحركة الوطنية نضجها الكامل ، فقد أصبح الاستقلال الذي طالب به زعماء الثورة، استقلالًا سياسيًا كاملًا ، يقوم على الوعي الوطني ، وظهر الشعب بمظهر الوحدة السياسية المتكاملة بين عنصري الأمة ، المسلمون والأقباط [٣].

لقد أضافت لكل ما سبق ، **الظروف القاسية خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨** ، التي عانت منها كل طبقات الشعب ، حيث أخذت السلطة العسكرية منذ بداية الحرب ، تجمع ما تستطيع من العمال والفلاحين بطريق الإكراه ، لإرسالهم إلى مختلف النواحي في شبه جزيرة سيناء أو في العراق أو فلسطين أو الدردنيل أو فرنسا ، للعمل فيما تحتاج إليه الجيوش . وكان يتم تجنيدهم بأوامر السلطة العسكرية البريطانية ، عن طريق سلطة الحكومة وموظفيها . يقومون بعملية جمع الرجال قسراً ، وتجنيدهم في هذه الأعمال . وقد قام كثير من العمد ، لسوق خصومهم إلى هذا التجنيد ، الذي كان بمثابة النفي والاستهداف للأخطار ، وكان الكثيرون منهم يتخذون من ذلك وسيلة للرشوة ، يبتزونها من الأهالي، لإعفائهم من هذا التجنيد . كما اشترك في الرشوة الكثير من الحكام الإداريين . وبلغ عدد العمال والفلاحين والهجانة المصريين ، الذين أُخذوا من مصر في هذه الفترة حتى نهاية الحرب مليون ونصف عامل ، مات كثير منهم ، وكانوا عوناً كبيراً لإنجلترا في تحقيقها للنصر .

وفي ذلك يقول **اللورد ملنر** في تقريره : **"إن الشعب المصري تحمل التكاليف والقيود التي اقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضا ، وإن الخدمات التي أداها الفيلق المصري لا تقدر بثمن، ولم يكن هناك عنها غِنَى للحملة على فلسطين"**.[٤] بل يؤكد ذلك ، ما جاء في مذكرات **توماس راسل** باشا الذي كان حكمدار القاهرة ، فيقول: "وبعد أن اشتعلت الحرب ، وجد الفلاح نفسه مطالباً بأمور

١- إدوارد سعيد: الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة: د. محمد عناني، (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ص٨٤-٨٥.
٢- عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧)، ص ص١٦- ٤٩
٣- محمد زكي عبد القادر: المرجع السابق نفسه، ص٥٧.
٤- عبد الرحمن الرافعي: نفس المرجع السابق، ص ص٥٤-٥٥.

، أكثر وأكثر مما كان يتصور ، لأسباب لم يتقبلها. ففي البداية طُلب منه التطوع في العمل إلى جوار القوات ، (الذي كان مهما لدى الجنرال موراي في حربه بفلسطين) ، وعندما رفض المصريون ، تم إجبارهم من خلال العمدة والمأمور، وجرى إبعاد الفلاح عن أسرته وضد رغبته ، ليذهب إلى مكان صـــعب وخطر ، وبعد ذلك أُجبر على تقديم حماره وجمله ، اللذين كان ينقل عليهما ما ينتجه إلى القوات المحاربة . وحقيقة ، فقد كان هناك في البداية سعرًا عادلًا ، ومحددًا من قبل الجيش للمواشي ، لكن مع الوقت كان وصـول الثمن للفلاح ، لابد أن يكون ناقصـاً. وفي الحالات كلها فإنه لا يمكن لمال أن يعوض للفلاح خسـارة حيواناته ؛ لذا زاد اسـتياؤه من البريطانيين ، حتى وصـل إلى ذروة الاشـتعال ، عندما صـودرت محاصـيله ومزروعاته . ومن وجهة النظر العسـكرية فإن هذه الأمور كلها كانت ضرورية ، لكن الخطأ كان دوماً في أسلوب تطبيقها".....

ويضـيف **راسل** باشـا: "كان العمد والشـرطة ، يتم حثهم على المزيد من الأنشـطة ، بواسـطة مديريهم . لقد كانت القاهرة تطلب من هؤلاء المديرين ، تلبية جميع الطلبات العسكرية ، حتى اشتعل الفلاحون والطبقات العاملة حنقاً ضد السلطات العسكرية".[١]

ويقول **عبد الرحمن الرافعي** : "لقد استولت السلطة العسكرية ، على الدواب اللازمة لها ، فلم تبق على جمل أو حمار صـالح للعمل ، إلا اسـتولت عليه بأبخس الأثمان ، وكذلك فعلت فيما لزمها من الحبوب والمؤن وعلف المواشـي ، فأخذت ما أرادت منها بأسـعار بخسـة ، حددها قسـم مراقبة التموين . حتى لم يجد الناس ما يلزمهم لقوتهم الضـروري وعلف مواشـيهم ، وكذلك اسـتولت على معظم الأشجار الخشبية لتنتفع بأخشابها . كما أن مصر قد اضطرت إلى إنقاص مساحة الأراضـي المنزرعة قطناً ، لزيادة مسـاحة الأراضـي المنتجة للحبوب، وذلك لتموين الجيوش المتدفقة على مصـر أو في ميادين القتال . وأرهقت السـكك الحديدية بالنقل الحربي ، وقد تلف بسـبب ذلك أعداد كبيرة من القاطرات والعربات والمهمات . ولم تكتف السـلطة العسـكرية بجمع العمال والمؤن والدواب ، بل طلبت الرديف من الجيش المصـري لتسـتخدمه في الأعمال الحربية ، وذلك على إثر هزيمة الحلفاء في الدردنيل . ففي ٢٠ يناير ١٩١٦ أصـدر إسـماعيل سـري باشـا وزير الحربية قراراً، بناءً على قرار من مجلس الوزراء، واستجابة لطلب قائد الجيش البريطاني في مصر . وبلغ عدد من جمعوا من الرديف تنفيذاً لهذا القرار ١٢ ألف جندي . وصـارت الحكومة بجميع فروعها ، تعمل بلا انقطاع لتقديم المساعدات اللازمة للجيوش البريطانية ، حتى أن بعض المصالح خصصت نفسـها لهذا العمل، مهملة شـؤون وظيفتها الأصـلية"[٢]. كذلك كان من مظاهر الشـكوى العامة من موقف الحكومة ، حيال هبوط أسعار القطن هبوطاً جسيماً في موسم سنة ١٩١٤، على إثر نشوب

١- توماس راسل: مذكرات توماس راسل حكمدار القاهرة ١٩٠٢/ ١٩٤٦، ترجمة: مصطفى عبيد، (القاهرة: الرواق، ٢٠٢٠)، ص ٢٤٤.
٢- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق نفسه، ص ص٥٥-٥٦

الحرب . فلقد نزل سعر القطن تدريجياً إلى حوالي عشرة ريالات ، وكان سعره قبل الحرب أربع جنيهات ، فعم الكساد واشتد الضيق بالمزارعين ، من ملاك وفلاحين ، لأن القطن هو عصب الحياة الاقتصادية في مصر . ووقفت الحكومة بتأثير المستشار المالي البريطاني ، جامدة بإزاء هذه الكارثة المفاجئة.[١]

أبناء الأعيان – الطبقة التي أسسها كرومر - يطالبون بإنهاء الحماية :

كانت أنباء الثورة البلشفية في روسيا في أكتوبر١٩١٧ ، والنداءات التي وجهتها إلى "عمال وفلاحي الشرق الأدنى" و"مسلمي العالم ضحايا الرأسمالية"، قد سمعت أصداؤها في مصر ، وبصفة خاصة المدن الكبرى ، الإسكندرية والقاهرة ومن القناة ، حيث مناطق التركز العمالي . بل إن **محمد فريد** بعث من منفاه في أوائل عام ١٩١٨، ببرقية إلى لينين يشكره فيها على تصريحه الذي طلب فيه تحرير مصر والهند.[٢]يضاف إلى ذلك أنه مع انتهاء الحرب العالمية الأولى في **عام ١٩١٨**، وكانت الشعوب تطلع للمطالبة بحقها في الحرية والاستقلال ، طبقاً لمبدأ حق تقرير المصير ، الذي بشر به **ويلسون** رئيس الولايات المتحدة في خطبه .

وبدأ رجال السياسة والفكر في الاستعداد للمطالبة بالاستقلال ، منذ ظهرت بشائر السلام في الأفق . فكان ثمرة هذا الاستعداد لتأليف **"الوفد المصري"** ، حيث خطرت فكرة إرسال وفد للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح ، بعد ما صرح **ويلسون بمبادئه الأربعة عشرة المعروفة في ٨ يناير عام ١٩١٨**، وقد اتجه **عمر طوسون** للحديث مع **محمد سعيد** باشا في شأنها ، فاقترح اسم **سعد زغلول** باشا. وقد استقر رأي **سعد زغلول** وأصحابه من حزب الأمة ، **ورشدي باشا وعدلي باشا** ، بعد عدة اجتماعات على تأليف وفدين: أحدهما **رسمي** يمثل الحكومة المصرية ، قوامه **حسين رشدي** باشا رئيس الوزراء وزميله **عدلي باشا** ، والثاني **أهلي** يمثل الأمة المصرية ، يرأسه **سعد باشا زغلول** ، وذلك للسفر إلى إنجلترا لحل القضية المصرية مباشرة مع الحكومة الإنجليزية . ويرجع إلى أن المدرسة التي ينتمي إليها **سعد باشا زغلول** ورجال حزب الأمة ، كانت مدرسة ذات تاريخ قديم في التفاهم المباشر مع الإنجليز ، وتختلف في ذلك عن مدرسة الحزب الوطني ، التي كانت تأبى الاعتراف بالإنجليز والتعامل معهم .[٣]

في هذه الظروف تقدم **سعد زغلول باشا** ، الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، فاتفق مع **عبد العزيز فهمي بك وعلي شعراوي باشا** زميليه في الجمعية التشريعية ، على أن يطلبوا من دار الحماية، تحديد موعدٍ لهم ليقابلوا السير **ريجنالد ونجت** المندوب السامي البريطاني ، للتحدث إليه في

١- المرجع السابق نفسه: ص٩٠.
٢- د. عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، (بيروت: دار العودة، ١٩٧٥)، ص ص١٢٥-١٢٦.
٣- عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص ص٨٣ – ٨٧.

طلب الترخيص بالسفر إلى لندن ، لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية ، وكان هذا الطلب بنصيحة من **حسين رشدي** باشا رئيس الوزراء وبوساطته أيضاً، **يوم الإثنين ١١ نوفمبر عام ١٩١٨**، وهو يوم إعلان الهدنة ، فأجابت دار الحماية طلبهم بواسطة **رشدي باشا** أيضاً ، وحددت لهم **يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨** موعدا للمقابلة المطلوبة[١].

وقد حدد (الوفد) المطالب المصرية على النحو التالي:

١– الاستقلال التام استنادًا إلى ما لمصر من مؤهلات تجعلها جديرة به .

٢– تأمين المصالح الاستراتيجية لبريطانيا في قناة السويس ، بعقد محالفة عسكرية معها ، والسماح باحتلالها ، في حالة وقوع توتر دولي يعرض مصر لأطماع دولة أخرى ، ويهدد بالخطر المصالح الاستراتيجية لبريطانيا.

٣- القبول بوجود مستشار مالي بريطاني ، تنتقل إليه سلطات صندوق الدين ، يلعب دور القيم على مصالح الدائنين .

٤- اعتماد المصريين لأسلوب التفاوض المباشر مع بريطانيا ، لتحقيق الاستقلال المنشود، دون إدخال أطراف دولية أخرى في الموضوع .[٢]

فلما قابل ثلاثتهم المندوب السامي في الموعد المحدد ، ودار بينهم حديث طويل• في شأن المقابلة وأغراضها ، رد عليهم السير ريجنالد ونجيت ، بأنهم ليسوا الحكومة ولا يمثلون الشعب . فلما حدث تشكيك في صفتهم ، بدأوا حركة شعبية ، هي حركة جمع التوكيلات للوفد، على أن لهيئته صفة التحدث عن الأمة ، ورأى أن الوسيلة العملية في ذلك وضع صيغة توكيل ، يوقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة في ذلك الحين ، كالجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وغيرها ، وأكبر عدد ممكن من ذوي الرأي والأعيان وسائر طبقات الشعب . على أن السلطة العسكرية البريطانية ، حين رأت أن حركة التوكيلات آخذة في الاتساع في المدن والأقاليم ، أوجست منها خيفة وعملت على إحباطها ، فأصدر المستشار البريطاني لوزارة الداخلية ، أوامره مباشرة إلى المديرين ، بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها بكل ما لديهم من قوة .[٣]

وفي **٦ ديسمبر ١٩١٨** أرسل الوفد ، نداءً إلى معتمدي الدول الأجنبية ، بتأليف الوفد ومقاصده وخطواته الأولى ، وبموقف السلطة العسكرية البريطانية إزائه ، كما أرسل إلى الرئيس ويلسون نداءً برقيًا ، يطلب إليه تحقيق مسعى الوفد[٤]. **وبعد عشرة أيام من الاجتماع بونجيت ، شكل**

١- عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، ص ص١١٠-١١١.

٢- د. رؤوف عباس: الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨-١٩٥٢، في د. محمد السيد سعيد : ثورة ٢٣ يوليو ، ١٩٥٢، دراسات في الحقبة الناصرية، (القاهرة: الأهرام – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢، ص١٦.

• المحضر الذي وضعه الوفد عن المقابلة ، في عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق نفسه، ص ص١١١- ١١٥.

٣- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق نفسه، ص ص١٢١ – ١٢٣.

٤- المرجع السابق نفسه، ص١٦٥.

الرجال الخمسة تنظيمًا عرف باسم "الوفد المصري"، وهم بجانب الثلاثة الذي شكلوا وفد مقابلة المندوب السامي ونجيت ، وأحمد لطفي السيد ومحمد محمود ، وانضم إليهم عبد اللطيف المكباتي ومحمد على علوبة . هدفه الرئيسي النضال من أجل استقلال مصر التام بالطرق السلمية . وامتدت عضوية الوفد لتشمل ممثلين من الحزب الوطني ، ومن طائفة الأقباط ، التي ظهرت بمشاركتها لأول مرة لبقية المصريين، واتسعت اللجنة المركزية ليبلغ عدد أعضاءها سبعة عشر ، وقد اختار المؤسسون الأصليون سعد زغلول رئيسًا للوفد .[١]

في **١٣ يناير ١٩١٩** برز **سعد زغلول** من بين رفاقه جميعًا ، بخطاب ألقاه في اجتماع دعا إليه **حمد الباسل باشا** أحد أعضاء الوفد . هذا الخطاب انتقل بالحركة من مجرد طلب إلى بريطانيا ، للسماح لنفر من المصريين بالتحدث عن مستقبل في المجال الدولي ، إلى مطالبة صريحة بالاستقلال التام ، وإنكار للاحتلال والحماية ، واعتبارهما أمرين باطلين . وللمرة الأولى تردد النداء ، بأن مصر مستعدة لبذل ما يتطلبها استقلالها من ضحايا . فلقد وجدت البلاد قائدًا ، يعرف كيف يخاطب المستعمر في جرأه ووضوح ورباطة جأش . وفي **٧ فبراير ١٩١٩** ألقى **سعد** خطاباً آخر في دار الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع ، تعقيبًا على مستر **برسيفال** المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ، عن مشروع قانون العقوبات يعدونه إذ ذاك ، وفي هذا الكلمة التي أيقظت مصر كلها وأوقفتها على قدميها ، ووضعت زعامتها في يده قال **سعد** : "في سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر من تلقاء نفسها، بدون أن تطلبها الأمة المصرية أو تقبلها ، فهي حماية باطلة لا وجود لها قانونًا ، بل هي من ضرورات الحرب تنتهي بانتهائها ، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة". هذه الخطبة كانت صيحة المعركة ، فقد هزت هذه العبارة كيان مصر هزًا عنيفًا وهيأتها لخوض المعركة .[٢]

رأت السلطة البريطانية في احتجاجات الوفد المتوالية ، لدى معتمدي الدول تحدياً لها، وكشفًا لسوء نيتها لدى الدوائر الأوروبية ، فاستقر رأي الحكومة البريطانية على أخذ الأمر بالشدة ، قبل أن يستفحل شأن الحركة ، وعهدت إلى السلطة العسكرية بتنفيذ هذه السياسة . **وفي يوم ٦ مارس ١٩١٩** ، استدعى الميجر جنرال **واطسون** قائد القوات البريطانية بالنيابة ، رئيس الوفد وأعضاء للحضور لمركز القيادة ووجه لهم إنذارًا . فلم يتراجع الوفد أمام هذا الإنذار ، وبادر **سعد زغلول** في اليوم نفسه ، إلى إرسال برقية إلى **لويد جورج** رئيس الوزارة البريطانية ، تنديد بهذا الإجراء الجائر . ورأت السلطة البريطانية إصرار الوفد على موقفه ، فنفذت في **يوم ٨ مارس ١٩١٩** ما هددت به

١- د. عفاف لطفي السيد: تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢-١٩٣٦، ترجمة: عبد الحميد سليم، (القاهرة: المكتب العربي للبحث والنشر، ١٩٨٠)، ص ص٧٩-٨٠.

٢- د. حسين مؤنس: دراسات في ثورة ١٩١٩، (القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٩)، ص ص٥١-٥٢.

. فألقت القبض على **سعد زغلول** وثلاثة من صحبه ، وهم **محمد محمود باشا وإسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا** ، ونفوا إلى جزيرة مالطا.[١]

من هو سعد زغلول ؟ [٢]

ولد **سعد زغلول** في قرية إبيانة ، في عام ١٨٦٠ أو عام ١٨٥٧، وكان أبوه عمدتها ، وقد توفي أبوه وهو في السادسة من عمره ، فكفله أخوه الأكبر . تلقى العلم في كتاب القرية ، وفي الثانية عشرة دخل الأزهر ، ثم صار واحداً من أتباع الشيخ **محمد عبده** و**جمال الدين الأفغاني** ، وصار مساعدًا للشيخ **محمد عبده** ، في تحرير جريدة الوقائع المصرية الجريدة الرسمية ، وانضم إلى الشيخ **محمد عبده** في **الثورة العرابية** ، ولعب دورًا صغيرًا ، سُجن من جرائه لفترة قصيره . ويبدو أنه خلق عنده نفورًا من العمل السياسي لفترة طويلة ، وأخيرًا بدأ الاشتغال بالمحاماة ، وحصل على درجة الليسانس في القانون من فرنسا. ولما كان على صداقة مع الأميرة **نازلي فاضل** ، ابنة عم **الخديو** وخصمه ، فقد التقى في صالونها بالمسؤولين البريطانيين ، وتصادق مع **هاري بويل** السكرتير الشرقي ، ثم مع **اللورد كرومر** ، وارتفع نجمه بعد ما تزوج من ابنة **مصطفى باشا فهمي** ، أكثر رئيس وزراء مصري مؤيد للبريطانيين. وقد كوَّن **سعد زغلول** اسمًا كقاض في محكمة الاستئناف، حيث أكسبه أسلوبه المنطقي الواضح ، احترام المحامين الذين يترافعون أمامه . وفي ١٩٠٥ عينه **كرومر** وزيرًا للمعارف ، وكان منصبًا حساسًا بصورة خاصة ، نظرًا لأن **مصطفى كامل** كان في ذلك الوقت ، قد أوقظ الطلاب للعمل الوطني ، وكانوا يتظاهرون باستمرار ، وينظمون الإضرابات باسم الوطنية . وكان **سعد زغلول** يعتقد ، في ذلك الوقت ، أن الاستقلال وهم وأمل باطل ، وأن ثورة مصطفى كامل ثورة مجنون . وهكذا كان الرجل الذي صار فيما بعد قبلة الطلاب ، ونشيد تتغنى به الجماهير ، كانت غالبية حياته مهادنًا مع الحكم البريطاني في مصر ، الذي يعتقد أنه أفضل بكثير من سوء الإدارة الخديوية .

بدأ تقارب **سعد زغلول** مع الحركة الوطنية **سنة ١٩١٣** ، عندما ترأس المعارضة في البرلمان ، باعتباره نائب رئيس الجمعية التشريعية المنتخب . ويعزو البعض السبب في تغيير موقفه، إلى حقيقة أن سياسة المندوب السامي البريطاني السابق ، الجنرال **إلدون جورست** للتقارب مع **الخديوي عباس** ، قد أوضحت للعناصر المعتدلة في مصر ، أن أملهم في تمصير السلطة نهائيا لن يتحقق ، وأن محاولاتهم لقيام حكومة دستورية لإنهاء الأوتوقراطية الملكية ، لم تلق تشجيعًا من البريطانيين . وعزا آخرون تغير **سعد زغلول** ، إلى عدائه للورد **كيتشنر** خليفة جورست ، الذي كان يكرهه بدوره ، ورفض أن يعين **سعد** عضوا في الوزارة في تلك الفترة .[٣]

١- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق نفسه، ص ص١٨٨ – ١٩٠.
٢- د. حسين مؤنس: المرجع السابق نفسه، ص٥٢.
٣- د عفاف لطفي السيد: المرجع السابق نفسه، ص ص٧٩-٨٠ ..

من جهة أخرى يرى **طارق البشـــري** ، أن **ســـعد زغلول** قد أهّله تاريخه كله لهذا الدور ، فقد كان أزهريًا ثم تعلم الحقوق والفرنسية ، وكان ريفيًا ثم صار حضريًا ، من أهل أحياء الميسورين في القاهرة، وكان في جمعية الانتقام الساعية لأعمال العنف ، ثم آل إلى صالون **نازلي هانم فاضل** ،[١]حيث التقي وجهاء المجتمع، مصريين وأجانب ، وصحب **الأفغاني ومحمد عبده** الذي قدم لها **سعد زغلول** . وكان كاتبًا في الوقائع المصرية ، ثم محاميًا وقاضيًا، ووزيرًا ووكيلًا للجمعية التشريعية . فهو شخصية مركبة، يراكم خبرات بالغة التنوع ، وقد لاحظ **عباس العقاد** في كتابه عن **سعد زغلول** ، أنه كان يحتفظ بصـــورة لكل من **الأفغاني ومحمد عبده وكرومر** .[٢] كما يرى طارق البشـــري أن سعد زغلول ، لم يكن مفكرًا صاحب نظرية ، ولا داعية سياسيًا ، يمكن أن تلتقط أفكاره من خلال كتاباته أو دعاويه ، ولكنه كان رجل دولة عملي ، يهتم بالقضـــايا التنفيذية *[٣]. كما يري القاضـــي **مارشال** : أن **سعد زغلول** لم يكن بأقل وطنية من **مصطفى كامل** ، ولكنه يريد أن يكسب بالوسائل الدستورية".[٤]

انفجار الثورة : لم يكن يوم **٩ مارس ١٩١٩** هو **مجرد مطالب جماعة مصرية عليا ، تطالب بمكان لها في تقرير السياسة المصرية ، بل تحول إلى يوم مولد الجماعة السياسية الوطنية ، التي هبت لتحقيق إنجازها الوطني بإجلاء الإنجليز أصـــلًا ، فقد كان مولد الأمة المصـــرية** .[٥] فلم يكد يترامى نبأ القبض على **سعد** وصحبه ، حتى أخذت سمات الغضب ترتسم في محيط العاصمة ، وتسري منه إلى الأقاليم .[٦] فلقد وقفت الأمة المصرية بطبقاتها وفئاتها وطوائفها وعناصرها المختلفة ، من فلاحين وباشوات ، أميين ومتعلمين، مسلمين وأقباط ، رجالًا ونساءً ، من خلف قادة الثورة ، تدافع بشجاعة كبيرة وبتضحيات هائلة عن المبادئ التي تمثلها.

لقد شملت الثورة مصر بأسرها ، ريفها وحاضرها وبواديها ، قراها ومدنها وعواصمها ، **إلى الحد الذي أعلنت فيه الكثير من المدن، في مختلف أنحاء البلاد اســـتقلالها ، وأقامت لها حكومات وطنية محلية، في زفتا والزقازيق والإسكندرية وبنها وقلين وسمنود ودمياط والمنصورة والفيوم والمنيا وأسيوط وقنا وأسوان وغيرها** .[٧]كما انضم إلى الثورة الأمراء ، والوزراء ، والملاك الكبار ، والصـــغار، والموظفون ، والتجار، وكل طبقة من طبقات الشـــعب، على ما بينهم من تضـــارب

١- أقامت الأميرة نازلي فاضل أول صالون على النمط الغربي في تاريخ مصر المعاصرة ، فاجتذب صفوة الأعلام والمفكرين، وكان من أشهرهم الشيخ جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده والمويلحي وأديب اسحق ثم قاسم أمين وفتحي زغلول وأحمد لطفي السيد، كذلك ضم صالون الأميرة أصدقاءها من الانجليز ومنهم اللورد كرومر وكيتشنر وستورز وجورفيل.
أنظر: عمرو سميح طلعت: سعديون أم عدليون؟ ... وفاق وشقاق، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠)، ص٤٣.
٢- طارق البشري: سعد زغلول مفاوضًا، المرجع السابق نفسه، ص ص١٢-١٣.
*** المقصود برجل دولة رجل متمرس بتسيير الجهاز الإداري للدولة.**
٣- طارق البشري: شخصيات تاريخية، (القاهرة: كتاب الهلال، ديسمبر ١٩٩٦)، ص١١.
٤- محسن محمد: سنة من عمر مصر، تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص٥١.
٥- طارق البشري: المرجع السابق نفسه، ص ص١١-١٢
٦- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق نفسه، ص١٩٣.
٧- د. عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، المرجع السابق نفسه، ص ص٢١٠-٢١١.

وتناقض.[١] وخرجت مظاهرة للسيدات ، للمرة الأولى في تاريخ العرب والمسلمين إلى عرض الطريق ، مطالبات بالحرية ، وأبدين من البسالة ما هز وجدان المواطنين، وقدمن احتجاجات مكتوبة لممثلي الدول الأجنبية في مصر[٢].

بدأت الثورة كحركة صادرة من أعلى ، فقد بدأت كحركة أعيان ، ولكنها لم تلبث أن استولى عليها ، الفلاحون ، والعمال ، والتجار ، والمثقفون ، فأدى تداخل هذه القوى الاجتماعية إلى تعزيز الحركة ، وإلى تعديل خطة الأعيان ، ولم تعد هناك سوى خطة واحدة فقط ، وهي الخطة التي تنادي بالاستقلال التام . ثم انسحب الفلاحون من الحركة ، وعادوا إلى أمور معاشهم وحقولهم ، وشغل العمال بمعركتهم ضد الاستغلال ، فانحصرت حركة المد في المحامين ، والصحفيين ، والتجار ، والطلبة ، وأصحاب المهن الحرة . وكان من الطبيعي أن يؤثر دخول وخروج هذه القوى الاجتماعية في الحركة السياسية .[٣]

ويقول **سلامة موسى** : "كان من أعظم السمات التي اتسمت بها **ثورة ١٩١٩** هذه ، أن الفلاحين اشتركوا فيها ، واتحادهم كجبهة واحدة للمطالبة بالجلاء . وكان خطباء المسلمين يخطبون في الكنائس، وخطباء الأقباط يخطبون في المساجد ، يدعون إلى ذلك الهدف الأسمى المشترك ."[٤]

ويؤكد ذلك ما يقوله **حسن البنا** : " كانت الثورة المصرية **سنة ١٩١٩**، وكنت إذ ذاك تلميذًا بالإعدادية بالمحمودية في سن الثالثة عشرة ، ولا زالت تتراءى أمام عيني مناظر المظاهرات الجامعة والإضراب الشامل ، الذي كان ينتظم البلد كله من أوله إلى آخره ، ومنظر أعيان البلد ووجهائه وهم يتقدمون المظاهرات ، ويحملون أعلامها ويتنافسون في ذلك . ولازالت أحفظ تلك الأناشيد العذبة التي يرددها المتظاهرون في قوة وحماس:

حب الأوطان من الإيمان وروح الله تنادينا

إن لم يجمعنا الاستقلال ففي الفردوس تلاقينا

ويضيف **حسن البنا** : "ولا زلت أذكر منظر بعض الجنود الإنجليز، وقد هبطوا القرية ، وعسكروا في كثير من نواحيها ، واحتك بعضهم ببعض الأهالي ، فأخذ يعدوا خلفه بحزامه الجلدي ، حتى انفرد الوطني بالإنجليزي فأوسعه ضربًا ، فرده على أعقابه خاسئًا وهو حسير . ولازالت أذكر الحرس الأهلي الذي أقامه أهل القرية من أنفسهم ، وأخذوا يتناوبون الحرسة ليالي متعددة ، حتى لا يقتحم الجنود البريطانيون المنازل ، ويهتكوا حرمات الناس ، وكان حظنا من هذا كله

١- محمد زكي عبد القادر: محنة الدستور ١٩٢٣-١٩٥٢، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠)، ص١٧٢.
٢- د حسين مؤنس: لمرجع السابق نفسه، ص٧٠.
٣- عبد العظيم رمضان: المرجع السابق نفسه، ص ٥.
٤- سلامة موسى: الثورات، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١)، ص ص١٨١-١٨٢.

كطلاب أن نضرب في بعض الأحيان ، وأن نشترك في هذه المظاهرات ، وأن نصغي إلى أحاديث الناس حول قضية الوطن وظروفها وتطوراتها" [١].

وفريقًا بعد فريق ، خرج أهل مصر يتحدون الإنجليز ، غير مبالين بالضرب والاعتقال والسجن ولا بالموت . وسقط منهم الألوف شهداء وهم يهتفون لمصر. ولقد قدر **عبد الرحمن الرافعي** شهداء الثورة المصرية بنحو ثلاثة آلاف ، غير ألوف أخرى جرحوا وسجنوا وعذبوا.. وتبين للإنجليز أن سلاحهم الوحيد – وهو القوة – لم يعد ينفع . وتأكدوا أنهم أمام شعب عنيد لن يتراجع ..... فاضطر الإنجليز إلى التراجع. فأفرجوا عن **سعد زغلول** وأصحابه المنفيين في مالطا يوم **٧ أبريل عام ١٩١٩**.[٢]

وقد تناول **راسل باشا حكمدار القاهرة ثورة ١٩١٩ في مذكراته كما يلي :** "النصل ليوم ٧ مارس ، فنجد البلاد تغلي بالاضطراب السياسي ، بسبب رفض السلطات البريطانية ، طلب الزعيم الوطني **سعد باشا زغلول** زيارة لندن ، حتى يطلب استقلال مصر . وفي اليوم التالي الثامن من مارس ، تم إعلان قانون الطوارئ البريطاني ، وتم القبض على **سعد زغلول** وأتباعه ونفيهم إلى جزيرة مالطة . وهذه في نظري كانت الشرارة الأولى التي أشعلت الثورة . وبحلول الإثنين العاشر من مارس ، جرت أحداث عظيمة ؛ لقد بدأ الأمر بمظاهرات الطلبة ، لكن خلال وقت قصير ، خرب شغب الغوغاء عربات المترو، ولمبات الإضاءة ، وتم قذف الأوروبيين والجنود البريطانيين بالحجارة . وعند ذكر الطلبة ، فإنه ينبغي التفرقة بين طلبة المدارس الحكومية ، وطلبة الأزهر ؛ لقد كان عدد طلبة المدارس الحكومية في ذلك الوقت ، يبلغ عشرات الآلاف في القاهرة ، ويتنوع بين أطفال صغار ، في سن العاشرة والثانية عشرة ، وحتى شباب الجامعة من عمر ١٨ و١٩ عاماً . أما الأزهريون فقد كانوا يدرسون دروساً دينية في جامعة الأزهر ، التي تعد أشهر مركز لتعليم الدين الإسلامي في العالم . وكان عدد هؤلاء ، يقدر بنحو عشرين ألفا قبل الحرب العالمية الأولى، لكن سنة **١٩١٩** هبط الرقم إلى نحو عشرة آلاف أو أقل ، والسبب في ذلك كان تراجع عدد المسافرين من الهند والبلدان الأخرى ، بسبب ظروف الحرب ، الذين كانوا يأتون للدراسة في الأزهر، وكانت كل عائلة ريفية تسعى إلى إلحاق أحد أبنائها بالأزهر ، خاصة إذا كان ذلك يعفي الابن من الخدمة العسكرية ، فضلاً عن ضمان توفير مأكل له . وكان طلبة الأزهر في ذلك الوقت ، يمثلون حشداً ثائراً على استعداد دائم للتذمر أمام أي شأن ، قد يعتبرونه ذا جانب ديني ؛ لذا فإنهم لم يكونوا في الغالب مندمجين مع طلبة المدارس الحكومية ، لكنهم خلال هذه الأحداث تحديداً تحالفوا معهم.

١- حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية، حقيقة الجماعة بقلم مؤسسها، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠١١) ص ص٤٢-٤٣.
٢- د حسين مؤنس: المرجع السابق نفسه، ص٢٠.

وفي يوم الثلاثاء الحادي عشر من مارس ، في الساعة الثامنة صباحاً ، اضطررت لطلب النجدة من السلطات العسكرية البريطانية . وكنا قد شهدنا في اليوم السابق يومًا سيئًا ، عندما تصدت الشرطة لمظاهرة كبيرة بالقرب من قصر عابدين ، ونجحت قواتي الراكبة في إبعاد المظاهرة نحو شارع ضيق ، لكن من دون أن نلاحظ، قام المتظاهرون بشق حفرة كبيرة على الطريق ، وسقطت فيها القوات بخيولها ودمرت أشياء كثيرة، وأصيب ١٦ رجلًا بجراح خطيرة . وخلال هذين اليومين كان هناك ضحايا في جميع أنحاء المدينة ، لكن التركيز كله كان على جامع الأزهر ، ما شكل مشكلة معقدة لنا ، وكان الحل الوحيد هو عزل المسجد بكردونات من الجيش المصري ، لكن بعد حين صار واضحًا أن قوات الجيش، لن تواجه هؤلاء الطلبة الدينيين ؛ لذا فقد عدنا مرة أخرى لتكليف الشرطة بحفظ الأمن"

ويضيف **توماس راسل** : "في الوقت ذاته ، كانت الأمور تسير بصورة سيئة خارج القاهرة، لقد وزعت منشورات الطلبة من القاهرة إلى جميع أنحاء البلاد ، لتنشر قصصًا غير صحيحة بالمرة حول إطلاق النار ، وحول إطلاق القوات البريطانية الرصاص على الناس في العاصمة..... وفي طنطا حدثت اضطرابات خطيرة ، فبعد مظاهرات صاخبة بالقرب من المسجد البدوي الشهير ، ما دفع القوات البريطانية إلى الانسحاب من المدينة ، لحين وصول قوات إضافية.... وفي قليوب قام الأهالي بمهاجمة قطار قادم من الإسكندرية ، وكان على متنه عدد من الركاب الأجانب ، وتم ضرب عسكري إنجليزي حتى الموت ، كما قتل أوروبيين آخرين ، وأنقذت شجاعة ضابط إنجليزي لم يكن مسلحًا ، كثيرًا من ركاب القطار من الموت، إذ أخذ مسدس طبيب هندي، وأجبر سائق القطار على ألا يتوقف في المحطة.

وبالتزامن ، جرت في الصعيد ، عدة عمليات اغتيال لإنجليز يستقلون قطارات ، حيث كان الثوار يصطادون ضحاياهم عبر السكة الحديد . ووقتها ، تم تدمير جميع خطوط الهاتف والتليغراف في الوجه القبلي حتى الأقصر جنوبًا ، وكان السبيل الوحيد لمعرفة ما يحدث بالصعيد عن طريق الخرطوم وبور سودان . وظلت التقارير الواردة إلينا تخبرنا بأن كثيرًا من محطات السكة الحديد تم إحراقها ، كما تم تدمير الممتلكات العامة والخاصة ، بما فيها الجسور والسكة الحديد والتليغراف .....

وكان يوم الإثنين **يوم ١٧ مارس** ، هو واحد من أسوأ أيامي في القاهرة ، كنا نحاصر الجامع الأزهر لمنع الطلبة من الخروج للتظاهر.. ولكن ما كان مثيرًا للخوف هو أن تحرك المتظاهرين بالفعل ، متجهين إلى ميدان عابدين أمام القصر الملكي ، وعلى الفور أخذت سيارة واتجهت إلى ميدان عابدين ، وأخبرت قائد القوات العسكرية أنني سأكون مسؤولًا ، لكن عليه أن يسمح للمظاهرة بالمرور من دون اعتراض . وخلال تجوالنا في القاهرة ، تدفق آلاف من الطلاب إلى قلب مظاهرة

طلبة الأزهر ، التي ملأت الشوارع بالكامل ، ورأيت أنه على الرغم من أن المتظاهرون سلميين ، فإنه إن تم اعتراضهم ، سيفقدون على الفور تعقلهم وسيتحولون إلى غوغاء قابلين لأي شيء ومعرضين للمبادرة بالهجوم في أي لحظه....

ويضيف **راسل** باشا : " في **يوم ٩ أبريل** ، أرسلت إلى أبي خطابًا قلت فيه: إن اليوم كان يوما دمويًا في تاريخ القاهرة . لقد أخبرنا الجنرال اللنبي أن ساستنا أخطأوا عندما منعوا سعد باشا زغلول من الذهاب إلى لندن"[١].

كل ذلك وغيره أرغم **تشيتهام** - القائم بالأعمال البريطاني - بعد سفر السير **ونجيت** المندوب السامي إلى لندن ، على أن يقترح على حكومته مبكرًا - ولما يمض أسبوع على اندلاع الثورة - التوصية "بقدر من الاستجابة للمشاعر الوطنية" ، نظرًا لأن الدلائل الأخيرة تشير إلى ظهور دعوة تحض على "التوقف عن العمل"، وهو الأمر الذي أفزع القائم بالأعمال البريطاني . ولهذا فإنه اقترح على حكومته إلغاء جميع القيود المفروضة ، وإيفاد لجنة تحقيق إلى مصر لبحث الموقف والتقدم بتوصياتها ، وذلك بعد أن تصدر بريطانيا بيانًا ، بأن مؤتمر السلام قد اعترف بالحماية على مصر، وأن بريطانيا قد قبلت الانتداب. بل إن **تشيتهام** ذهب في هلعه إلى أبعد من ذلك ، فقد حاول أن يطلب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، في القيام بإقناع حكومته بانتهاج سياسة ترضية . ففي **١٨ مارس** بعث إلى القنصل العام الأمريكي ، يبلغه أنه " لم يكن هناك وقت منذ ثورة عرابي ١٨٨٢، كانت فيه شؤون البلد في مثل هذا الحرج"، وأضاف أنه "عاجز عن الحصول على تعليمات من لندن". وأوعز إلى القنصل الأمريكي العام أن يبعث ببرقية " بشأن الظروف الخطيرة إلى حكومتي، على أمل أن تمارس على وجه السرعة، بذل مساعيها لدى حكومته كي تحثها على تقدير خطورة الموقف". كما أراد **تشيتهام** أن يضمن معاونة القنصل العام له ، في استعادة النظام في مصر .

وفيما بعد وطبقًا لهذه البرقية ، بعث القنصل العام بتقرير يفيد أن **تشيتهام** قام باستدعائه إلى دار المندوب السامي "ليبلغني أن الموقف يتطور إلى ما لا يمكن السيطرة عليه، وسأل عما إذا كنت مستعد لتقديم إذا ما ازداد الموقف سوءًا".

ومع ذلك فإن الخارجية البريطانية لم تتلق مقترحات **تشيتهام** بقبول حسن ، لأن ذلك يعني من ناحية أنها "استسلمت للقوة"، كما أن "مكانة الزعماء الوطنيين وشهرتهم ستزداد"، وطلبت إليه اتخاذ مزيدًا من إجراءات القمع .[٢] ولكن اهتزت بريطانيا لهول الثورة الشاملة ، فسحبت السير **ريجنالد ونجيت** فقد غادر مصر في ٢١ مارس ، وعينت مكانه الجنرال **إدموند اللنبي** مندوبًا ساميًا

١- توماس راسل: المرجع السابق نفسه ، ص ص٢٤٥ – ٢٥٥.
٢- د. عبد الخالق محمد لاشين: المرجع السابق نفسه، ص ص٢٢٥-٢٢٦.

ونائبًا للملك ، فوصل في ٢٥ مارس١٩١٩ ، ليبدأ سياسة القمع والعنف والمذابح، فما كان لها من أثر إلا أن زادت الثورة اشتعالًا .[١]

ولندرك مدى حجم الثورة المصرية ، كان الاقتراح الذي بعث به اللنبي ، إلى حكومته في **٣١ مارس**، وهو الرجل العسكري الذي قدرت حكومته ، أنه قد بُعث لإخمادها ، لما عرف عنه من مهارة عسكرية . لكنه بعث إلى حكومته ، ولم يمض على قدومه بها أسبوعًا ، ينصحها بضرورة السماح للمصريين بالسفر، والإفراج عن القادة المنفيين . وقبل أن يصل إليه رد حكومته على اقتراحه ، عاد فكتب في ٤ أبريل مجددًا اقتراحه مرة أخرى ، محذرًا حكومته من خطورة الموقف ، مشيرًا إلى الحركة بدأت تؤثر في سوريا وفلسطين، بالإضافة إلى تأثيرها في مصر، وأن الخطر الحقيقي جسيم جدًا . هذا في الوقت حث حكومته على حث الدول على الاعتراف بالحماية ، وانتهى الأمر إلى قبول نصيحة **اللنبي**، ففي **٥ أبريل** تلقى اللنبي رد لندن بقبول سياسته .[٢]

بدأ الإنجليز في التراجع فأفرجوا عن **سعد زغلول** وصحبه ، بعد مرور شهر على نفيه في مالطا ، وسمح له بالسفر إلى باريس يوم **٧ أبريل ١٩١٩**. وعلى إثر قرار الإفراج عن **سعد زغلول باشا ورفاقه**، والسماح لأعضاء الوفد بالسفر لباريس ، سارع الوفد إلى تنظيم نفسه ، ولتعزيز جهوده بالمال فُتح باب التبرعات له ، فتبارى أبناء الشعب في منح المنح، حتى كانت التبرعات تجمع في المقاهي والمنتديات ، حتى جمعت أموال طائلة في مدة قصيرة، ثم أُلفت اللجنة المركزية للوفد برئاسة **محمود سليمان باشا** .[٣]

استيقظت مصر يوم **٨ أبريل ١٩١٩** ، فألفته يومًا مبهجًا في تاريخ شعبها ، احتفلت فيه كل طبقاته بالإفراج عن زعيمه **سعد زغلول** باشا والسماح له للسفر إلى باريس ، لعرض مطالب مصر على مؤتمر الصلح . كانت المدة التي قضتها البلاد في ثورة قصيرة ، إذ حسبت بالأيام فهي لم تتعد شهرًا ، لكنها تحسب سنينًا طويلة ، إذا ما قدرت بما قدمه الشعب من تضحية ودماء ، مظاهرات وشهداء وقصص بطولة وفداء، وكفاح ضاري ضد قوى الاستعمار البريطاني العاتية في هذا الجو من التفاؤل.[٤]

سعد زغلول يقيم باريس عامين كاملين :

غادر **الوفد المصري** مالطا يوم **١٤ أبريل** لحضور **مؤتمر الصلح ***، ولم يكد أعضاء الوفد يصل إلى مارسيليا في **١٩ أبريل** ، حتى فوجئوا بإذاعة نبأ اعتراف الرئيس الأمريكي **ويلسون** ،

١- د. حسين مؤنس: المرجع السابق نفسه، ص٧٢.
٢- د. عبد الخالق محمد لاشين: المرجع السابق نفسه، ص ص٢٣٢-٢٣٣.
٣- عبد العظيم محمد رمضان: المرجع السابق نفسه، ص ١٩٨.
٤- عمرو سميح طلعت: سعديون أم عدليون؟ ... وفاق وشقاق، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠)، ص٩١.
* مؤتمر الصلح في فرساي عام ١٩١٩ كان يهدف إلى وضع حد للحرب العالمية الأولى وتحديد الشروط التي ستفرض على الدول الخاسرة، وخاصة ألمانيا. الأعضاء الرئيسيون في المؤتمر كانوا ممثلي "القوى الأربع الكبرى"، وهم: وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة - ديفيد لويد جورج

بالحماية البريطانية على مصـر ، فصـدموا به ، وتزعزعت ثقتهم في الحلفاء ، وكاد اليأس يتسـرب إلى قلوبهم ، إلا أنهم لم يفقدوا الأمل في عرض قضـية مصـر على المؤتمر، وواصـل الوفد مسـيرته إلى باريس .

كان أول عمل قام به إن طلب مقابلة الرئيس الأمريكي لعرض القضـية المصـرية عليه ، كما قام **سـعد** رئيس الوفد بزيارة رؤسـاء وفود الدول الكبرى ، وبعث بطلب إلى مؤتمر الصـلح بتاريخ **٢٨ أبريل** يطلب إليه السماح بتقديم مطالب مصـر ، ولم يتلق الوفد ورئيسه ردًا إيجابيًا على زياراته وطلباته.[١]وقد أرسـل الوفد عدة خطابات إلى الرئيس **ويلسـون** ، لم يجب على أي منها سـوى رد واحد ، أرسـله **ويلسـون** إلى **سـعد زغلول** موقعًا من سـكرتيره ، يعتذر فيه عن عدم مقابلته لضـيق الوقت ، راجيًا أن تسـمح له الظروف بذلك في المسـتقبل . وهي طبعًا أنها عبارة مجاملة ، جرى العرف أن يذيل بها كل اعتذار .

إلا أن الوفد تعلق بأهدابها ، وبادر بإرسـال الرد في **١٨ يونية** ، ذكر في صـدره أنه اسـتلم الخطاب من السـكرتير، وقد جاء في الرد "على أننا نلاحظ أنكم لا تنفون الرجاء في مقابلة في المستقبل" ، ثم ختمه بعبارة: "واعتقادنا أنكم تركتم المجال مفتوحًا ، لاحتمال مقابلتنا في المستقبل ، ونحن نرجوكم باحترام أن تسـمحوا بذلك بأسـرع ما يمكن". ويأتي توقيع **سـعد باشـا** عليه بعبارة " وأتشرف بأن أكون يا سيدي **خادمكم المخلص المطيع - سعد زغلول - رئيس الوفد المصري"**.

وجاءت الطامة الكبرى **في السـاعة الرابعة من عصـر يوم الجمعة ٢٨ يونية ١٩١٩** حيث وقعت معاهدة الصـلح بقصـر فرسـاي ، التي اعترفت فيها كل الدول بالحماية ، ولم تدع مصـر لحضـور حفل التوقيع[٢]. وكان رد الوفد البريطاني في مؤتمر الصلح على رسالة الوفد ، هو تمزيقها وإعادتها في خطاب دون أية إشارة معه.[٣]

في حوار **للدكتور طه حسـين** مع **سـعد زغلول** باشـا في باريس حول الثورة، أثناء دراسـته للدكتوراه في فرنسا يقول: " فلما أتيح له (أي **لطه حسين**) لقاء رئيس الوفد سعد زغلول في باريس ، أثنى على جهده الخصب في خدمة مصر ، وتضحيته في سبيل الوطن والشعب . فسمع منه **سعد** ولكنه أجابه في فتور وضيق ، بأن جهده وجهد أصحابه وجهد الشعب كله لن يغني عن الوطن شيئاً . وأضاف ألا ترى إلى كل هذه الأبواب التي أغلقت من دوننا ! وها نحن أولاء قد وصلنا إلى باريس

رئيس وزراء المملكة المتحدة - جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا - فيتوريو إيمانويل أورلاندو رئيس وزراء إيطاليا هؤلاء القادة الأربعة كانوا المحركين الرئيسيين لصياغة معاهدة فرساي التي فرضت شروطًا قاسية على ألمانيا.

١- دكتور عبد الخالق محمد لاشين: المرجع السابق نفسه، ص ص٢٣٦-٢٣٧.

٢- عمرو سميح طلعت: المرجع السابق نفسه، ص٩٩.

وللاطلاع على نص البرقية أنظر: عبد الرحمن فهمي: مذكرات عبد الرحمن فهمي، يوميات مصر السياسية، الجزء الثاني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص٢٢.

٣- محمد على علوبة: ذكريات اجتماعية وسياسية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٨)، ص١١٩.

، فقطعت علينا الطريق مؤتمر الصـلح ، وألقيت الحجب الكثاف بيننا وبين ممثلي الدول المشـتركة فيه ؟.[١]

إلى التلغراف المشـئوم (لا فائدة) : يقول **عبد الرحمن فهمي** - سكرتير عام اللجنة المركزية للوفد - لما سافر الوفد إلى أوروبا بعد تشكيل اللجنة المركزية ، انقطعت أخباره مدة ليست بالقصيرة ، شـغلت بسـببها أفكارنا وتضـاربت الخواطر في كنهها ، ولم يرد منه أي خبر إلا برقية ، في **١٣ مايو ١٩١٩** ، أطلق عليها (التلغراف المشؤوم) ، جاء فيها: **"محمود سليمان باشا بمصر: من يوم وصـولنا والأبواب مغلقة ، وحبط كل مجهود وسـعي ، ولقد اعترفت ألمانيا في مؤتمر الصـلح بالحماية"**.

ويضيف **فهمي** : "قبل منتصف شهر مايو ١٩١٩ ، أثناء انشغالنا بمكتبنا بالأعمال الخاصة بالحركة الوطنية ، جاء لزيارتنا كل من إبراهيم بك الهلباوي والسـيد بك خشـبة وعلي بك محمود وحفني بك محمود - وكلهم من أعضـاء لجنة الوفد المركزية - وكانت علامات الحزن والتأثر بادية عليهم ، فقلت لهم ما خطبكم فقدم لي حفني بك البرقية السالفة الذكر ، **فلما تلوتها كدت أصعق: أولًا لصـيغتها الموجبة لليأس ، وثانيًا إذا علمت الأمة بما فيها ، فلا يعلم إلا الله ماذا تكون نتائجها** . لذلك قصرت تفكيري في حَمْل مُحْضِريه ، على أن أُدْخِل في روعهم أنها برقية مزورة ، وقلت لهم فلنقسم بألا نذيع شيئًا عن هذه البرقية ، حتى ولا إلى محمود باشا سليمان رئيس اللجنة المركزية وإبراهيم باشا سعيد وكيلها".

ولكي يشرح **عبد الرحمن فهمي** الموقف **لسعد زغلول باشا** ، أرسل إليه ، بعد أن انتظمت المراسلات بينه وبين الوفد الإشارة الآتية: "جاء تلغراف لسعادة محمود باشا سليمان بالصورة الآتية: (نص البرقية) فلم يخامرني أي شك أن هذا التلغراف مفتعل وغير صادر منكم ، **لأنه يصعب عليَّ جدًا، أن أعتقد أن سعد باشا زغلول ، ذاك الرجل العظيم ، يظن أن أمته من البلاهة ، بحيث تظن أن الاستقلال عبارة عن طرد ، أو شيء موجود في مخازن اللوفر أو غيرها بباريس ، يمكنه مشتراه في بضع أسابيع ، والعودة به إلى مصر . فإذا كانت الأبواب الرسمية قد أقفلت في وجه الوفد ، فهناك الأبواب غير الرسمية ، كالمجالس والهيئات النيابية والجرائد والرأي العام ، صاحب السلطان الأكبر على الحكومات ، كل هذه الأبواب مفتوحة أمام الوفد"**. فجاءه رد **سعد** يقول: "أنا يجب عليَّ أن أبين لك الحالة هنا تمامًا ، وأنت لك أن تذيع في الأمة ما يصح نشره ، وتخفي ما لا يصح العلم به".[٢]

١- طه حسين: الأيام، الجزء الثالث (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ص ص١٤٠-١٤١. ونص الحوار كامل بالملحق.
٢- عبد الرحمن فهمي: مذكرات عبد الرحمن فهمي، يوميات مصر السياسية، الجزء الأول، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨)، ص ص٣١٩-٣٢١.

كان **عبد الرحمن فهمي** القائد الميداني وصاحب الدور الثوري للجنة المركزية للوفد، ويعتبر التنظيم السري الذي كان يقوده ، هو التنظيم الأول الذي هز الحياة السياسية في مصر. وهو تنظيم موزع على أساس جغرافي من جهة ، وموزع على أساس فئوي من جهة أخرى ، كلجان الطلاب والعمال . كما كان نشاط اللجنة المركزية ، ينقسم إلى نشاط علني ونشاط سري . أما النشاط العلني فكان يمارسه **محمود سليمان باشا** رئيس اللجنة **وإبراهيم سعيد باشا** وكيل اللجنة وأمين صندوقها . أما النشاط السري فكان يديره **عبد الرحمن فهمي** بك السكرتير العام للجنة ، وكان يتم من خلال جهاز على جانب عظيم من القوة والتنظيم ، ويتألف معظمه من الطلبة .

وفي برقية **مراسل رويتر** في القاهرة إلى الصحف الأوروبية ، عن كفاية هذا الجهاز ، فقال : "إن تشكيل الوفد وهيئته التنفيذية – الطلبة – بحالة من الضبط ، بحيث أن كل الأوامر والتعليمات ، يمكن توزيعها وتنفيذها في جميع أنحاء مصر في ٢٤ ساعة".[١]

والجهاز السري للوفد لم ينشأ من فراغ ، وانما استفاد من التنظيمات والخلايا السرية التي نشأت في مصر قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها بتعضيد من الحزب الوطني ، وكانت تضم العمال والطلاب والموظفين وضباط الجيش والبوليس وغيرهم . وقد استطاع **عبد الرحمن فهمي** بحكم خبرته العسكرية والإدارية* ، أن يستفيد من تلك التنظيمات القديمة وأن يحتويها لصالح الوفد والحركة الوطنية ، طوال فترة الثورة وفي أعقابها . وقد وصل ذلك بالبعض إلى أن يصفه ، بأنه كان رئيس الحركة الوطنية ، أما **سعد زغلول** باشا فرئيس الوفد[٢].

قرر الوفد طرق الأبواب غير الرسمية ، حيث **وجه سعد زغلول النداء إلى البرلمان الفرنسي** ، في **٣١ يوليه ١٩١٩**.[٣] ولكن ما جاء في هذا النداء ، كان غير لائق بالمطالبة المصرية بالاستقلال ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، حيث جاء فيه : **"أن مصر كانت تريد أن تحارب إلى جانب الحلفاء ، في مقابل الاعتراف باستقلال مصر . وأنه من الظلم أن توضع مصر على قدم المساواة ، مع بعض البلدان العربية التي كانت تابعة للسلطة العثمانية . لأن مصر فضلًا عن أنها أكثر تحضرًا ، وأكثر تطورًا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، قد فتحت بعض تلك الولايات لحساب تركيا ، كما أنها فتحت البعض الآخر لحسابها خلال حروب ١٨٣٢- ١٨٣٩. وأن اللغة الفرنسية بين عائلاتنا أشبه بلغة قومية ثانية، وباللغة الفرنسية تعبر النخبة الممتازة عن نفسها".** [٤]

١- عبد العظيم محمد رمضان: المرجع السابق نفسه، ص ص١٥٨-١٥٩.

* تخرج في المدرسة الحربية عام ١٨٨٨وعين ضابطًا في الجيش واشترك في الحملة المصرية بقيادة كيتشنر لإعادة فتح السودان، ثم عمل في معية الخديو عباس ثم ياورًا لوزير الحربية مصطفى فهمي باشا، وفي عام ١٩٠١نقل إلى البوليس، فعين مأمورًا لمركز سمالوط، فمديرًا للدقهلية فبني سويف فالجيزة، فاصطدم في منصبه الأخير مع المفتش الإنجليزي للداخلية، انتهى بإصرار متشار الداخلية على إبعاده، فنقل إلى وزارة الأوقاف ليصطدم بالخديو، مما دفع الخديو إلى إحالته للمعاش في عام ١٩١٣. المرجع السابق نفسه، ص ص١٥٩-١٦٠.

٢- دكتور عبد الخالق لاشين: المرجع السابق نفس، ص ص٢٥٢-٢٥٣.

٣- عبد الرحمن فهمي: مذكرات عبد الرحمن فهمي، يوميات مصر السياسية، الجزء الثاني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ص٤٦-٥١.

٤- طارق البشري: شخصيات تاريخية، المرجع السابق نفسه، ص٧٣.

لجنة ملنر لتقصي الحقائق تواصل تخطيط كرومر:

على الجانب الآخر تألفت لجنة برياسة **اللورد ملنر** ، وزير المستعمرات ، وهو من رجال الاحتلال القدماء ، كان مستشاراً مالياً للحكومة المصرية قبل خمس وعشرين سنة ، وكتابه **"انجلترا في مصر"**، من المراجع الهامة في سياسة الاحتلال . وقد كانت المهمة الموكلة إلى اللجنة ما يلي : " تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في مصر، وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في البلاد ، وعن استراتيجية حكم مصر في الفترة التالية ، وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية ، خير دستور ، لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها توسيعًا ، دائم التقدم والترقي ، ولحماية المصالح الأجنبية".

ويضيف الأستاذ **شفيق غربال** : "ولجان التحقيق هي الطريقة المحببة لدى الحكومات لمعالجة المشكلات المعقدة ، وتغني الحكومة عن اتخاذ قرار في الموضوع ولو لزمن"[١].

وقد كشفت مباحثات **ملنر وزغلول** فيما بعد ، حقائق الموقف وقد ثبتت عليه إنجلترا خمسة عشرة سنة، إلى أن تمكنت من تحقيق ما أرادته من مشروع **ملنر** في معاهدة ١٩٣٦[٢].

وصلت **لجنة ملنر** إلى مصر يوم **٧ ديسمبر ١٩١٩** ، وقد أحيطت حركتها بالسرية ، ففي وسط أجواء الثورة الغاضبة ، دخلت الباخرة مالطا المقلة لأعضاء اللجنة ميناء بور سعيد ، وقد جاء استقبالها مختصرًا فاترًا ، فاقتصر على اجراءات أمنية مشددة ، فقد خصصت الحكومة قطارًا خاصًا لنقلهم إلى العاصمة ، يسبقه قطارًا آخر للحراسة، وتظلله ٥ طائرات حربية ! وبينما كان ميدان محطة القاهرة يموج بمظاهرات الاحتجاج والمقاطعة ، وقف القطار في محطة شبرا ، فنزلوا ودخلوا العاصمة متخفين، فلم يلتفت أحد إلى وصول القطار خاويًا[٣].

بدأ العمل ضد اللجنة ، حتى قبل أن تطأ أقدامها أرض الكنانة . فمنذ أعلنت دار الحماية عن قدومها في **مساء ١٣ نوفمبر ١٩١٩**، انفجرت المظاهرات في شتى أنحاء البلاد للتنديد بها ، وأغلق معظم أصحاب المحلات التجارية محلاتهم ، وأضرب الموظفون والمحامون والتجار والطلبة . وتوحد المصريون حول مقاطعة **ملنر** ، معلنين أن حديثه عن أماني مصر السياسية ، يكون مع الوفد المصري وزعيمه.[٤] وانصرف الشعب لتنظيم مقاطعة اللجنة ، وتفنن وبرع فيها .

ويصف المستر **سبندر** محرر **جريدة الوست منستر جازيت** وعضو اللجنة ، طرفًا من نوادرها في نوادرها في مذكراته فيقول : **"إن السلطات أحاطت السلطات لحماية الأعضاء ، فسارت السيارات من محطة لقاهرة إلى فندق سميراميس ، لا تقف لأي سبب . فقد طارت قبعة مدام**

١- محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات - المصرية البريطانية – الجزء الأول، بحث في العلاقات المصرية البريطانية إلى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢- ١٩٣٦، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢)، ص ص٦١-٦٢.

٢- المرجع السابق نفسه، ص٧٩.

٣- عمرو سميح طلعت: المرجع السابق نفسه، ص١٠٦.

٤- عمرو سميح طلعت: المرجع السابق نفسه، ص١٠٤.

سبندر ، فرفض السائق أن يقف لالتقاطها ، وطار غطاء مقدمة السيارة ، فرفض السائق أن يقف أيضًا ، ولما منع الناس من الاقتراب من الفندق ، اتخذ شباب وشابات من زوارق النيل، وسيلة لإبداء رأيهم في اللجنة وأعضائها . ولكن المقاطعة لم تمنع اتصال اللجنة بكبار رجال مصر، كما انهمك أعضاؤها في دراسة، ما أعدته مصالح الحكومة من بيانات وتقارير[١].

وفي محاولة أخيرة لخرق الحصار المضروب حوله ، قام **ملنر** مع بعض أعضاء لجنته بسياحة نيلية، فاستقل مركبًا نحو أسبوعين ، فامتنع الفلاحون عن أن يبيعوا له شيئًا من بلادهم ، مهما قدم لهم من الثمن نظيرها، وذلك كاللبن والبيض والفراخ إلخ . مما اضطره إلى أن يستحضر ضرورياته من مصر ، بواسطة رفاص صغير، كان يحضر يوميًا ليشتري لوازمه ، ويكمل **عبد الرحمن فهمي** بك مهندس سياسة المقاطعة ومحور نجاحها ، أن **ملنر** لقي فلاحًا في حقله فسأله، إذا كان الحقل الذي يرويه قمحًا أم شعيرًا، فقال له الفلاح المصري : **"اسأل سعد باشا زغلول"**[٢].

أصدر **ملنر** بيانًا في ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بعبارات مثل **"عدم حرمان مصر من حقوقها"**، ولا يتضمن أي ذكر للحماية ، ويدعو لمفاوضات حرة دون تقيد . وكلها محاولات مهادنة، تستخدم ألفاظًا لا تصطدم بالوجدان . بعد ذلك دق **ملنر** إسفينًا للفرقة ، بالإعراب عن الرغبة في عقد اتفاق ودي يتيح لمصر ترقية شؤونها "في مؤسسة حكم ذاتي **Self-governing Institution** . ثم يحاول **ملنر** كسر المقاطعة ، بدعوته لكل الأشخاص لمقابلة لجنته ، والتشديد على أنه "لا داعي لآن يخشى كل فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلًا منه عن معتقداته". وتتفق آراء معظم الكتاب والمؤرخين ، على أن المقاطعة المحكمة للجنة **ملنر** كانت الباعث الحقيقي لهذا البيان.[٣]

وفي تفسيره لذلك البيان أرسل **عدلي باشا** يكن خطابًا **لسعد باشا زغلول** في **٢٩ يناير** محاولًا إقناعه بالعودة ، وبالتأكيد على أن **ملنر** أكد له أن النص الإنجليزي **Self-Governing Institution** ، ليس معناه الحكم الذاتي الذي يعبر عنه **Self Government** بل معناه الحكومة الدستورية [٤]. فرد **سعد** باشا على **عدلي** في خطاب مؤرخ **١١ فبراير ١٩٢٠** ، يقول: "إنه إذا كان قصد **ملنر** بعبارة **Self-Governing Institution** هو الحكومة الدستورية هي الأصح ، وأن الحكومة الإنجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة إلا مع حكومة ذات نظام دستوري، لزم قبل كل شيء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية ، تكون أهلًا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا . فاقترح **سعد** أن يؤلف عدلي حكومة دستورية، تقوم بالمفاوضة مع الحكومة البريطانية وأن يعرض نتائج مفاوضاتها على **الوفد**" .[٥]

١- محمد شفيق غربال: المرجع السابق نفسه، ص ص٦٢-٦٣..
٢- عمرو سميح طلعت: المرجع السابق ذكره، ص١٠٧.
٣- المرجع السابق نفسه، ص ص١٢١-١٢٢.
٤- عمرو سميح طلعت: المرجع السابق نفسه، ص١٥٢.
٥- المرجع السابق نفسه، ص ص١٦٠-١٦١.

لقد كان للجنة **ملنر** هدفان ؛ أحدهما ظاهر والآخر خفي . فأما هدفها الظاهر فهو التحقيق في أسباب الثورة، والبحث في دوافعها كي تقترح اللجنة في تقريرها وسائل العلاج . وأما الغرض الخفي فهو تمزيق الوحدة القومية ، لأنه إذا بقيت مصر ، كلمةً واحدة وقلبًا واحدًا وهدفًا واحدًا ، كان ذلك كفيلًا بزوال الحماية وإنهاء الاحتلال والنفوذ البريطاني .

ولمَّا يئست اللجنة من تحطيم مقاطعة الأوساط الوطنية لها ، أصدرت في **٦ مارس ١٩٢٠** بيانًا ، أعلنت فيه أنها أنجزت أبحاثها ، وستجتمع في لندن لوضع تقريرها ، وغادر **ملنر** مصر مؤمنًا ، بأن مفاوضة الوفد أمر لا مهرب منها ، موقنًا أن أصدقاء الإنجليز أضعف من أن يجرؤوا، على تأليف وزارة تبرم معاهدة ، أو تطبق نظامًا لا ترضى عنه الأمة.[١]

ويقول **شفيق غربال** : **"لقد بذل أصدقاء سعد زغلول الجهد لإقناعه بالعودة للقاهرة، ولم يكن لدى اللجنة مانع من مناقشته إذا شاء الكلام معها ، ولكنه لم يوافق على العودة ، وفي أواخر أبريل ١٩٢٠ ، زار عدلي باشا يكن باريس واجتمع بسعد زغلول باشا ، وأقنعه بالسفر هو وزملائه بالسفر إلى لندن ومحادثة اللجنة"**[٢]. من جهة أخرى أكد **ملنر** "أنه سوف يسمع ملاحظات الوفد ، فقط للتمهيد للمفاوضات الرسمية ، وليس للوفد أن يتعاقد وإنما التعاقد يكون بين وزارتين رسميتين".[٣]

وقد غادر **سعد** وبقية أعضاء الوفد باريس إلى لندن في **٥ يونية عام ١٩٢٠** للبدء في إجراء المفاوضات - كما أطلقوا عليها خطأً - مع لجنة ملنر، فالظاهر أنها لم تكن مفاوضات بالمعنى الدقيق للكلمة ، من وجهت نظر الإنجليز، بل كانت جزء من مهمة البحث والتقصي ، التي ندبت لها لجنة **ملنر**، كما كانت أيضًا مُشَاغلة سياسية ، لتحقيق الخلاف داخل الوفد من جهة ، ولتجميد الأوضاع في مصر ، حتى لا تتصاعد موجات الثورة من جديد . وقد بعث **ملنر** إلى **اللنبي** في **٣٠ يونية** يقول : "إنها ليست في الواقع إلا مناقشات تقصد اكتشاف مدى الاستعداد الموجود عندهم".[٤]

وبعد ثلاثة أسابيع من بدء المفاوضات ، وفي **أول يوليه ١٩٢٠** أبرق **مصطفى النحاس** إلى زعيمه، بنبأ القبض على **عبد الرحمن فهمي** بك ، سكرتير عام اللجنة المركزية للوفد ، وعماد الحركة الوطنية في مصر في ذلك الوقت و٢٧ من زعماء الطلبة ، بتهمة التآمر على نظام الحكم ومحاولة خلع السلطان. وواضح أن الزج بتهمة خلع السلطان ، كان الغرض منها الإيقاع بين السلطان والوفد من جهة . ومن جهة أخرى كانت رسالة موجهة لسعد زغلول بأن عليه أن يدرك ، أن الإنجليز لن يسمحوا له مرة أخرى، باللجوء إلى النضال الشعبي ، كسلاح بديل يشهره في

١- قدري قلعجي: ثلاثة من أعلام الحرية، جمال الدين الأفغاني – محمد عبده – سعد زغلول، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢)، ص٤١٥.
٢- محمد شفيق غربال: المرجع السابق نفسه، ص٦٥.
٣- محمد علي علوبة: المرجع السابق نفسه، ص١٩.
٤- طارق البشري: سعد زغلول مفاوضًا، ص ص٥٤-٥٥.

وجوههم يوم تفشل المفاوضات . ولا يحقق ما كان يسعى إليه من تكافؤ وندية . فقد كان **عبد الرحمن فهمي** سنده وعضده في مصر، ينفذ ما يرى الزعيم من توجيه للرأي العام والصحافة ، وتسيير للمظاهرات وغيرها من أعمال لا يقوى عليها، إلا من كان يسيطر على دفة الحركة الوطنية والكفاح الشعبي بإحكام واقتدار[١].

أسفرت المفاوضات عن مشروع للمعاهدة بين مصر وانجلترا قدمه اللورد **ملنر** إلى الوفد في يوم **١٧ يوليه ١٩٢٠** ورفضه الوفد ، وقدم الوفد مشروعه إلى اللورد **ملنر** في نفس اليوم وقد رفضته اللجنة .[٢] فتوقفت المفاوضات عقب الرفض الثنائي ، ثم استؤنفت بعد ذلك بوساطة **عدلي باشا يكن** ، ووضعت لجنة **ملنر** مشروعًا ثانيًا ، يشتمل على تعديل يسير في العبارات الواردة في مشروعها الأول ، دون تغيير في جوهره وقواعده ، وقد سلمه اللورد **ملنر** يوم **١٨ أغسطس ١٩٢٠**. على أن يقبل كله أو يرفض كله ، وأنه أقصى ما تستطيع انجلترا الاتفاق عليه مع مصر . فاجمع أعضاء الوفد على استشارة الأمة في المشروع ، وتأجيل المفاوضات حتى تتم الاستشارة .[٣]وقد عاد أعضاء الوفد المكلفون باستشارة الأمة **في أكتوبر**، وكانت نتيجتها عدة تحفظات على المشروع المقترح[٤].

وفي **٩ نوفمبر** تقرر أن عقد معاهدة لا تكون ، إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وفي المفاوضات يمكن إبداء هذه الأمور (التحفظات)[٥]. ولا شك أن الإنجليز ما كانوا لينجحوا في تحقيق ذلك ، لو كان **سعد زغلول** يفاوض **ملنر** في مصر، وما كان **ملنر** ليجرؤ على القول في حديث مع **سعد زغلول** خلال المفاوضات : **"إننا الآن في مصر ، وقد وضعنا يدنا على كل شيء ، ونريد أن نتخلى عنها في مقابل شيء واحد، هو أن تعترفوا بمركزنا فيها ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيًا بقبولكم"**.[٦]

وهكذا بدأت أطول سلسلة من المباحثات والمفاوضات بين بلدين ، وهي مفاوضات ومباحثات لم يقدر لها أن تنتهي[٧]. وقد استطاعت الدبلوماسية البريطانية بفضل أساليبها ، أن تروض **سعدًا** وأن تحيله من زعيم أمة يطالب باستقلالها التام ، إلى قائد حزب سياسي يناضل من أجل الحصول على أغلبية برلمانية ، ليشترك في مسؤولية الحكم .[٨]

١- عمرو سميح طلعت: المرجع السابق نفسه، ص ص٢٣٧-٢٣٩.
٢ - عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ – ١٩٢١، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٧)، ص٤٦٤.
٣ - عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق نفسه، ص٤٧١ و ص٤٧٩.
٤ - المرجع السابق نفسه، ص ص٥٠٥-٥٠٩.
٥ - المرجع السابق نفسه، ص ص٥٣٦-٥٣٧.
٦ - محمد شفيق غربال: المرجع السابق نفسه، ص٧٩.
٧- دكتور عبد الخالق لاشين: المرجع السابق نفسه، ص٢٨٣.
٨- المرجع السابق نفسه، ص٣٤٩.

في **٩ ديســـمبر ١٩٢٠** قدم اللورد **ملنر** تقريره إلى اللورد **كيرزون** وزير الخارجية ، ثم قدم اســتقالته، وقد أذنت الحكومة البريطانية بنشــره في **١٩ فبراير١٩٢١**. وقد وضــع اللورد **ملنر** في تقريره قواعد السياسة ، التي اتبعتها بريطانيا في مصر **من سنة ١٩٢١حتى سنة ١٩٥٢**.[١]

عودة ســـعد زغلول : في **٢٦ فبراير ١٩٢١** ، أبلغت الحكومة البريطانية **الســـلطان فؤاد** ، باعتبار الحماية علاقة غير مرضية ، ودعت مصر إلى الدخول في مفاوضات رسمية ، لاستبدال الحماية بعلاقة أخرى . وفي **١٧ مارس** تألفت حكومة **عدلي** ، وكان من برنامجها الدخول في هذه المفاوضــات ، فأرسـل إلى سـعد برقية - وكان مازال بباريس – يخبره بنبأ تأليف الوزارة ، ودعوة الوفد إلى الاشتراك في المفاوضات ، فجاءه الرد من **سعد** برقيا في **١٩ مارس** ، بأنه اعتزم العودة إلى مصــر، فلما عاد إلى مصــر **في ٤ أبريل ١٩٢١** وبدأت المحادثات ، اشــترط للاشــتراك مع الوزارة في المفاوضات ، أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرئاسة . لكن **عدلي** تمسك بأن تكون له رئاسة هيئة المفاوضة ، مادام هو رئيس الحكومة ، حيث التقاليد السياسية لا تسمح أن يدخل رئيس الحكومة ، في هيئة سياسية للمفاوضة ولا يكون هو رئيسها . ولما وجد **سعد** أن حكومة عدلي لا توافق على شـروطه ، أخذ يناوئها في خطبه . وعرض أمر الاشـتراك في المفاوضــة على هيئة الوفد في **٢٨ أبريل ١٩٢١** فرأت أغلبية الأعضاء عدم اشتراك الوفد في المفاوضة ، مع عدم محاربة الحكومة فيها ، فصــمم **ســعد زغلول** على رأيه ، وعلى إعلان عدم الثقة في الحكومة ، فبدأ انقسام الوفد.[٢]

كان **ســعد زغلول** لا يعتبر الوفد المصـري حزبًا سياسيًا بالمعنى الحرفي للكلمة ، ويؤكد "إن أولئك الذين يقولون إننا حزب يهدف للاســتقلال ، إنما يلمحون إلى أن هناك حزبًا آخر من بين الشـعب لا يهدف للاستقلال" ، فعقيدة الوفد أنه هو الحارس الذي لا يتبدل على المصـلحة الوطنية . **وكان محقًا لأن الوفد نشأ كجبهة وطنية ، لكن المشكلة أنه قد فشل في الحفاظ على وحدة الوفد** .[٣]

مضت الحكومة في سبيلها ، واستصدرت من السلطان في **١٩ مايو ١٩٢١** مرسومًا بتأليف الوفد الرسـمي للمفاوضــات برئاسـة **عدلي** . وسـافر الوفد الرسـمي فوصـل في **١١ يوليه** ، وبدأت المفاوضـــات بينه وبين **كيرزون** وزير خارجية بريطانيا وانتهت بإخفاقها ، إذ ســلم اللورد **كيرزون** مشـروع معاهدة وضـعته الوزارة البريطانية ، أصـرت فيه على وجوب الاحتلال العسـكري في أي مكان في البلاد إلى زمن غير محدود ، وضمنت المشروع من الشروط ، ما يهدم الاستقلال ويكرس

١- دكتور عبد الخالق لاشين: المرجع السابق نفسه، ص٥٤٤.
٢ - عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ١٩١٩، الجزء الأول، (القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٨)، ص ص٢٣-٢٥.
٣ - د. احمد عبد الله، الطلبة والسياسة في مصر، (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩١)، ص ص١٩-٢٠.

الحماية ، فقطع **عدلي** المفاوضات ورفض المشروع ، وعاد إلى مصر في **٥ ديسمبر** وقدم استقالته في **٨ ديسمبر**.[١]

نشر **سعد زغلول** يوم **٧ ديسمبر** نداءً إلى الأمة ، دعاها إلى مواصلة الجهاد ، ودعا إلى اجتماع كبير يوم **٢٣ ديسمبر** ، وفي يوم **٢٢ ديسمبر** أنذرته السلطة العسكرية بعدم ممارسة نشاط سياسي ، ومغادرته القاهرة والإقامة في الريف فرفض . فكان رد السلطة العسكرية اعتقال **سعد زغلول صباح يوم ٢٣ ديسمبر** ، واستقر رأي السلطات **البريطانية** على **نفي سعد زغلول ، وعدد من قادة الوفد في ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ إلى سيشل . ثم نقل سعد إلى جبل طارق مراعاة لصحته في ١٨ أغسطس ١٩٢٢**[٢]. فكان رد الفعل هو الدعوة إلى توحيد الصفوف ، فبذلت المساعي لعودة الأعضاء المنشقين عن حزب **الوفد**، واجتمعوا في بيت الأمة في **٢٨ ديسمبر** ، إلا **أن عبد العزيز فهمي ، انسحب في يناير ١٩٢٢ دون إبداء أسباب***، **تبعه كل من أحمد لطفي السيد ومحمد محمود ومحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتي وحافظ عفيفي** .

في **٢٣ يناير ١٩٢٢** أصدر الوفد قرارًا ، بتنظيم المقاومة السلبية (العصيان المدني) ، ونشر الدعوة إليها ، وتأليف اللجان لتنفيذها ، وتضامن الأمة في سبيل نجاحها . وتشمل المقاطعة السلبية عدم التعاون والمقاطعة ؛ أما عدم التعاون فيشمل : علاقات الأفراد ويقتضي قطع العلاقات الاجتماعية مع الإنجليز ، وعدم التعاون السياسي ويشمل: امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة ، وأما المقاطعة فتشمل مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الإنجليزية .[٣] وتعددت في هذه الفترة حوادث الاغتيال والاعتداء على البريطانيين . وخلا مركز الوزارة بعد استقالة **عدلي يكن** باشا ، وظل شاغرًا أكثر من شهرين ، وأحجم السياسيون لما أثاره سخط الرأي العام . وقد فوتح **عبد الخالق ثروت** في مهمة تأليف الوزارة ، لكنه اشترط لقبولها عدة شروط أهمها عدم قبول مشروع كيرزون .[٤]

قادة الوفد يخشون حشد الجماهير المصرية:

يذكر الدكتور **يوسف نحاس** : "كانت السلطة العسكرية البريطانية ، قد فكرت في استمرار وسائل العنف التي شرعها الجنرال بلفن **Pleven** ، فدعت أعضاء الوفد الباقين للمثول بين يديه ، في مقر القيادة بفنق (**سافوي**) . فانبرى **عبد العزيز فهمي** للرد عليه ، ومما قاله أنه لمح المستر **ايموس** في مبنى **سافوي** ، وهو يطلب استدعاءه لسماع شهادته في التهمة الموجهة إلى أعضاء **الوفد** . وقد

١- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق نفسه، ص ص٢٨-٣٨.
٢ - المرجع السابق نفسه، ص ص٤٥-٤٨.
* يبدو أن ذلك مرتبط بتحركات عبد لخالق ثروت وإسماعيل صدقي وعدلي يكن بالاتفاق مع اللورد اللنبي للحصول على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والتي تتزامن مع هذا القرار.
٣ - المرجع السابق نفسه، ص ص٤٨-٥١.
٤ - المرجع السابق نفسه، ص ص٥٦-٥٧.

لبى **بلفن** هذا الطلب وحضر مستر **ايموس** ، فقرر بكل صراحة أنه لا ذنب للحاضرين ، في إشعال نار الثورة ، التي اندفع إليها الشـــعب بشـــعوره"[١]. **وهذا يؤكد التباين في الدوافع بين قادة ثورة ١٩١٩ وثورة الشعب عام ١٩١٩.**

فلقد تأثرت الاحزاب المصـرية التي قامت بعد **ثورة ١٩١٩** - إلى حد كبير- بظروف نشـأة الحياة الحزبية قبل الحرب العالمية الأولى . بل كان بعضـها (كحزب الاحرار الدسـتوريين) امتدادًا لأحد أحزاب ما قبل الحرب الأولى (حزب الأمة) . كما أن **أحزاب ما بعد ثورة ١٩١٩** ، خرجت من عباءة « الوفد المصري». الذى كان يمثل جبهة وطنية عريضة ، ضمت أغلبية من حزب الامة مع ممثلين للحزب الوطني ، وبعض جماعات المصـــالح والاقليات .[٢] ويتجلى ذلك بوضـــوح عند النظر إلى الخط السياسـي الذي سلكه الوفد ، **منذ مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ حتى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإعلان دستور ١٩٢٣. فهم فلا يفكرون في حشد الجماهير المصرية ، وتنظيم حركتها من أجل النضـال الوطني، وإنما يتجهون مباشـرة إلى المندوب السـامي (ممثل بريطانيا) ، ويعتمدون أسلوب الحوار ويقرون منذ (مقابلة ١٣ نوفمبر) بحقوق لبريطانيا في مصر .**

ونظرة إلى صـيغة التوكيل الشـهيرة ، يوضـح تمسكهم بالعمل السلمي ، وفي إطار الشـرعية القانونية للسعي من أجل تحقيق الاستقلال (دون تحديد لدرجته) . حيث لم تضف عبارة (الاستقلال التام) ، إلا بسـبب ضـغط كبير من شـباب الحزب الوطني . حتى إذا فشـلت المسـاعي في التوجه إلى بريطانيا ، كان المحفل الدولي (مؤتمر الصـلح) ، وعودة إلى فكرة دولية القضـية المصـرية ، التي داعبت الحزب الوطني من قبل . ثم أخيرًا الحرص على عدم اتباع العنف ووترك " الوفد المصري" يعمل في هدوء ، ويتجلى ذلك في زَجْر **عبد العزيز فهمي** للطلاب ، عشية القبض على زعماء الوفد ، وليتركوا للقيادة فرصة العمل بهدوء .

ولكن حركة الجماهير المصـرية ، تجاوزت هذه القيادة المترددة الحذرة ، التي تريد اسـتقلالًا لا يعرضـــها للمغامرة بمصـــالحها ، فكانت أحداث **مارس ١٩١٩ وتفجير الثورة** . التي كانت أول ثورة مصـــرية شـــعبية تلقائية ، عبرت فيها الجماهير المصـــرية تعبيرًا عفويًا ، عن رفضـــها للظلم الاجتماعي والسيطرة الأجنبية معًا. وتجلى ذلك في الهجوم على قصـور كبار الملاك (حتى من كان منهم من أعضـــاء الوفد) ، وتحطيم مراكز الشـــرطة - باعتبارها مراكز للإنجليز - وقتلهم . ومن ثم جاءت الثورة مفاجئة للنخبة الاجتماعية ، التي تصدت لقيادة العمل السياسي ، وكان أثر ذلك واضحًا في موقف غالبية أعضـاء الوفد في باريس ، من حيث التلهف على التوصـل إلى اتفاق مع الانجليز .

١- د. يوسف نحاس: ذكريات سعد . عبد العزيز – ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩، دراسة وتقديم: أ.د. أحمد زكريا الشلق (القاهرة: مركز تاريخ مصر، ٢٠٢٠)، ص٦٧.

٢- د. رءوف عباس حامد في (تحرير: د. رءوف عباس حامد): الطريق إلى الثورة ، في رءوف عباس حامد: تحرير: أربعون عامًا على ثورة يوليو – دراسة تاريخية، نفس المرجع السابق، ص١٧.

وخاصـــة أن ما كان معروضـــا عليهم هو صـــيغة الاســـتقلال الذاتي، التي كانوا يطمحون إليها قبل الحرب وبعدها . ومن ثم تمسك النخبة السياسية بأسلوب المفاوضة سبيلًا لتحقيق الاستقلال الوطني ، ونبذا فكرة الكفاح المسلح. وعندما قبل الوفد بفكرة الكفاح المسلح عام ١٩٥١، كان ذلك من قبيل المناورة المحسوبة[١].

النظام السياسي الذي أقره (تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) ولعبة الليبرالية المصطنعة:

اقتنع اللورد **اللنبي** بأن شـروط **ثروت** ، هي أقل ترضـية للأمة المصـرية في ثورتها ، على الحماية والاحتلال ، فتبادل الرأي مع حكومته في شـأنها ، ورأى أن يذهب بنفسـه إلى لندن لإقناع أقطابها بقبولها، فسافر من القاهرة **في ٣ فبراير ١٩٢٢** بصحبة الجنرال **كلايتون** مستشار وزارة الداخلية ، والسير **شلدون إموس** مستشار وزارة الحقانية ، وكانا يشاطرانه رأيه في قبول شروط **ثروت** باشا . فقابل في لندن **لويد جورج** رئيس الوزارة البريطانية واللورد **كيرزون** وزير خارجيتها ، وتباحثوا في الاتجاه الذي تتخذه الحكومة البريطانية تجاه مصـــر ، وانتهت مباحثاتهم إلى قبول شـروط **ثروت** باشـا ، **وإعلان التصـريح المعروف بتصـريح ٢٨ فبريير ١٩٢٢، والذي يعلن فيه انتهاء الحماية البريطاني والاعتراف بمصـر مملكة دسـتورية مسـتقلة ذات سـيادة ، مع احتفاظ بريطانيا بالامتيازات الأربعة تحفظات وهي ؛**

(١)الدفاع وتأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية.

(٢) الامتيازات الأجنبية في مصـر التي تَسْـتَثْنِي الأجانب ، من دفع الضـرائب ، والتقاضـي أمام محاكم خاصة بهم.

(٣) حماية الأقليات .

(٤) وضعها في السودان .[٢]

ويؤكد ذلك **إسـماعيل صـدقي** في مذكراته فيقول : "رأى المندوب السـامي اللورد **اللنبي** أنه لابد من تغيير السياسة **البريطانية** في **مصر** ، التي تقوم على العنف واغتصاب حقوق البلاد ، ونزع إلى سـياسـة المسـالمة والتفاهم ، واتصـل **بعدلي باشـا وثروت باشـا وبي** . واجتمعنا نحن الثلاثة وتشاورنا ، ثم حدثت مقابلات بيننا وبين اللورد **اللنبي** ، ووجدنا منه استعدادًا طيبًا لوضع مشروع ، يمكن أيكون أساسًا للمفاوضات المقبلة ، ولاتفاق مقبل بيننا وبين **الانجليز**، دون أن يقيد **مصر** بشيء . وأخفى **اللنبي** عن الموظفين **الإنجليز** في **مصر** ، ما يدور بيننا وبينه ، لكنه استعان بثلاثة منهم".

وأضـــاف **اســـماعيل صـــدقي** : "ودارت المحادثات بيننا نحن الإثنين (**ثروت وصـــدقي**) وبالتواصل مع **عدلي** من جهة ، وبين اللورد **اللنبي** من جهة أخرى ، وقد **وضعنا مشروع تصريح**

١- د. رءوف عباس حامد: نفس المرجع السابق، ص ص١٣-١٤.

٢ - عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق نفسه، ص٦٠.

٢٨ فبراير، وتوليت تحرير هذا المشروع باللغة الفرنسية . وقد اتفقنا مع **اللنبي** على أن يقدمه إلى حكومته وأن تصرح به ، على أن يكون هذا التصريح من جانب **إنجلترا** وحدها، ووافقت الحكومة **البريطانية** على **إعلانه في ٢٨ فبراير** ، ثم قدمته إلى مجلس العموم فناقشه، وفي **يوم ١٥ مارس ١٩٢٢** أُعلن استقلال **مصر** ، الذي ترتب عليه أن **أصبح السلطان فؤاد ملكًا"**.[١]

لقد رأى اللورد اللنبي ، أن الاستجابة لمطالب عبد الخالق ثروت أو شروطه ، تحيلها إلى مشغلة للمصريين بالدستور ومواده ، والبرلمان ، والانتخابات ، والخطب ، والمناقشات ، والأحزاب وما إلى ذلك . وتصرف نظرهم عن الهدف الأسمى للمصريين ، وهو تحرير البلاد وإجلاء البريطانيين عن مصر. وتأسس حزب الأحرار الدستوريين ، من الأعضاء المنفصلين عن الوفد برئاسة **عدلي يكن** في **٢٢ أكتوبر ١٩٢٢**.[٢]

١- الدستور:

يقول **عبد العظيم رمضان** : **إن التصريح لم يترتب عليه فقط استقلال منقوص ، بل ودستور رجعي يمنح الملك سلطات تطغى على سلطة الأمة** .[٣]

أ - **رغم أن الدستور كان مطلبا وطنيا أساسيا منذ الثورة العرابية ، وكان في طليعة مطالب الحزب الوطني بزعامة محمد فريد ، لم يرد ذكر الدستور في مطالب الوفد ، وعندما انفجرت ثورة . فكانت الشعارات التي رفعتها الجماهير الثائرة ، ورددتها في مظاهراتها هي " الاستقلال التام "** . كما أن المقالات التي عمرت بها صحف الثورة - وخاصة صحافة الوفد لم تتناول النظام السياسي الذى يتصوره كتابها بعد تحقيق الاستقلال ؛ فيما عدا جماعة صغيرة من نخبة البرجوازية المصرية (ضمت **منصور فهمى ومحمود عزمي وعزيز ميرهم**) نشرت في **٨ سبتمبر ١٩١٩**بجريدة" **النظام"** برنامجًا لما أسمته **"بالحزب الديمقراطي المصري" •**، تَضَمِنْ ضرورة أن يكون الحكم نيابيًا يحقق سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطات غير آن هذه الجماعة الصغيرة لم تخلق تيارًا عامًا يساند أفكارها وسط هدير الحركة التي كان يقودها الوفد .

ب - ولا شك أنها **مفارقة تاريخية** ، أن تأتى مبادرة اقامة حكم نيابي دستوري في مصر ، من جانب السلطات البريطانية ذاتها ، في المذكرة التفسيرية التي قدمها المندوب البريطاني إلى السلطان فؤاد الأول، وفق تصريح فبراير ١٩٢٢ ، الذى اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع

---

١ - إسماعيل صدقي باشا: مذكراتي، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٠)، ص ص٢٥-٢٦.
٢ - عبد الرحمن فهمي: المرجع السابق نفسه، ص٩١.
٣- عبد العظيم محمد رمضان: المرجع السابق نفسه، ص ص٤١٦-٤١٧.
• حزب انتسبت جماعته في نشأته إلى حزب الأمة ، واتجاهاته السياسية والإصلاحية والفكرية ، برغم المبادئ الاشتراكية التي تحلى بها بعض مثقفيه. كذلك اتخذ خلال السنوات وعقب توقف صحيفة الجريدة عام ١٩١٥ لاتخاذ مجلة السفور منبرًا لها ، قبل أن يتحول معظم رجالها إلى تأسيس الحزب الديموقراطي المصري (١٩١٨-١٩٢٣) .
أنظر د. أحمد زكريا الشلق: الحزب الديموقراطي المصري (١٩١٨-١٩٢٣) – صفحة من تاريخ الأحزاب المصرية، (القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، ٢٠٢١)، ص١٤.

التحفظات الاربعة الشـهيرة التي ، جعلت من هذا الاسـتقلال اسـتقلالًا إسـميًا . و نصـت المذكرة التفسيرية ، على أن انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة ، في حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية ، يرجع الأمر فيها الى السلطان والشعب المصري **. وبدلا من أن يطرح الدستور للاستفتاء العام قبل اصداره ، صدر أمر ملكي بالدستور (١٩ ابريل ١٩٢٣) ، ليتخذ صورة « المنحة الملكية »** للشعب . ومن ثم كان من حق الملك استرداد ما منح وقتما شاء ، وهو ما حدث بالفعل في الانقلابات الدستورية الشهيرة .

ج - وقد اكتسب الدستور ملامح ليبرالية ، فقام على فكرة الحريات الفردية ، واشتمل على باب للحقوق والواجبات والحريات العامة ، يدور حول مقومين رئيسيين هما : الحرية والمساواة .

د - **ورغم النص على أن الآمة مصدر السلطات ، وأن يكون الحكم نيابيا ؛ كان للملك حق اصـدار مراسـيم لها قوة القانون ، كما كان له حق تعيين الوزارات واقالتها ، وحق حل مجلس النواب حلا مطلقاً دون شروط . واحتفظ الملك لنفسه بحق انشاء ومنح الرتب والنياشين ، وتولية وعزل الضباط وتصريف شئون الازهر ومعاهده الدينية والأوقاف** . كما **جعله الدستور متحكما في التصديق على القوانين ، عن طريق الاعضاء المعينين في مجلس الشيوخ وكذلك كل ما يتصل بتعديل الدستور (الذى اختص به مجلس الشيوخ) . وأدت السلطات الكبيرة التي خص الملك نفسه بها في الدستور ، إلى اضعاف التجربة الليبرالية والاضرار بالدستور . فاتخذ القصر من أحزاب الاقلية أدوات يستند اليها في حكمه.**

ولعل ذلك يفسر عدم استقرار الحياة النيابية في مصر في تلك الحقبة . فمنذ برلمان ١٩٢٤، توالت على مصـر عشـر مجالس نيابية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢، ولم يكمل برلمان واحد سـنواته الخمس على تلك الفترة . فقد حُل برلمان ١٩٢٤ (الذي انعقد في مارس) في ديسـمبر من نفس العام . وعندما أجرت وزارة زيور باشـا الانتخابات ، اجتمع مجلس النواب الجديد يوم ٢٢ مارس ١٩٢٥ ، ليُحل في اليوم نفسـه . وانعقد البرلمان الثالث في يوليو ١٩٢٦ لدورات ثلاث ، ثم أوقف محمد محمود باشـا الحياة النيابة عام ١٩٢٨ ، لمدة ٣ سـنوات قابلة للتجديد ، ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء المدة . وانتخب برلمان رابع في يناير ١٩٣٠ ليُحل في السنة نفسها (وهى الفترة التي شـهدت الاطاحة بدستور ١٩٢٣ واصـدار دستور أكتوبر ١٩٣٠) ، ووضـع قانون انتخابات جديد ، ضيق من حق الانتخاب ، وقصره على شرائح اجتماعية معينة ..

٢- الصراع السياسي وعدم استقرار الحكم (السلطة التنفيذية):

ومع عدم استقرار الحياة النيابية خلال تلك الحقبة ؛ عانت مصـر من عدم استقرار السلطة التنفيذية . فتعاقبت الوزارات على الحكم الواحدة تلو الأخرى ، ولم يعمر أيُ منها إلا أربعة عشـر

شهرا في المتوسط، مما كان له آثاره السلبية على الادارة الحكومية . وحالت دون متابعة السياسات التي كانت تتبناها تلك الحكومات المتعاقب .

كما كان تشكيل البرلمانات العشرة الثى شهدتها مصر خلال تلك الحقبة ، كان يتناقض تناقضًا كبيرًا من مجلس تشـــريعي لآخر ، فنجد الحزب الذى أحرز الأغلبية في مجلس نيابي ، يحتل مقاعد الاقلية في المجلس الذى يليه ٠ وقد تتحول هذه الاقلية إلى أغلبية ساحقة في برلمان تال ، ينتخب بعد شـــهور قليلة وهلم جرا . دون أن يكون هذا التحول انعكاسًـــا حقيقيًا لتغير في موازين القوى على الساحة السياسية ، أو يكون تعبيرا عن انحسار الشعبية عن حزب سياسي لصالح حزب آخر ، أو عن تغير اتجاهات الرأي العام . بقدر ما كان تعبيرا عن مكونات طبخة الانتخابات . ولم يســتطع حزب الأغلبية (الوفد) ، الذى كان يقود الحركة الوطنية ان يصـــل إلى الحكم ، الا من خلال انتخابات تجريها وزارات محايدة ، في ظروف معينة ، تفرضها مقتضيات الحالة السياسية ، على كل من القصر والإنجليز .

٣- الانتخابات كوسيلة ديموقراطية لتداول السلطة:

أ- كان تزييف ارادة الناخبين ، يتم عن طريق التلاعب في إعادة تقســيم الدوائر الانتخابية ، وفقا لرغبة مرشـــحي الحكومة التي تقوم بإجراء الانتخابات ، للاســتفادة من الأوضـــاع المحلية (العصبيات العائلية ومواقع الملكيات الكبيرة) ، في ضمان كسب مرشحين بعينهم لأصوات تلك الدوائر . وامتدت عمليات التزوير لتشمل جداول الانتخاب ، فقامت الادارة بوضع جداول ملفقة ، تتضمن تكرارًا للأسماء ، وأسماء اشخاص لا وجود لهم ، وأسماء الموتى . وكانت الانتخابات تجرى وفق هذه الجداول ، التي لا تعير عن المواطنين ، وتفتح الباب على مصراعيه لتزوير إرادة الشعب .

وزاد الطين بلة ، قيام الادارات بحجب التذاكر الانتخابية عن أنصـــار الخصـــوم . إذ جرت العادة على أن يعاد طبع التذاكر الانتخابية ، قبل اجراء انتخابات مجلس النواب ٠ وكان يتولى توزيعها العمد في القرى ، واقسام الشرطة في المدن . فكان من السهل عدم تسليم تذاكر الانتخابات لأنصار خصوم الحكومة. فأصبح وزير الداخلية في الحكومة التي تتولى اجراء الانتخابات ، يملك تحديد شكل مجلس النواب ٠ هذا فضلا عن إرهاب الأميين من الناخبين (وهم الغالبية) الذين كانوا يصوتون شفاهة . فكان الضرب نصيب من يعطى صوته لغير أنصار الحكومة ، اضف إلى ذلك ما شاع عن رشوة الناخبين وشراء أصواتهم ، من جانب بعض المرشحين وخاصة المدن . وما جرت عليه العادة من تخلص الحكومات من العمد والمشايخ المعارضين لها ، بفصلهم قبل الانتخابات ، لضمان نجاح مرشحي السلطة .

ب - كذلك اشـتركت الاحزاب - أيضـا - في ظاهرة محاباة الأنصـار ، عند الوصـول إلى السلطة. فيتم فصل العمد المناصرين للخصوم ، ويرقى الأنصار من موظفي الدولة ترقية استثنائية ، وتتم محاباة الأقارب والأصـهار . فكان أنصـار الوفد يتعرضـون للاضـطهاد ، في فترات حكم وزارات الاقلية ٠ حتى إذا وصل الوفد إلى السلطة انصف أنصاره ونكل بخصومه ، مما كان له انعكاس على موقف الرأي العام من السلطة ، وإثارة مسألة نزاهة الحكم ، وخاصة بالنسبة للوفد بعد صدور كتاب **مكرم عبيد** « الكتاب الاسود» ، واقالة وزارة **النحاس** في السادسة من أكتوبر ١٩٤٤.

كما لعبت أحزاب الاقلية التي خرجت من عباءة الوفد ، دورا هاما في اضعاف النظام الحزبي ذاته ، سواء من خلال الحملات الصحفية التي وجهت ضد الوفد ، أو من خلال الإرتكان إلى القَصْر تارة، والإنجليز تارة أخرى . ضمانًا للوصول إلى السلطة ، مادامت تعجز عن تحقيق ذلك بالوسائل الدستورية. وفى ظل ظروف كهذه ، كانت علاقات الصداقة والمصاهرة والقربى ، أهم من الاتفاق السياسي أو الفكري. وكانت الولاءات الشخصية أساس العلاقات السياسية ، فهي أحزاب أشخاص لا أحزاب مبادئ . ومن ثم اتسم نشاطها بالانتهازية السياسية والبعد عن الجماعي، فهي أقرب إلى الاجنحة السياسية منها إلى الأحزاب. فنادرا ما كانت نتيجة الانتخابات ، تعبر تعبيرًا صادقًا عن الارادة الحرة للناخب ، وبذلك لم يكفل دستور ٢٣ حياة ديمقراطية صحيحة.

وهكذا كانت الممارسات الانتخابية ، تمسخ جوهر النظام الليبرالي ، الذى يقوم أصلا على الارادة الحرة للناخب ، في اختيار من ينوب عنه ويمثله في المجلس النيابي .[١]

ج - الأمية وآثارها على التجربة : فيما يخص تاريخ الديموقراطية ، لدينا روايات عديدة ، نختار منها في هذه المناسبة روايتين .. **الرواية الأولى** عثرنا عليها في تقرير للسير **الدون جورست** المعتمد البريطاني في القاهرة ، وممثل سلطات الاحتلال في مصر . فقد ازعج الرجل تصاعد المطالبة بالحياة النيابية عام ١٩٠٨ ، وما شهدته القاهرة من مظاهرات تنادى .. « **الدستور يا افندينا .. الدستور يا افندينا** » ! فدفع دلك السير **جورست** ، إلى أن يطلب من القنصل البريطاني في طنطا ، أن يذهب إلى احدى القرى القريبة منها ليستكشف تأثير هذه الدعوة ، على قلب الريف المصري ؛ ولم يمض وقت طويل حتى وصل تقرير القنصل ، الذي جاء فيه "أنه قد زار قرية قريبة ، وانه خلال جلسته مع عمدتها، سأله من بين ما سأله عن رأيه في الحياة النيابية ، فانتفض الرجل صائحا «اللهم احمنا من شر النيابة والمحاكم » وطير **جورست** القصة إلى حكومته مستنتجا منها ، أن ضعف الوعى في الريف ، كفيل بعدم انتشار الدعوى للديمقراطية إلى ارجائه" .

١- رءوف عباس حامد: الطريق إلى الثورة ، في رءوف عباس حامد: تحرير: أربعون عامًا على ثورة يوليو – دراسة تاريخية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢)، ص ص١٤- ١٩.

الرواية الثانية قدمها **احمد لطفى السيد** استاذ الجيل ؛ في مذكراته . فقد خاض الرجل انتخابات الجمعية التشريعية **عام ١٩١٣** ، وهو يعتمد على رصيد هائل من الدعوة للديموقراطية على صفحات «**الجريدة**» التي استمر يرأس تحريرها خلال السنوات الست السابقة . وقد رشح نفسه في احدى دوائر المديرية ، التي كان قد جاء منها .. مديرية الدقهلية التي رشح نفسه فيها ضد **لطفى السيد** أحد عمد المنطقة الذى اكتسح خصمه المفكر المشهور . وقد اكتشف **لطفى السيد** فيما بعد ٠ أن خصمه التجأ إلى حيلة بسيطة تقوم على اقناع الناخبين أن الديموقراطية التي يدعو لها خصمه تقوم على المساواة بين الرجال والنساء في تعدد الزوجات أو الأزواج هذه المرة ! الأمر الذى دعا المفكر الديموقراطي الشهير إلى التعبير عن المرارة بقوله «أنه قد حمد الله على أنه لم يمثل مثل هؤلاء الناس»[١] .

٤ - **ديموقراطية أصحاب المصالح الحقيقية:** عندما نشأة حزب الأمة وجريدته، ثار جدل حول هؤلاء، خلص إلى أنهم الأعيان أو كبار المزارعين أو أصحاب المصالح الحقيقية ، وأبناؤهم أو فئة المتعلمين وأصحاب الوظائف ، وأن مصلحة الأمة هي مصلحتهم ، وأن مصالحهم اليومية المتعددة نسبة لاتساع ثرواتهم ، وأنهم يريدون قضاء تلك المصالح "سواء كانت متعلقة بري الأطيان أو بترتيب العمد والمشايخ والخفراء أو سلامة حقوق الانتخاب من العبث" . وإذا ما فحصنا أسماء أعضاء الجمعية العمومية للحزب، والثي ضمت حوالي ١٧ يحملون لقب (باشا) ، وما يزيد على الثمانين يحملون لقب (بك) ، في مجتمع تدل فيه الألقاب على وضع اجتماعي واقتصادي بيِّن، ولا تمنح غالبًا إلا للأغنياء أو الأعيان ذوي الوجاهة ، أدركنا المعنى السابق بسهولة[٢].

وعندما ندرس **الخريطة الاجتماعية لمصر** ، بعد أن شقت فكرة الديموقراطية طريقها اليها ، خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، نجدها تتضمن مجموعة من الخطوط الأساسي منها ما يلي:

الخط الأول: خاص **بالطبقة التي كانت قمة الهرم الاجتماعي ، وهى طبقة كبار ومتوسطي الملاك الزراعيين ، او من كانوا يسمون بالأعيان والوجهاء والمشايخ** ، ويلاحظ على هذه الطبقة قبل ثورة ١٩١٩، انه قد زاد حجمها نتيجة للتوسع الزراعي الكبير وتوزيع أملاك الحكومة خاصة بعد الاحتلال البريطاني لمصر ء كما يلاحظ أيضا غلبة المصرية عليها بعد أن كانت في بداية نشأتها ، تتكون اساسا من الأتراك واليونانيين والأرمن .

الخط الثاني: خاص « **بالمثقفين** » والذين استمروا في التركيبة الاجتماعية المصرية ، يشكلون فئة متميزة ٠ فإن ابناء هذه الفئة التي عرفت في مصر « **بالأفندية** » قد ارتبطت ارتباطا

١- د. يونان لبيب رزق: المرجع السابق نفسه، ص ص٤٧-٤٨.
٢- د. أحمد زكريا الشلق: حزب الأمة – دور الأعيان والمثقفين في السياسة المصرية، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية – مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠١٥)، ص ص٨٩-٩٠.

وثيقا بالطبقة السابقة، طبقة كبار ومتوسطي الملاك ، حتى أن لقب « الأفندي » كان الخطوة الأولى في طريق مفروض أن. يوصل للبكوية أو الباشوية .

الخط الثالث: يبرز فيما يسمى « **بالبرجوازية** » **أو الطبقة الوسطى** ، وهى الطبقة التي اعطت للديموقراطية فحواها الحقيقي في أوربا ، ريما تمثل اكثر الخطوط شحوبا ! ويعزى هذا الشحوب في الاساس ، لتعرض العالم العربي لغزو الطبقة الوسطى الأوربية .

يبقى **الخط الرابع:** وهو الخط المتمثل في **طبقة الفلاحين العريضة** ، التي منعتها حواجز طبقية عالية، من أي اسهام في تاريخ الممارسة الديموقراطية ، مما أفقد هذه الممارسة عمقا مطلوبا لبقاء التجربة على قيد الحياة! وقد **ادت هذه الخريطة إلى انحصار التجارب الديموقراطية المصرية وانحسارها في نفس الوقت.**

وبينما تشير هذه الحقيقة إلى استئثار طبقة كبار الملاك بالعمل السياسي ، فإنها تشير في نفس الوقت ، إلى ان دور الطبقة العريضة ممثلة في الفلاحين ، لم تكن تملك سوى أن تكون الأداة ، لتحقيق طموحات هؤلاء السياسيين ، حيثما تطلب هذا الوصول، أصوات هؤلاء أو مندوبيهم ! .[١]

تراوحت الضغوط لوقف نمو الديموقراطية المصرية من جانب سلطات الاحتلال بين اعطاء الضوء الأخضر للقصر الملكي للإطاحة بالمجالس النيابية القائمة ، وبين التدخل العسكري المباشر الذي قاده اللورد **اللنبي** في شوارع القاهرة في **نوفمبر عام ١٩٢٤** ، ليسقط وزارة الشعب ، ومعها أول برلمان مصري منتخب على أسس ديموقراطية . جانب آخر نتج عن الميراث الأوتوقراطي للقوى الحاكمة ، التي لم تخض التجربة التاريخية ، القائمة على تقديم التنازلات للقوى الشعبية ، مما يتمخض عنه في النهاية ، قبول للممارسة الديموقراطية من جانبها. ويظل الملك فؤاد نموذجا مثاليا في تجسيد هذه الحقيقة[٢].

اللعبة الديموقراطية في الصحافة من حيث التمويل وتوجيه السياسات على الأقل ، وفي الأحزاب من حيث القيادة ، وفي البرلمان من حيث العضوية ، بقيت اساسا في أيدى نفس الطبقة . واستمر دور الطبقات العريضة ؛ الفلاحين في الريف والعمال في المدن هامشيا ، نفس الدور الذى يقوم بتوصيل ابناء الطبقة الأولى ، من باب الدائرة إلى باب البرلمان ، ويتم مثل هذا التوصيل في العادة على الأكتاف!

وفي **١٩ أبريل ١٩٢٣** صدر الدستور طبقًا للمشروع ، الذي وضعته لجنة الدستور بعد معارك، واقتصر التعديل على النصوص الخاصة بالسودان ، والتي تتعلق بلقب الملك ، ملك مصر والسودان، واقتصر على ملك مصر فقط [٣].

١- د. يونان لبيب رزق: المرجع السابق نفسه، ص ص٥٣-٥٤

٢- المرجع السابق نفسه، ص ص٤٠-٤١.

٣ - عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق نفسه، ص١٤٤.

ولقد رأت الحكومة البريطانية تحت ضـغط الحركة الوطنية ، أنه ليس من الحكمة إبقاء **سـعد** في الاعتقال ، فقررت الافراج عنه في **٢٧ مارس ١٩٢٣** ، فسافر إلى فرنسا للاستشفاء ، ليبقى بها نحو ستة أشهر . وفي **١٧ سبتمبر** عاد **سعد زغلول** ، فاحتفلت به الأمة احتفالًا أعاد للأذهان حفاوة الشعب به عند عودته الأولى في **أبريل ١٩٢١**[١]. بعد ذلك تحدد يوم **٢٧ سبتمبر ١٩٢٣** ، لانتخابات المندوبين ويوم **١٢ يناير ١٩٢٤** ، وأسـفرت الانتخابات عن فوز يكاد يكون تامًا للوفد[٢]. وفي **٢٨ فبراير ١٩٢٤** ألف **سعد زغلول** وزارة الشعب . وبذلك حسم الخلاف حول تولي رياسة الوزارة ، داخل الوفد وخارج الوفد . فقد رأى المعارضـون أن وجوده خارج الحكم ، ومن خلفه الأمة تؤيده ، يجعله أقدر على العمل ، كما عارض الأمير **عمر طوسـون** أن يتولى **سـعد زغلول** الوزارة ، حتى لا يكون ذلك اعترافًا بتصريح ٢٨ فبراير ، الذي لم ترض عنه الأمة .

وأعلن **سعد** قبول دعوة الحكومة البريطانية إلى المفاوضة ، فسافر إلى لندن في **٢٣ سبتمبر** ، وقابل **رمزي ماكدونالد** رئيس وزراء بريطانيا مرتين أو ثلاث ، وأدرك الرجلان أن ليس هناك ما يدعو لإضاعة الوقت ، فغادر **سعد زغلول** لندن في ٧ أكتوبر .[٣]

مصرع السير لي ستاك وانحسار المد الثوري:

وصـدق حدس المعارضـين لعيوب تولي **سـعد زغلول** الوزارة ، فقد تعرض حكمه للضـربة القاضـية . ففي حدث يوم **١٩ نوفمبر ١٩٢٤** حادث مروع ، عصـف بالوزارة وبالحياة الدسـتورية معًا ، كما عصف بحقوق البلاد وبوحدة مصر والسودان ، هذا الحادث هو مقتل **السير لي ستاك** ، سـردار الجيش المصـري والحاكم العام للسـودان.[٤] وهناك شـكوك قوية في أن الاغتيال ، كان من تدبير الانجليز أو القصر أو الإثنين معًا، لتوجيه تلك الضربة للتخلص من حكومة **سعد زغلول** . وقد سبق ذلك بعدة أيام أن حرض الملك طلبة الأزهر بالتظاهر ضد **سعد زغلول** لأول مرة ، فتقدم **سعد** باسـتقالته للملك فرفضـها ، لكن هذه المرة عندما قدم اسـتقالته يوم **٢٤ نوفمبر ١٩٢٤** ، عقب تقديم **اللنبي** لإنذاره ، قبلها على الفور. وكلف في نفس اليوم **أحمد زيور** باشا بتأليف الوزارة.[٥*]

وتستمد حادثة مصـرع السير **لي سـتاك** أهميتها في تاريخ الحركة الوطنية ، من أنها سـجلت بداية انحسـار المد الثوري العظيم ، الذي انطلق في **٩ مارس ١٩١٩**، وأنها كانت أول ضـربة حقيقية استطاع الانجليز توجيهها ، إلى القوى الوطنية منذ هذا التاريخ .[٦] وفي هذا الخصـوص يذكر **معروف الرصـافي** الأديب العراقي ، وعضـو مؤتمر المبعوثان في إسـطنبول ، ما جاء في كتابه

---

١ - عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق نفسه، ص١٥٤وص١٦٤.
٢ - عبد العظيم محمد رمضان: المرجع السابق نفسه، ص ٣٩٨.
٣- محمد شفيق غربال: المرجع السابق نفسه، ص١٥٠.
٤- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق نفسه، ص ص٢٣٠-٣٢١.
٥- المرجع السابق نفسه، ص ص٢٤٢-٢٤٩.
* لمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع انظر د. حسين مؤنس: ١٧٣-١٩٩ و٣٥٢-٣٦٦ و٣٨٠-٣٨٥.
٦ - عبد العظيم محمد رمضان: المرجع السابق نفسه، ص٤٦٨.

(الرسالة العراقية)، عن حقيقة الإمبراطورية البريطانية ، أن رئيس الحزب الشيوعي اللبناني **يوسف يزبك** كتاب بعنوان "النفط مستعبد العرب"، تناول فيه دور جهاز التجسس البريطاني، والذي مقره شارع داونينج ستريت بلندن، حيث قال: "إنهم وراء اغتيال حاكم السودان السير لي ستاك عام ١٩٢٤، حيث ترتب على قتله الإنذار البريطاني العنيف ، الذي رفضه رئيس الحكومة الوطنية **سعد زغلول** فاستقال ، وتعطلت الحياة النيابية في مصر".[١]

ويذكر الدكتور **حسين مؤنس** : "أن زوجة السير **لي ستاك** ، سافرت بعد قليل إلى لندن ، ورفضت أن يودعها اللورد **اللنبي** في محطة القطار ، وصرحت بأن المصرين لم يقتلوا زوجي ، وإنما قتله الإنجليز . ورفضت أن تأخذ شيئًا من التعويض ، وقالت لا آخذ من مال المصريين شيئًا ، إنهم لم يقتلوا زوجي! "[٢].

من جهة أخرى تشير واقعة حدثت للشيخ **محمد مصطفى المراغي** ، قاضي القضاة في السودان عام ١٩١٩ وشيخ الأزهر عام ١٩٣٥ ، إلى احتمال صدق هذه الرواية والتضحية بالسير **لي ستاك** من أجل الإطاحة بحكومة **سعد زغلول** . فحين شبت **ثورة ١٩١٩** دعا **المراغي** ، أعيان السودانيين إلى التبرع لمصابي الثورة المصرية ، وأرسل وفوده لقضاة الشرع في شتى الأقاليم ، ومعهم منشورات تثبت فظائع الإنجليز ، فأراد الحاكم الإنجليزي أن يمنع هذا التبرع . فجاء السير **(لي ستاك)** حاكم السودان العام ليرجو **المراغي** شخصيًا إيقاف التبرعات ومنع المنشورات ، وكان مما قال الحاكم مداورًا :"**أنا أيرلندي، والإنجليز ينتهكون بلادنا ، ولكني أمثل الآن انجلترا ، فلا علاقة لي بإيرلندا ، وأنت الآن في السودان ولا علاقة لك بمصر !**". [٣]

الانقلابات الدستورية:

اغتيال السير **لي ستاك** وسقوط وزارة **سعد زغلول** ، يوضح مدى نجاح السياسة البريطانية التي شرع فيها اللورد **ملنر**، بما يحقق المصالح البريطانية في مصر ، حيث إن اختلاف الأحزاب ، يضعها في موضع الحَكَم بين الأحزاب ، والاختلاف بطبيعته مضعف لمصر ، وضعف مصر مرغوب فيه عمومًا ، لكنها لا ترغب فيه بصورة مطلقة ومستمرة ، وذلك كما يقول المؤرخ الكبير **محمد شفيق غربال** "لسببين:

أولًا لأن الأحزاب في اختلافها قد تهاجم السياسة البريطانية مهاجمة عنيفة ، متهمة إياها بممالأة خصومها، أو وقوفها في صف الرجعية أو ما إلى ذلك . فينقلب الأمر إلى هجوم عام على السياسة البريطانية ، وهذا ما تعمل تلك السياسة على منعه . أما السبب **الثاني** فهو أن المصلحة

---

١ - معروف الرصافي: الرسالة العراقية في السياسة والدين والاجتماع، ص ص١٦٢-١٦٤.
٢ - د. حسين مؤنس: المرجع السابق نفسه، ص٣٩٠.
٣- د. محمد رجب البيومي: النهضة الإسلامية في سير إعلامها المعاصرين، الجزء الأول، (دمشق: دار القلم وبيروت: الدار الشامية، ١٩٩٥)، ص ص٤١٧-٤١٨.

الإنجليزية تقتضـي ، أن يحدث من وقت لآخر ائتلاف بين الأحزاب ، هذا الائتلاف ضـروري لعقد المعاهدة ، وهو ضروري إذا ما اقتضته الأحداث الخارجية بعد المعاهدة" [١].

وفور استقالة **سعد زغلول** في **٢٤ نوفمبر ١٩٢٤** ، تألفت وزارة **زيور** باشا ، وقَبلت الطلبات الإنجليزية، الخاصـة بنظام الموظفين الأجانب بدون قيد ، وسـلمت بسـلطة المسـتشـارين المالي والقضـائي، واعتقلت السلطة العسكرية البريطانية جماعة من المصريين ، واتصل القسم الأوروبي بوزارة الداخلية مباشرة بالمديرين ، لإبلاغهم تعليمات المندوب السامي ، بشأن الحفاظ على أرواح الأجانب ، وأوفدت الحكومة المصرية رسولًا خاصًا للجيش المصري بالسودان ، للانسحاب بلا مقاومة ، بعد أن رفض قادته الجلاء بناءً على أمر نائب السـردار ، وثارت بعض الفرق السـودانية تضامنًا مع الجيش المصري ، واشتبكت مع الجنود الانجليز في قتال ، واستشهد من السودانيين في اشتباكهم مع الانجليز، ومنهم من أعدم في المحاكم العسكرية . وفي **يناير ١٩٢٥** أنشأ حاكم السودان الذي خلف السير **لي ستاك** قوة دفاع السودان تدين بولائها للحاكم العام للسودان . [٢]

توفي **سـعد زغلول** في **٢٣ أغسـطس ١٩٢٧** ، واتجهت اغلبية الوفد لاختيار **مصـطفى النحاس** رئيسًا للوفد ، وانتخاب **مكرم عبيد** سكرتيرًا للوفد ليحل محل من **النحاس** . وكان **ثروت** قد بدأ المفاوضات مع السير **أوستن تشمبرلين** في شهر **يوليه ١٩٢٧**، أثناء صحبته **للملك فؤاد** في زيارته لبريطانيا ، وقد غادرها في آخر ذلك الشـهر ، ليصـحب الملك في زيارته لإيطاليا ، ثم عاد إلى مصـر لمّا بلغه نبأ وفاة **سـعد زغلول** ، واتجه ثانيًا إلى لندن لاستئناف المفاوضـات ، فبلغها يوم **٣٠ أكتوبر**، وبعد أن انتهى منها عاد لمصر في **منتصف نوفمبر** . وقد أسفرت هذه المفاوضات التي عرفت باسم **ثروت – تشمبرلين** عن مشروع معاهدة بين مصر وانجلترا.[٣]

---

١ - محمد شفيق غربال: المرجع السابق نفسه، ص٢٤٥.
٢ - المرجع السابق نفسه، ص ص١٦٤-١٦٦.
٣- عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية – ثورة ١٩١٩، الجزء الثاني (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨)، ص ص٢٥- ٢٦.

الأخطاء السياسية لسعد زغلول والوفد المصري في قيادة ثورة ١٩:

أولًا: أكبر أخطاء **سعد زغلول وقيادة الوفد** ، أنه لم يستوعب التحول الهائل الذي حدث ، بين **يومي ٨ مارس ١٩١٩ يوم نفي سعد وصحبه لجزيرة مالطا ، ويوم ٩ مارس وما بعده ، بانطلاق الثورة المصرية العارمة والمنقطعة النظير** . حيث تعامل مع القضية بمنطق الترافع أمام القضاء العادي ، كقضية قانونية في حين أنها قضية سياسية جوهرها صراع القوة ، وقد أمدته ثورة الشعب بقوة لا نظير لها . وقد فشل في استخدام الأسلوب المناسب ، لإدارة الصراع مع الاحتلال البريطاني ، برغم انطلاق الثورة التي عجزت القوة العسكرية للاحتلال البريطاني عن قمعها ، والتي وصل تأثيرها لخارج حدود مصر ، مما أمده بقوة كبيرة لتحقيق هدفها .

قارن ذلك بموقف زعيم فيتنام الشاب **هو شي مِنْه Ho Chi Menh** ، الذي تعرض لذات الموقف في مؤتمر **فرساي*** ، حيث استأجر بدلة من أجل مقابلة **ويلسون** ، للمطالبة بحق تقرير المصير لفيتنام ، ورُفِضَ استقباله . لكنه انطلق لكفاح سياسي طويل ، انتهى بالقضاء النهائي على الأطماع الاستعمارية الفرنسية ثم الأمريكية في بلاده . فبعد عام أصبح عضواً مؤسسًا للحزب الشيوعي الفرنسي ، ثم شق طريقه إلى موسكو ، وانضم إلى الكومنترن ، وشرع في شن حرب ثورية ضد أباطرة العالم ، لتصبح اليوم فيتنام دولة متقدمة .[١] **

ثانيًا : أخفق **سعد زغلول** في التكييف الصحيح للقضية الوطنية ، حين وجه النداء إلى البرلمان الفرنسي في **٣١ يوليه ١٩١٩** ، فكان خطابه غير لائق بالمطالبة المصرية بالاستقلال، متجاوزًا مبادئ الاستقلال الوطني ، وحق تقرير المصير ، وحقوق الإنسان ، إلى تبريرات برجماتية ، تحط من قدر مصر وتنال من شعوب أخرى شقيقة . فقد جاء فيه "أن مصر كانت تريد أن تحارب إلى جانب الحلفاء في مقابل الاعتراف باستقلال مصر. وأنه من الظلم أن توضع مصر ، على قدم المساواة مع بعض البلدان العربية التي كانت تابعة للسلطة العثمانية ، لأن مصر فضلًا عن أنها أكثر تحضرًا ، وأكثر تطورًا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، فقد فتحت بعض تلك الولايات لحساب تركيا ، كما أنها فتحت البعض الآخر لحسابها خلال **حروب ١٨٣٢- ١٨٣٩** . وأن اللغة الفرنسية بين عائلاتنا أشبه بلغة قومية ثانية، وباللغة الفرنسية تعبر النخبة الممتازة عن نفسها". [٢]

ثالثًا : من الأخطاء الكبرى **لسعد زغلول** من جهة ، وبقية أعضاء الوفد من جهة أخرى ، عدم الحفاظ على وحدة الوفد ، فقد نشأ الوفد كجبهة وطنية في مواجهة الاحتلال . لكن **سعد زغلول** لم يبذل الجهد الواجب لإدارة الخلافات ، وقد تغلبت النزعة الذاتية عليه وعلى قيادات الوفد ، فكان واجبًا عليهم جميعًا ، الحرص على تأجيل الخلافات الشخصية والسياسية ، حتى يتحقق الهدف الأسمى وهو الاستقلال وجلاء المحتل ، فلا هو ظل رئيس الوفد المصري الذي لا يعتبره حزبًا وإنما هو وكيل الأمة ، ولا هو زعيم ثورة . لذلك تمكن الإنجليز من التلاعب بهم جميعًا .

وقد ساهم في استشراء هذه الظاهرة ، طول فترة إقامته خارج البلاد وبعيدًا عن ساحة المعركة ، فقد ظل مقيمًا في باريس ، عامين كاملين من أبريل ١٩١٩إلى ابريل ١٩٢١. بينما كانت معارك الثورة تدور في كل شبر في مصر، بقيادة القائد الميداني **عبد الرحمن فهمي** . وتواجده في مصر وقت الثورة كان سيحول دون ظهور الخلافات والمصالح الخاصة أمام الشعب.

وكما يقول **عبد الرحمن الرافعي** : "أكدت الحفلات زعامة سعد للأمة وتعلقها به والتفافها حوله، وجاءت برهانًا جديدًا على أنه أقوى شخصية في البلاد ، وكان منتظرًا أن يعمل على توحيد الصفوف ، التي تصدعت منذ **أبريل عام ١٩٢١** . وبدت خطبه في الإسكندرية تشير إلى ذلك ، ولو أن خطبه في القاهرة ، تنبئ بأنه عدل عن التسامح إزاء خصومه ، إذ أخذ يحمل عليهم الحملات الشعواء ، ولقد كان في استطاعته أن يعيد الوحدة إلى الصفوف ، وكانت الأمة مستعدة لتلبية ندائه ... ولو فعل ذلك لأسدى أجل خدمة للبلاد ، ولكنه مع الأسف لم يفعل . ولو أنه قبل في **سبتمبر ١٩٢٣** ما قبله بعد ذلك في **نوفمبر ١٩٢٥**، إذ ائتلفت الصفوف بزعامته ، لوفر على البلاد كثيرًا من العواقب والمتاعب ، التي عانتها من الانقسام . ولقد جاء قبوله لدعوة الوحدة والائتلاف متأخرًا ، أما الموعد الصالح ، فكان في **أبريل ١٩٢١**، أو في **سبتمبر ١٩٢٣**" [٣]

رابعًا: كان يجب على **سعد زغلول** ، أن يفاوض اللورد **ملنر** وزير المستعمرات في القاهرة وليس في لندن ، حيث كانت ثورة الشعب المصري ، هي القوة الحقيقة التي يستند إليها في مفاوضة الاستعمار، وليست فصاحة الخطابة أو المنطق

*** بجانب مصر ، كانت هناك عدة دول وشعوب حاولت الاشتراك في المؤتمر لعرض قضاياها على الدول العظمى، سواء للحصول على الاعتراف باستقلالها أو لنيل حقوق معينة. من بين هذه الدول والشعوب: فيتنام بزعامة هو تشي منه ، الذي كان في ذلك الوقت شخصية سياسية شابة، حاول التحدث نيابة عن الشعب الفيتنامي للحصول على استقلال فيتنام من الاستعمار الفرنسي .**

١- ستيفين كينزير، (ترجمة: مصطفى الشخب): الأخوة دالاس، جون فوستر دالاس وألين دالاس وحربهما العالمية السرية، (دمشق: دار الكتاب العربي، ٢٠٢٢)، ص ص٣٥-٣٦.

**** انطلقت الحركة الوطنية الفيتنامية لتلعب دورًا مركزيًا في مقاومة الاستعمارين الفرنسي والأمريكي ، ونجحت في تحقيق الاستقلال وإعادة توحيد البلاد ، على الرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها ، استمرار موجهة الاحتلال الفرنسي ثم الأمريكي الطويل والمعقد ، من أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين ، حيث خاض حرب الهند الصينية الأولى ١٩٤٦-١٩٥٤، استمرت هذه الحرب حتى هزيمة الفرنسيين في معركة "ديان بيان فو" عام ١٩٥٤ واتفاق جينيف ، ثم حرب فيتنام ١٩٥٥-١٩٧٥.**

٢- عبد الرحمن فهمي: مذكرات عبد الرحمن فهمي، يوميات مصر السياسية، الجزء الثاني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ص٤٦-٥١.

٣- عبد الرحمن فهمي: المرجع السابق نفسه، ص ص١٦٤-١٦٥.

القانوني . خاصة وأن الشعب المصري بقيادة **عبد الرحمن فهمي** ، قد رفض الحديث مع بعثة **ملنر** ، الذي أرسلتها بريطانيا لتقصى الحقائق , والتي واجهت مقاطعة كاملة وضغطًا شديدًا في ظل الثورة .

ومن ثم كان يجب أن يقبل العودة القاهرة ، فغيابه قد مكن **ملنر** ، من دراسة كيفية التعامل مع الخريطة السياسية لقادة الثورة ، وكيفية إدارة الصراع ووضع الخطة لمواجهتهم ، وهو ما انتهى إلى **خطة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢**، وهي التي حكمت البلاد حتى **عام ١٩٥٢**. وظلت في مفاوضات مستمرة مدة ثلاثين عامًا، دون أن يتحقق الجلاء . فانشغل قادة البلاد بقضية الحكم عن قضية الاحتلال .

خامسًا : **كان يوم ٥ يونيه ١٩٢٠** هو نكسة حقيقية **لثورة ١٩١٩** ، وهو اليوم الذي توجه **فيه سعد زغلول** والو فد إلى لندن لمفاوضة ملنر ، حيث كان ينبغي أن يفاوضه في القاهرة . كما كان يجب على **سعد زغلول** ، قطع المفاوضات والعودة للقاهرة ، فور تسلمه رسالة **مصطفى النحاس** ، عن اعتقال **عبد الرحمن فهمي** ، والتي تستهدف الضغط عليه وإضعافه في المفاوضات .

سادسًا : وقد أدى تولي **سعد زغلول** المنصب بنفسه ، بدلًا من أن يترك ذلك لأحد معاونيه، إلى تحوله من زعيم وطني إلى رئيس حزب . والأكثر من ذلك أن المسألة الدستورية قد شغلت اهتمام الوفد بما يفوق اهتمامه السابق بالعلاقات الإنجليزية المصرية.[١] أيضًا كانت وزارة **سعد زغلول** خليطًا عجيبًا من الوفديين المخلصين ، وسياسيين لم يكونوا وفديين ولا مناضلين وطنيين ، من أمثال **محمد سعيد** باشا وكان سياسيًا بلا مبادئ . فقد قبل تشكيل وزارة بعد استقالة وزارة **حسين رشدي** في **سنة ١٩١٩**، وهو قرار كان مضرًا بالوفد وبالقضية الوطنية ، و**توفيق نسيم** باشا رئيسًا للديوان الملكي ، وقد شكل وزارة بعد وزارة **ثروت** ، وقدم تعديلات في الدستور لصالح الملك والإنجليز[٢]. كذلك كان يجب عليه أن يبتعد عن تولي الحكم وفقًا **لخطة ٢٨ فبراير** التي رفضها ، حتى لا بعطي المشروعية **لنظام ٢٨ فبراير** الذي رفضه ، وأن يبقى في مقام الزعيم الشعبي ، وهذا يمكنه من أن يكون قوة تأثير سياسي لاستكمال هدف الثورة الأساسي وهو الجلاء . وقد حصل على تأييد شعبي منقطع النظير . في حين كان قبوله للحكم يضعفه ، بسبب صراعات السلطة . وهذا ما قبل به **عام ١٩٢٥** ، ولكن بعد فوات الأوان . وحتى عندما تولى الحكم كان ينبغي عليه ، الاهتمام بإعطاء أولوية لتطبيق المادة الخاصة بمجانية التعليم الإلزامي الواردة في **دستور ١٩٢٣** ، خصوصًا أنه كان وزيرًا للمعارف **عام ١٩٠٥** ، وهي المادة التي لم تطبق إلا في **عام ١٩٤٤**. ولا شك أن تحقيق مجانية التعليم الإلزامي هي ثورة في حد ذاتها.

١- د. احمد عبد الله: المرجع السابق نفسه، ص٢٠.
٢- د. عفاف لطفي السي: المرجع السابق نفسه، ص١٢١.

الفصل الثاني

الأسباب المباشرة لانتفاضة الشباب عام ١٩٣٥

تعطيل دستور ٢٣ ثم إلغاؤه:

بعد أشهر قليلة من صدور دستور١٩٢٣، حدثت الاعتداءات الدستورية بصفة مستمرة ، فقد وقع الاعتداء الأول عام ١٩٢٤ واستمر حتى عام ١٩٢٦، ثم عادت الحياة الدستورية ، ووقع الاعتداء الثاني عام ١٩٢٨[١]. فقد عهد الملك **لمحمد محمود** في ٢٧ يونية ١٩٢٨ بتأليف الوزارة ، وفي اليوم التالي صدر مرسوم بتأجيل اجتماع البرلمان ، استصدرت الوزارة أمرًا ملكيًا بحل البرلمان وتعطيل الدستور في ١٩ يوليه ١٩٢٨ ، وتأجيل الانتخابات مدة ٣ سنوات.

وفي صيف ١٩٢٩ جرت مفاوضات **محمد محمود – هندرسون** أسفرت عن مشروع معاهدة في ٣ أغسطس ١٩٢٩. واشترط الوفد لقبول النظر في المعاهدة عودة الحياة الدستورية ، كما اشترط أن تجري الانتخابات وزارة محايدة ، فاستقال **محمد محمود** في **٢ اكتوبر١٩٢٩** وألف **عدلي** يكن وزارته الثالثة ، للإشراف على الانتخابات ، كما استصدر أمرًا ملكيًا باستعادة الدستور . ثم قدم **عدلي** استقالته في **٣١ ديسمبر** ، وألف **النحاس** وزارته الثانية في أول يناير ١٩٣٠ ، وجرت مفاوضات **النحاس – هندرسون** في ٣١ مارس ولم تصل إلى اتفاق ، فقدمت وزارة **النحاس** استقالتها في ١٧ يونية ١٩٣٠، وعهد **الملك فؤاد** إلى **إسماعيل صدقي** بتأليف الوزارة ، فأعلن إلغاء **دستور ٢٣** ووضع دستورًا جديدًا عرف بدستور ١٩٣٠ ، والذي يعطي صلاحيات أوسع **للملك**[٢].

تنظيمات الثلاثينيات وصحافتها :

يقول الأستاذ **حافظ محمود** مع بداية الثلاثينيات "كان أطفال العصر الذين تفتحت عيونهم على **ثورة ١٩١٩** قد أصبحوا فتياناً ، ومع الجو الوطني الذي نشأوا فيه، ظهرت تطلعاتهم ، لأن يكون لهم رأي في الأحدث التي تجري في بلادهم . حيث لم هناك إجماع فكري بينهم ، على الإعجاب بهذه الدراما السياسية ، التي كنت تدور على مسرح الحياة السياسية المصرية، مما شجع على محاولة الشباب للعمل العام خارج الأحزاب" .

فكانت جمعية "المصري للمصري" ، التي أسسها **سلامة موسى** وترأسها ، متأثرا بلطفي السيد وشعار "مصر للمصريين"، وكان **حافظ محمود** سكرتيرها ، ثم سميت بجمعية "الاستقلال الاقتصادي"، بعد أن ترأسها **عبد الله أباظة** خلفاً **لسلامة موسى** . كما أسس **فتحي رضوان***

١- محمد زكي عبد القادر: المرجع السابق نفسه، ص ص١٩٩-٢٠٠.

٢- المرجع السابق نفسه، ص ص٩٧-١٠١.

* اقرأ حوار المؤلف في ملاحق الكتاب مع الأستاذ فتحي رضوان أمين عام حزب مصر الفتاة وقت احداث انتفاضة ١٩٣٥ وهو رئيس الحزب الوطني الجديد في الأربعينيات ووزير الإرشاد القومي بعد ثورة ١٩٥٢، وذلك في عام ١٩٨٥ بمناسبة مرور ٥٠ سنة على انتفاضة ١٩٣٥.

"رابطة الطلبة الشرقيين" . كما أسس **محمود تيمور** جمعية أدبية باسم "جمعية العشرين"، وكانت العشرين سناً وعدداً ، ما عدا محمود تيمور فقد كان في الثلاثين .

وفي هذه الأثناء ظهرت دعوة **أحمد حسين** لـــ "مشروع القرش" ، وكان هذا المشروع أول تحرك شبابي نحو الخدمة العامة ، حيث انتشر شباب وبنات الجامعة ، يجمعون القروش بأنفسهم ومن المواطنين جميعاً ، لإقامة مصنع للطرابيش بدلاً من استيرادها. وبذا بدأ شباب الجامعات يفكرون تفكيراً مستقلاً ، دون الانقياد الأعمى لأداء الزعماء ، فظهرت جماعات ثورية ناشئة بجانب الوفد ، ثبت بالتجربة أنها أقدر من أحزاب الأقلية على منافسته وإحراجه ، وكسب بعض أنصاره . وفي طليعة هذه الجماعات جمعية "مصر الفتاة" التي أسسها **أحمد حسين** بعد مشروع القرش . وقد سبق إنشاء هذه الجمعية خطوة هامة ، هي إصدار جريدة الصرخة السياسية الأسبوعية ، أسسها **أحمد حسين وفتحي رضوان وحافظ محمود** الذي رأس تحريها . وقد دخل ثلاثتهم السجن ، لأن الجريدة كانت تنادي بإنشاء الجيش القوي الوطني ، والجيش المصري كان تحت قيادة انجليزية .[١]

من جهة أخرى كان للوفد جرائد قوية ، تؤثر في الرأي العام . فمنذ الساعة الأولى حينما عرف أن استقالة الوزارة ستقبل ، أخذت الصحف توجه النظر إلى الخطر الذي سيحيق بالأمة ، وتحث الشعب الاستعداد للمقاومة والجهاد . فقد كانت هناك جريدة اليوم الصباحية ، ويحررها الأستاذ **محمد توفيق دياب** ، وكان قلمه بليغًا وأسلوبه وجدانيًا مؤثرًا ، وأصدر بعد ذلك جريدة الجهاد ، التي لها دورٌ كبير في التأثير في الشعب . وهناك جريدة البلاغ ، التي يحررها الأستاذ **عبد القادر حمزة** ، وهو يكتب بأسلوب علمي شديد الإقناع ، وكان يكتب فيها الأستاذ **عباس العقاد** مدة طويلة. وجريدة كوكب الشرق وهي جريدة مسائية أيضا ، ويحررها الأستاذ **أحمد حافظ عوض** وهو سياسي قديم ، يكتب بلغة واضحة ويمد القارئ بكثير من المعلومات ، وصار يكتب فيها الأستاذ **العقاد** ، وهو رجل المنطق القوي ، الذي يكتب بصراحة وجرأة . وإلى جانب هؤلاء مجلة روز اليوسف الأسبوعية ، التي تنقد وتهاجم برسومها الساخرة المعبرة . وكل هذه الصحف وقفت في وجه العهد الجديد ، فكانت قوة لا تقاوم . وعلى الرغم من المصادرة والاضطهاد ، استطاعت أن تعزل ذلك العهد ، وتبين شذوذه واعتداءاته على حريات الأمة وحقوقها ، وتجعل نار الثورة مشبوبه في النفوس ضده ، حتى يجيء الوقت الذي ينهار فيه ويتلاشى ، حتى أن **إسماعيل صدقي** نفسه ، اعترف قي مذكراته التي كتبها في آخر حياته ، بأن الصحافة كانت أقوى سلاح حُورِب به[٢].

١- حافظ محمود: أسرار السياسة المصرية ١٩٠٧ – ١٩٥٢، (القاهرة: روز اليوسف)، ص ١٣٤-١٤٠.
٢- د. ضياء الدين الريس: الدستور والاستقلال والثورة الوطنية، الجزء الأول، المرجع السابق نفسه، ص ص٨٨-٨٩.

انشقاقات الوفد المصري:

١ - في ظل نظام ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والاستقلال الصوري ، دخلت الروح الحزبية بالكفاح الوطني ، النفق المظلم منذ ذلك الوقت ، بسبب الانشقاقات المتتالية للوفد المصري ، (الأحرار الدستوريين برياسة **عدلي يكن** باشا عام **١٩٢٢** – الوفد السعدي برياسة **حمد الباسل باشا** عام **١٩٣٢** – ثم حزب الاتحاد "حزب الملك" وحزب الشعب برياسة **إسماعيل صدقي** باشا ، علاوة على الحزب الوطني القديم) ، ولم تتوقف الانشقاقات الوفدية ، بل امتدت للفترة التالية فتشكل الحزب السعدي برياسة **أحمد ماهر** باشا **والنقراشي** باشا **وإبراهيم عبد الهادي** باشا عام **١٩٣٧** ، ثم الكتلة الوفدية برياسة **مكرم عبيد** باشا عام **١٩٤١** .

٢ - من جهة أخرى فإن الفترة (**١٩٢٤ – ١٩٣٥**) لم تكن تشجع على قبول رأي الوفد ، حيث الحلقة الجهنمية . ان تجري الانتخابات العامة فتأتي بوزارة الأغلبية ، لتدخل في مفاوضات مع الإنجليز ، تنتهي سريعاً فتستقيل أو تقال الوزارة، ثم تعطل الحياة النيابية بعض الوقت ، وما أن تتجمع عوامل السخط ، حتى يتدارك الإنجليز الأمر بإعادة الحياة النيابية والدخول في مفاوضات جديدة تجريها وزارة الأغلبية ، ثم تفشل المفاوضات لتسقط تلك الوزارة ، وتحل الحياة النيابية مرة أخرى وهكذا . وبناء على ذلك لعبت التطورات السياسية التي شهدتها البلاد منذ ١٩٢٤، وعلى رأسها الانقلابات الدستورية السالفة الذكر ، دورًا مهمًا في الوصول بالبلاد إلى تلك الانتفاضة .

٣ - تألفت وزارة **توفيق نسيم باشا** في **١٥ نوفمبر عام ١٩٣٤**، فكان أول أعمالها هو استصدار أمر ملكي بإلغاء **دستور ١٩٣٠** ، وحل مجلسي النواب والشيوخ . وقد أثار ذلك ارتياحاً كبيراً، وكان هناك شعوراً سائداً ، بأن وزارة **نسيم باشا** ستسرع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة **دستور١٩٢٣** وإعادة الانتخابات ، ولكنها لم تفعل . ومر الوقت لكنها لم تقدم شيئا ، سوى تكرار الوعود ، حتى ضاق الناس ذرعاً . ولم يقف أمر **توفيق نسيم** هو والملك عند حد المماطلة في إعادة الدستور ، بل أنه توجه نحو المندوب السامي ، يسأله المشورة حول مسألة الدستور ، فأبلغه - بعد استشارة حكومته - مذكرة شفوية ، مؤداها أن حكومة بريطانيا ترى تأجيل المسألة ، وعندما تسنح الفرصة يُبحث في وضع دستور جديد . ثم أردف المندوب السامي بمذكرة مكتوبة أبلغها إلى الوزارة ، تضمنت أنه ليس هناك أحد يعترض على إعادة الحياة الدستورية الملائمة ، وأنه من شأن الحكومة أن ترسم وسيلة وضع الدستور، ويفضل أن يكون ذلك بواسطة لجنة ، تشمل - إن أمكن - عناصر من جميع الأحزاب .[١]

١- د. حمادة إسماعيل: انتفاضة ١٩٣٥، المرجع السابق نفسه، ص ص١٥-١٦.

٤ - وفي الوقت الذي صـــارت فيه الأمور الداخلية على الصـــورة الســـالفة ، بدأت الحرب الإيطالية على الحبشـــة في **٢ أكتوبر ١٩٣٥** . وفي يوم **٣ أكتوبر** اســـتقبل **الملك فؤاد** ، المندوب السامي البريطاني السير **ميلز لامبسون** ، وذكرت الأهرام في اليوم التالي "أن موضوع المقابلة كان التدابير الحربية والتي في النية اتخاذها ، في التطورات المختلفة التي يحتمل وقوعها في المســـتقبل القريب . وتوالت الاستعدادات والحشود، بشكل مماثل لحالة مصر في عام **١٩١٤** مع بداية الحرب العالمية الأولى". وفي **١٠ أكتوبر** كتبت الأهرام : "أنه ســـيجري في اليوم التالي في ميدان محمد علي بالإســـكندرية ، اســـتعراض عســـكري للقوات البريطانية ، وتشـــترك فيه القوات البريطانية والمصرية ، بناء على طلب السير **مايلز لامبسون** المندوب السامي ، وفي هذا العدد صور للجنرال **جورج وير** قائد القوات البريطانية في مصـــر، وإلى يمينه الســـير **فيشـــر** القائد الأول للأســـطول البريطاني وهما خارجان من ســراي رأس التين". وحين بلغت الأمور هذا الحد، أعيد بذلك احتلال مصر من جديد ، وفرضت بريطانيا سيطرتها ، وصار مندوبها هو صاحب الكلمة العليا ، والحكومة أداة طيعة في يده ، والبلاد تحكم بلا دســـتور يظهر إرادة الشـــعب ، ولا معاهدة تحدد العلاقات مع دولة الاحتلال . بذلك فقدت مصـر ما كانت حصـلت عليه من اسـتقلال محدود أو داخلي نتيجة ثورة **١٩١٩** أو تصريح **٢٨ فبراير ١٩٢٢**.[١]

٥ - حتى ذلك الحين استمر حزب الوفد - القوة السياسية الثي تمثل الشعب - في تأييده لوزارة **توفيق نسـيم** التي تحكم البلاد ، حُكمًا بغير دسـتور ولا برلمان ، أملاً في تحسـين الأحوال . وجريًا على سـياسـة اللورد **لامبسـون** ، التي اتبعها مع الوفد في ذلك الوقت ، وهي محاسـنة الوفد ، وحفظ العلاقة الودية معه، وذلك ليضـــمن الإنجليز الذين كانوا في حاجة لها ، حتى يســـتطيعوا تحقيق مصـالحهم الاقتصـادية ، وإعداد مصـر لتكون قاعدة وميدانًا لقواتهم ، إذا نشبت الحرب بين بريطانيا وإيطاليا بسبب حرب الحبشة . وجريًا على خطة الوزارة هذه ، رأى **نسيم باشـا** أن يجتمع سرًا مع زعماء الوفد - بعد أن وصـــله التبليغ الكتابي من المندوب الســـامي - في حديقة بجهة الهرم في **أول يونية ١٩٣٥**، ولم ينشـر عن الاجتماع في حينه ، لكن ذكره **النحاس** باشـا في عيد الجهاد الوطني ، في **١٣ نوفمبر ١٩٣٥** ، ثم ذكره **نسيم** باشا في بيان نشرته الصحف يوم **١٥ نوفمبر**[٢].

معارضـة روز اليوسـف: قررت **فاطمة اليوسـف** في **مارس ١٩٣٥** ، إصـدار صـحيفة يومية بنفس اســم مجلة روز اليوســف ، التي كانت مجلة وفدية ، ورشــح لها الأصــدقاء الدكتور **محمود عزمي** ليصـــبح رئيسًـــا للتحرير ، **وعباس العقاد** الكاتب الأول ، وكانا يكتبان في جريدة الجهاد الصباحية الوفدية التي يصدرها توفيق دياب ، وصدر العدد الأول في **٢٥ مارس ١٩٣٥**.

١- د. **ضياء الدين الريس:** الدستور والاستقلال والثورة الوطنية، الجزء الثاني، (ص ص٥٢-٥٦.
٢- المرجع السابق نفسه، ص ص٢٩-٣٠.

وتقول **فاطمة اليوسف** : "واستدعاني **مصطفى النحاس** لمقابلته.. وذهبت إليه في بيت الأمة ، فلم يكد يراني حتى لوح بالمجلة في يده ، وصـــاح في وجهي : إيه القرف اللي انتو كتبينه ده ؟.. ودهشت لهذه المفاجأة ، فوقفت ذاهلة لحظة ، ثم قلت: فيه إيه يا باشا؟.. فقال: إنتي بتعارضي وزارة **نسيم** ليه ؟ فقلت: وزارة **نسيم** جابها الانجليز والسراي ، إزاي ما أعارضهاش ؟ فقاطعني قائلًا لا يا ستي ! أنا ما احبش تناقشيني في السياسة ... إنتي يعني عايزة **محمد محمود وصدقي** يرجعوا ؟ لا يا ستي إحنا تعبنا... وخرجت قبل أن يتم حديثه".[١]

واســتمرت جريدة روز اليوســف تهاجم وزارة **توفيق نســيم** ، حتى وجه إليها **مكرم عبيد** إنذارًا بتوقيعه في **٢ أغسطس ١٩٣٥ .** وفي الشهر التالي سبتمبر نشبت المعركة الكبرى بين الوفد والجريدة، فقرر الوفد فصل جريدة روز اليوسف عن الوفد في ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥، بسبب مقالات العقاد الصريحة[٢]. ثم قامت مظاهرة كبيرة صاخبة يقودها **حسن يس** ، تهاجم دار "روز اليوسف" مهددة، وهي تهتف بسقوط صاحبتها .[٣]

حين جاء **شهر سبتمبر سنة ١٩٣٥**، كان قد مضى أكثر من تسعة شهور على وزارة **نسيم**، والدستور لم يعد ، والوزارة طائعة منفذة لما يطلبه الإنجليز ، ومصر تعج بالقوات البريطانية التي تتدفق عليها . فأخذ **العقاد** يتجه إلى التعبير عن هذا الشعور في مقالاته منذ **أوائل سبتمبر**[٤]. فيكتب **عباس العقاد** موجها اللوم إلى الوفد والوزارة:

"ليست في مصر قضية ولا مشكلة ، فغاية ما فيها ، وزارة تقبل من الإنجليز كل شيء ، وزعيم يؤيد الوزارة في كل شيء ، ولا ينكر شيئًا بالغ ما بلغ من الإهانة والضياع ، بل ينكر على الناس أن يجهروا بالإنكار[٥]"....

ويوالي **العقاد** مقالاته ، مصـــعداً هجومه فيقول: "إنما كنا وفديين لأننا وطنيون ، ولم نكن وطنين لأننا وفديين". ثم يقول "بَرئت من الوفدية ألف مرة ، فكيف نفقد حريتنا وكرامتنا ، لأننا نطلب الحرية والكرامة للناس أجمعين؟".

كما كان مما كتبه **العقاد** أثناء المعركة ، "لسـنا عَبيداً يا عِبيد" و "الطور الأخير" ، مشـيراً إلى ما قاله مكرم عبيد ، في خطبة له في زعامة **النحاس** باشا ، إذ قال: "الواقع أن من يتتبع نهضتنا الوطنية ، يلحظ أن الوفد قد تطور إلى زعامة ، والزعيم فوق الجميع ، ووصـــف هذه الزعامة بأنها مقدســـة".. فعلق العقاد على ذلك قائلاً: "النهضـــة الوطنية تطورت إلى وفد ، والوفد قد تطور إلى زعامة ، والزعامة قد تطورت إلى زعيم ، والزعيم هو **مصـطفى النحاس**، و**مصـطفى النحاس** هو

---

١ - فاطمة اليوسف: ذكريات، مذكرات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨) ص ص١٩٩-٢٠١.
٢- المرجع السابق نفسه، ص٢٢٧.
٣- المرجع السابق نفسه، ص٢٣٩.
٤- د. ضياء الدين الريس: المرجع السابق نفسه، ص ص٤١-٤٢.
٥- المرجع السابق نفسه، ص٥٦.

مكرم عبيد !! . هذه هي خلاصة النضال في طلب الحرية ستين سنة . فقد أصبحت قوة **النحاس** المستعارة من الأمة ، لازمة للإنجليز في إخضاع المصريين ، وما رأيناها لازمة للمصريين ، في بلوغ شيء من الإنجليز . لقد أصبحت طغياناً علينا واستسلاماً لغيرنا ، وما لهذا تحتاج الأمم إلى الزعامات ، ولا نحن محتاجون إلى من يعلمنا ، كيف يكون انتظار الرحمة من الإنجليز . وبعد ، فما هي زعامة **النحاس** باشا ، ومن ورائها الدساس الكامن للأمة بمكيدة الخراب!!".

ولقد كانت مقالات **عباس العقاد** وكتابات الدكتور **محمود عزمي** ، و"جريدة روز اليوسف" (بما كان يكتبه سائر محرريها) ، من العوامل المؤثرة التي نبهت الشعور الوطني ، ومهدت لثورة الشباب التي حدثت بعد ذلك[١].

أحداث الانتفاضة

١ ـ مع **منتصف الثلاثينيات** بدأ العديد من الطلاب يفقدون حماسهم للوفد ، وبدأت الاتجاهات السياسية الأخرى ، تحظى بتأييد نسبة كبيرة من الطلاب . وكان أول تجمع غير وفدي يفوز بتأييد طلابي واضح هو جمعية "مصر الفتاة". وكاد العصر الذهبي لسيطرة الوفد على الطلاب في العشرينيات يصل لنهايته، عندما كان يحتكر تأييدهم فعليًا .[٢]

وكان الشعور الوطني معبأً ، **خلال الأيام الأولى من شهر نوفمبر عام ١٩٣٥**، فقد مضى عام على قيام وزارة توفيق نسيم **في ١٥ نوفمبر عام ١٩٣٤**، حيث استقبلتها الأمة بالابتهاج ، عندما أعلنت إلغاء دستور **صدقي** .

وكانت الخطوة التالية المتوقعة ، هي إعادة **دستور ١٩٢٣** وهو ما لم يحدث ، وعاشت الأمة بلا دستور. وفي **يوم ٩ نوفمبر ١٩٣٥** جاءت الشرارة ، التي أوقدت النار وأحدثت الانفجار، وهي **تصريح وزير الخارجية البريطاني صمويل هور** .

ففي الاجتماع السنوي الذي يقيمه محافظ لندن: **"عندما استشارونا أشرنا بعدم إعادة دستوري سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٠ ما دام قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل ، وأن الثاني لا ينطبق على رغبات البلاد ، فعلينا إذاً كأصدقاء وكشركاء أن نتعامل بحرية وأن نواجه الحكومة بصراحة"**. ومعنى هذا أن الحكومة المصرية لجأت للحكومة البريطانية ، لتستأذنها في موضوع الدستور ، مع أنه شأن الشعب والملك وحدهما ، ولا علاقة لبريطانيا به ، بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ومن ثم فهذا تفريط من جانب الحكومة المصرية ، وأن بريطانيا اعتدت على حق البلاد ، حين أشارت بعدم عودة دستور ١٩٢٣ .

ونُشِر التصريح في مصر يوم ١٠ نوفمبر ، وبدأت الصحافة المصرية تهاجمه وتحتج عليه .

١ـ مرجع سابق، ص ص٤٥ـ ٤٩.
٢ـ د. ضياء الدين الريس: المرجع السابق نفسه، ص٥٩.

٢ - وفي **يوم ١١ نوفمبر** اجتمعت "اللجنة التنفيذية العليا" التي تمثل اتحاد طلاب الجامعة، وأصدرت نداءً وطنياً نشر في الصحف في يوم ١٢ نوفمبر ، قبيل الاحتفال بعيد الجهاد الموافق **يوم ١٣ نوفمبر**، ودعت فيه طلبة الجامعة والأمة ، إلى احتفالٍ يليق بجلال هذه الذكرى ، وأن لا غرض للطلاب ، إلا الاستقلال التام لمصر والسودان ، في بيان قومي وأنهم بعيدون عن الأحزاب . وظهر رد الفعل في الصحف في اليوم التالي **١٢ نوفمبر** ، فنشرت الأهرام هذه العناوين "الجيش وحفظ البلاد داخل البلاد" و"مدير الإدارة الأوروبية في وزارة الداخلية عند وزير الحربية".[١]

لعب طلاب مصر الفتاة دورًا رئيسيًا في انتفاضة الطلاب **عام ١٩٣٥** ، وساعدت الدعاية المبكرة لحركة مصر الفتاة ، على خلق مناخ الاستياء العام الذي أدى للانتفاضة ، الأمر الذي اعتبره أحمد حسين ، انتصارًا لروح مصر الفتاة[٢]. حيث قال: **" أعلنت مصر الفتاة عن اجتماع ضخم يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر ١٩٣٥، ، يخطب فيه أحمد حسين باسم الجيل الجديد ، ويخطب معه محمد على باشا علوبة والأستاذ عباس العقاد والأستاذ عبد الرحمن عزام ، وكان معينًا لمكان الاجتماع مسرح بريتانيا، فطُبع من التذاكر ضعف ما يسع من الحضور فنفذت في دقائق ، فاضطروا إلى نقل الاجتماع إلى سراي آل لطف الله بالجزيرة ، كيما تتسع لهذه الألوف ، وفي آخر دقيقة منعت الحكومة اجتماع مصر الفتاة ، وكان اليوم التالي ، هو بدء إعلان الثورة بمعناه الرسمي . فقد انحدرت جموع الطلاب من الجامعة قاصدة القاهرة .... وكان من بين من قاد الحركة في عنفوانها نور الدين طراف (الطب) - محيي الدين عبد العليم (دار العلوم) - حمادة الناحل (حقوق) - محمود مكي (الزراعة) - إبراهيم شكري (الزراعة) - محمود شافعي (معهد التربية) - كمال سعد (الزراعة)، وهؤلاء جميعًا أعضاء في مجلس جهاد جمعية مصر الفتاة قبل الحركة"** .[٣]

٣ - في صباح يوم **١٣ نوفمبر** انفجر مرجل الغضب من الجامعة المصرية ، حيث انطلقت موجة ثورية ثانية ، عندما خرج طلابها في ذلك اليوم ، منضمًا إليهم طلاب المدارس في مظاهرة ، هاتفين ضد تصريح هور وانجلترا ، ومنادين بسقوط الحكومة ، وحدث صدام بين البوليس والطلاب . وعندما حاولوا اجتياز كوبري الجامعة إلى قلب القاهرة ، أطلق البوليس النار ، على الذين نجحوا في عبور الكوبري ، منطلقين إلى بيت الأمة وميدان عابدين ومناطق القاهرة الأخرى ، حيث انتشرت المظاهرات وحدثت اشتباكات مع البوليس سقط من جرائها بعض الجرحى . وازدادت الأحوال توترًا ، عندما احتفل الوفد في مساء ذات اليوم ، بذكري عيد الجهاد الوطني ، حيث ألقى **مصطفى النحاس** خطابًا ضافيًا ، تعرض فيه للقضية الوطنية وموقف الانجليز كما هاجم الوزارة ، وفي ختام كلمته تلا **النحاس** القرارات التي أصدرها الوفد في آخر اجتماع له ، وتتلخص في دعوة الأمة بعدم التعاون مع الإنجليز ، وأن الواجب الوطني يحتم على الوزارة ، أن تستقيل نزولًا على خطة عدم التعاون ، وإن لم تفعل ذلك فإن الوفد لا يؤيدها ، وأن كل وزارة تقبل التعاون مع الإنجليز

١- المرجع السابق نفسه، ص ص٧١-٧٥.
٢- د. احمد عبد الله: المرجع السابق نفسه، ص ص٦٦-٦٧.
٣- أحمد حسين: إيماني وكتب أخرى، المجلد الأول، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨١)، ص ص١٦٤-١٦٦.

، مع اســـتمرار اعتداءاتهم على الدســـتور، هي وزارة خارجة على البلاد وتجب مقاومتها . وبعد انتهاء الحفل حدث اعتداء من البوليس على الذين شاركوا في الحفل ، وسقط من جرائه أحد الشهداء ، وهو **إسماعيل الخالع** أحد العمال ، الذين كانوا يعملون في السرادق ، وبعض الجرحى .[١]

٤ - في صباح يوم **١٤ نوفمبر ١٩٣٥** صدرت جريدة الأهرام ، تصف ما حدث في اليوم الســـابق، فكانت العناوين الكبيرة المنشـــورة في الصـــفحة الأولى : "مظاهرات أمس في القاهرة والأقاليم" - "احتفالاً بذكرى عيد الجهاد الوطني" - "اضـــراب الطلبة واصـــطدامهم مع رجال البوليس" - "إطلاق الرصـــاص على المتظاهرين" - "إصـــابات كثيرة بين الطلبة والبوليس" - "بيانات عن الجرحى أمام دار المندوب الســـامي" - "الاعتداء على قنصـــلية إنجلترا" - "ضـــباط البوليس من الإنجليز". ثم أخذت تصف ما حدث في الجامعة ، فقالت: "وقبل الثامنة صباحاً اندفعت سيول الطلبة من البابا العمومي للجامعة ، واحتشدوا بالفضاء الواقع أمامها ، حيث توافد عليهم وفود الكليات والمدارس بأعلامهم ، يســـتقبلهم زملاؤهم بالتصـــفيق والهتافات الداوية ، ويعد زمن وجيز بلغوا ما يزيد على سبعة آلاف طالب . وبعد الساعة العاشرة زحف الطلبة نحو القاهرة في مظاهرة كبيرة ، اتجه معظمها إلى كوبري الجلاء وبعد ان اجتازوا الكوبري انضـــمت إليه مظاهرة أخرى ، ولما اجتازوا كوبري قصر النيل تعرضت لهم قوة من البوليس حاولت منعهم بالقوة فحدث اشتباك بينهم، وأطلق الجنود الإنجليز الذين كانوا يسكنون في قشلاق قصر النيل (مبنى الجامعة العربية الآن) الرصاص على المتظاهرين ، ووصلت المظاهرة الميدان. ثم تفرعت ، فصار معظمها نحو ميدان عابدين ، واتجه عدد كبير إلى دار المندوب البريطاني فظلوا يهتفون بسقوط الإنجليز وسقوط هور ، ففرقهم الجنود المصريون ، فساروا إلى النادي السعدي وبيت الأمة . وسارت مظاهرة أخرى تهتف بحياة الاســـتقلال والدســـتور، حتى وصـــلت إلى "جامع جركس" ووقفت أمام القنصـــلية الإنجليزية تهتف باللغة الإنجليزية هتافات مختلفة ، فتعرض لهم حراس القنصلية ، وحولوا الاعتداء على بعض الطلاب ، فدافع الطلبة عن زملائهم وحدث اشـــتباك ، وقذف بعض المتظاهرين دار القنصلية بالحجارة وحطموا زجاج نوافذها . فحضر الجند وقبضوا على بعض المتظاهرين[٢].

اتخذ بوليس الجيزة احتياطاته وتدابيره العسكرية ، منذ الصباح الباكر في حي الجامعة . وعند الساعة الثامنة تجمع طلبة الحقوق والآداب ، ثم انضم إليهم طلبة الهندسة ، فهتفوا جميعا بتضامن الطلبة ، ثم حضرت طالبات الآداب فانضممن إلى المجموع ، وهتف الطلاب بحياة المرأة .

وبعد إلقاء عدد من الخطب ، خرج المجتمعون إلى الطريق العام ، وســـاروا في شـــارع المدارس ، فانضـــم إليهم طلبة كلية الطب البيطري وكلية الزراعة والســـعيدية الثانوية ، ثم طلبة

١- د. حمادة إسماعيل: المرجع السابق نفسه، ص ص١٩-٢٠.
٢ - د. ضياء الدين الريس: المرجع السابق نفسه، ص ص٧٧-٧٨.

التجارة المتوسطة بالجيزة ، وسار موكب الطلبة يحتاط بهم حتى كوبري عباس ، وعندما وصلت المظاهرة إلى حدود العاصمة ، وهي تقع في منتصف الكوبري - انسحب بوليس الجيزة . واجتاز الطلبة الكبرى ، وما كادت مقدمتهم تبعد بأمتار عنه ، حتى فوجئوا بقوة من الكونستابلات الإنجليز والأجانب ، كانت كامنة مترصدة لهم ، وجها لوجه أمامهم يطلقون الرصاص على المتظاهرين . وكانت القوة تحت قيادة انجليزية ، وقد أخذت أوامرها بإطلاق الرصاص من مدير إدارة الأمن الأوروبي في وزارة الداخلية ، الذي كان هو المشرف على معارك إطلاق الرصاص في العاصمة .

٦ - صدرت أوامر إطلاق النار على الطلبة ، فأصيب **محمد عبد المجيد مرسي** ، الطالب بكلية الزرعة ، حيث أصيب بثلاث رصاصات في صدره ، فكان الشهيد الأول من شهداء الجامعة ، وأصيب عدد أخر من الطلاب بإصابات خطرة ، وكان أشدهم إصابة **محمد عبد الحكم الجراحي** ، الطالب في كلية الآداب ، حيث أصيب بثلاث رصاصات في بطنه، وتوفي بعد ذلك بمستشفى قصر العيني . ونقل إلى المستشفى عدد من المصابين ، من بينهم **محمود عبد الله مكي** الطالب بكلية الآداب ، **وإبراهيم شكري** الطالب بكلية الزراعة* **وعبد القادر زيادة** الطالب بكلية الحقوق **ورجائي كامل حسن** الطالب بكلية الهندسة وآخرون.

توفي الطالب **محمد عبد المجيد مرسي** في الساعة الرابعة بعد الظهر من نفس اليوم ، أما الطالب **عبد الحكم الجراحي** ، فقد بقي يغالب الموت خمسة أيام ، وذكرت الصحف أنه كتب على سريره بالمستشفى ، خطاباً إلى مستر **بلدوين** رئيس الوزارة البريطانية ، **مَطْلَعه إلى بريطانيا روح الشر ، وذكر ظلمها وعدوانها على الشعوب ، وتنبأ بقرب زوال امبراطوريتها.**

كما طلب ورقة وكتب إلى زملائه هذه الرسالة: **"إخواني الأعزاء: إني أشكر شعوركم السامي بالنسبة لما أديته، واعتبره أقل من الواجب في سبيل البلد الذي وهبنا الحياة، بل وهب الحضارة للعالم"، وبقي بين الحياة والموت خمسة أيام.**[١]

وبسبب تزعم الجامعة للمظاهرات أصدر رئيسها **أحمد لطفي السيد** قراره بإغلاقها اعتبارًا **من ١٥ نوفمبر حتى ٢٣ نوفمبر** . ورغم كل إجراءات العسف والعنف في التعامل مع المتظاهرين ، لم تتوقف المظاهرات وانضمت مدرسة دار العلوم التي كانت تتبع وزارة المعارف ، ويقع مقرها بالمنيرة خارج الجيزة، فلم يشتركوا في مظاهرة **الخميس ١٤ نوفمبر**، لم يرهبهم ، ما حدث من اعتداء على زملائهم في الجامعة، فصمموا على الخروج **صباح ١٦ نوفمبر** ، رافعين علمهم في مظاهرة حاشدة ، متوجهة إلى بيت الأمة ، الذي يقع قريباً من كليتهم . فساروا بانتظام وهم يهتفون بالهتافات الوطنية ، حتى توسطوا شارع المبتديان، فإذا بقوة من البوليس والجيش ، الذين كانوا

*** اقرأ بالملحق حوار أجراه المؤلف في عام ١٩٨٥ في ذكرى مرور ٥٠ سنة على انتفاضة ١٩٣٥مع المهندس إبراهيم شكري الطالب في كلية الزراعة والمشارك في الانتفاضة حينها، ووزير الزراعة فيما بعد ورئيس حزب العمل.**

١- د. ضياء الدين الريس: المرجع السابق نفسه، ص ص٨٧-٨٨.

تحت قيادة الضباط الإنجليز تهاجمهم ، وتضرب الطلبة بالعصي الغليظة بوحشية ، فأصيب كثير منهم بإصابات مختلفة ، ولكن أحد الطلاب أصيب بضربة شديدة على رأسه ، أحدثت ارتجاجًا في المخ وكسرًا في قاع الجمجمة ، فوقعاً صريعاً على الأرض مدرجاً بدمائه ، وكانت إصابته قاتلة ، وهو الطالب **على طه عفيفي** بالسنة الثالثة بدار العلوم . وفي اليوم التالي **١٧ نوفمبر** شيعت جنازته في موكب مهيب ، حضره إخوانه طلبة الكلية والأساتذة وطلبة الكليات الأخرى وجمع كبير من المواطنين . وفي يوم **١٩ نوفمبر** توفي **محمد عبد الحكم الجراحي** . واستحال مستشفى قصر العيني إلى مأتم ، ما لبث أن انقلب إلى مشهداً حماسياً تعالى فيه الهتاف للوطن والائتلاف والحرية . وظل الطلبة لا يفارقون الجثمان خوفا من أن تهربه الحكومة كما مع الشهيد **محمد عبد المجيد مرسي** الذي أرسلت إلى الإسكندرية في الخفاء وبغير تشييع[١] .

شيعت جنازة **محمد عبد الحكم الجراحي** وكان في مقدمة المشيعين **مصطفى النحاس** باشا وعلى يمينه الدكتور **منصور فهمي** عميد كلية الآداب والأستاذ **أحمد لطفي السيد** مدير الجامعة والدكتور **نجيب محفوظ وإسماعيل صدقي** باشا **وحفني بك محمود** نائباً عن **محمد باشا محمود** وإلى يساره الدكتور **أحمد ماهر وحمد الباسل** باشا والدكتور **محجوب ثابت** يحيط بهم جمهور المشيعين . ونشرت صوراً للشهيد والعلم المصري والطلبة والطالبات يسيرن وراء العلم حاملات أكاليل الزهور[٢] .

امتد المظاهرات فشملت جميع مدارس القطر ابتداء من السبت ١٦ نوفمبر، وخرج الطلبة في جميع عواصم الأقاليم ، بمظاهرات انضم إليهم فيها المواطنين ، فحدثت مصادمات بينهم وبين البوليس . **وشيعت الجنازات في شبين الكوم والزقازيق والمنصورة والإسكندرية وبور سعيد وغيرها من المدن**[٣] .

قررت الطوائف المختلفة **الإضراب العام يوم الخميس ٢١ نوفمبر** ، احتجاجاً على الأحداث ، وإظهاراً للحداد على الشهداء . وقررت جميع الصحف المصرية الاحتجاب في ذلك اليوم . **كما أضرب التجار الوطنيون في العاصمة والإسكندرية وسائر مدن القطر . كذلك أضرب المحامون عن الحضور المحاكم في جميع أنحاء القطر. كما احتجت هيئات المستشارين واساتذة الجامعة في مختلف الكليات والأطباء وغير ذلك من الطوائف**[٤] .

مؤتمر عام للطلاب: قررت اللجنة التنفيذية العليا للطلاب عقد مؤتمر عام للطلاب في كلية الطب ، ليعبروا عن شعورهم ، ويتخذوا ما يرون من قرارات ، فانعقد **يوم الأربعاء ٢٧ نوفمبر** ،

---

١ ـ د. حمادة إسماعيل: المرجع السابق نفسه، ص ص٢٠-٢١. ، د. ضياء الدين الريس: المرجع السابق نفسه، ص ص٨٧-٨٩.
٢ ـ د. ضياء الدين الريس: المرجع السابق نفسه، ص٩٣.
٣ ـ المرجع السابق نفسه، ص٩٠.
٤ ـ د. ضياء الدين الريس: المرجع السابق نفسه، ص ص٩٦-١٠٤.

بأحد مدرجات كلية الطب . وذكرت جريدة الأهرام أنه حضـــر نحو ألف طالب وامتلأ بهم المدرج الكبير على ســـعته. وافتتح المؤتمر **"نورالدين طراف"** الطالب بكلية الطب ، فأعلن افتتاحه باســـم مصر وباسم الشباب، وباسم الدماء التي أهدرت في سبيل الحرية ، ووقف المجتمعون دقيقة حداداً ثم هتفوا لذكرى الشـهداء ، ثم أعلن المؤتمر قرارته - بعد خطابات ألقاها أعضـاء اللجنة - وكان بينها : إقامة حفل تأبين للشـهداء وتنظيم بضـائع مقاطعة للبضـائع الإنجليزية ، وترجمة الاحتجاجات التي أصـدرتها الهيئات إلى اللغات الأجنبية وتوزيعها إلى المفوضـيات الأجنبية وإرسـالها إلى الصـحف الإنجليزية.

كما قرروا الاجتماع في الجامعة عند افتتاحها يوم **السبت ٣٠ نوفمبر ١٩٣٥**. ولكن **في اليوم التالي للاجتماع ٢٨ نوفمبر** ، أصـدر مدير الجامعة أحمد لطفي السـيد قراراً بوقف الدراسـة للمرة الثالثة أسبوعاً آخر[١].

الصـــراع بين الأحزاب ينعكس على الحركة الطلابية: وتحت تأثير الروح الوطنية القوية ، التي سـادت البلاد ، وتجدد شـبابها في ذلك الوقت ، نشـطت المسـاعي لتحقيق الائتلاف ، من جانب الطلبة ومن جانب الصحف وبواسطة بعض الوطنيين المخلصين.

وكان من بين الذين نهضـوا لحمل عبء الوسـاطة: عبد الرحمن فهمي بك - الذي كان من قادة الحركة الوطنية سنة ١٩١٩، وعبد الرحمن الرافعي بك المحامي الكبير، وحافظ رمضـان بك رئيس الحزب الوطني وهؤلاء كانت وجهتهم وطنية خالصـــة . ومن جانب آخر كان يســـعى أمين يحيى باشـا من كبار رجال الأعمال وحافظ عفيفي باشـا الوزير المفوض السـابق في لندن ، وكانا يعملان بإيعاز من جهة الســـراي وأحزاب الأقلية ، لأن الســـراي في ذلك الوقت - وقد رأت أن المندوب السـامي البريطاني قد اسـتولى على السـلطة كلها والملك في مرضـه الأخير - أرادت أن تقوي نفوذها بوزارة ائتلاف تقف أمام ســـلطة المندوب ، وأحزاب الأقليات كانت تريد أن تقوي نفسها بالائتلاف مع الوفد وتكسب شعبية وتشترك في تقرير مصير البلاد . لكن الوحدة والائتلاف بين الأحزاب ، أو بالأحرى بين الزعماء ، لم تكن تتم بهذه السـهولة ، فظل الوفد متمسـكاً برفض الدعوة إلى الوحدة أو الائتلاف وظل الاختلاف . ففريق يرى الاســـتقلال أولاً ، وفريق آخر يرى الدستور أولاً ، ووصل الخلاف إلى حد التراشق بتهم التآمر والخديعة . وغدت فكرة الائتلاف بعيدة كل البعد أو مستحيلة .[٢]

وانعكس الخلاف على الشـــباب ، ففي الاجتماع الذي عقد في مســـاء الســـبت بكلية الطب ، احتدمت المناقشـــات وظهر الخلاف جلياً . اذ أخذ فريقا يدعو لاتباع رأي الوفد وهو المطالبة أولاً

١- المرجع السابق نفسه، ص ص١٠٥-١٠٦.
١- د. ضياء الدين الريس: المرجع السابق نفسه، ص ص١٠٨-١١٠.

بعودة الدستور، وفريق يؤيد الأحرار الدستوريين وهو وجوب المطالبة بالاستقلال أولاً. وظهر الخلاف علناً في بيان كلية الطب في الصحف **يوم ٢ ديسمبر** . وتحول الطلاب من الحرب ضد الاستعمار ، والمطالبة بالمطالب القومية ، إلى الصراع الحزبي فيما بينهم .

لكن جرت جهوداً طلابية لرأب الصدع ، بسبب الخلاف المفتعل بين الدستور والاستقلال . فما المانع من المطالبة بهما في وقت واحد ؟ وجرت خطة توحيد صفوف الطلاب على هذا الأساس . **وقد ساعد في دعم هذه الجهود تصريح هور الثاني في صباح الجمعة ٦ ديسمبر ، الذي ألقاه في أثناء مناقشة لمجلس العموم البريطاني ، أكد فيه أن بريطانيا لن تقبل أن تفاوض مصر في الظروف الحاضرة . كما أدلى تشمبرلين أحد غلاة المحافظين ووزير الخارجية السابق، بتصريح أيضاً في المجلس ، أكد فيه ما صرح به زميله ، وقال "إن مصر مرتبطة ببريطانيا بموقعها الجغرافي وأن هذا الارتباط لابد أن يستمر من أجل الحفاظ على المصالح البريطانية**[١].

صدرت جريدة "روز اليوسف" **في ٧ ديسمبر**، وعنوانها الكبير "الطلبة يصدرون قراراً وطنياً رائعا يزول به انقسامهم". كذلك نشرت الجهاد (الوفدية) "بيان هام من لجنة الطلبة التنفيذية العليا" ، ونشرت جريدة الأهرام "بيان لجنة الطلبة العليا – توحيد كلمة الطلبة" .

وفي نفس اليوم ذهب الطلاب في حماس، إلى الجامعة ، ليحتفلوا بإقامة النصب التذكاري للشهداء، وقد حفرت على قاعدة النُصُب ، أسماء شهداء الجامعة وتواريخ وفاتهم **: محمد عبد المجيد مرسي وتاريخ وفاته ١٤ نوفمبر، وعلى طه عفيفي وتاريخ وفاته ١٧ نوفمبر، ومحمد عبد الحكم الجراحي وتاريخ وفاته ١٩ نوفمبر**. وصعد وفد من اتحاد الجامعة إلى مكتب مديرها **أحمد لطفي السيد** ، وطلبوا إليه أن يتفضل بإزاحة الستار عن النصب التذكاري .

وعند الساعة العاشرة افْتُتِح الحفل ، ونزل المدير وعمداء الكليات ، فاشتركوا مع الطلاب، ووقف الجميع دقائق حداد على أرواح الشهداء ، وقرأ أحد الطلاب آيات من القرآن الكريم ، وبعد ذلك ألقى مدير الجامعة كلمته . وبعد أن انتهى حفل إزاحة الستار، خرج الطلبة في مظاهرة لا يحدها النظر ، متجهين إلى القاهرة عن طريق كوبري عباس، حيث ساروا في شارع المدارس ، فتبعتهم قوات البوليس ، ولما وصلوا إلى ميدان الجيزة ، قابلهم أحد قادة القوة وطلب منهم أن يتفرقوا ، فلما لم يستطع منعهم ، أسرع إلى كوبري عباس وأمر بفتحه ، ليمنعهم من العبور ، ورابط بقوته عن بعد ، فانصرف بعضهم وبقي القسم الأكبر مُصِرًّا على عبور النيل ، فنزل بعض طلبة كلية الهندسة وأقفلوا الكبرى ، وعبر الطلاب في جموع كبيرة ، فهاجمهم البوليس واصطدموا به بشدة . وفي هذه الأثناء وصل لوكاس بك مساعد حكمدار العاصمة ، وكان الطلاب يقابلون عصي البوليس بقذف

١- المرجع السابق نفسه، ص ص١٣٠-١٤٠.

الحجارة ، فأصيب بحجر في رأسه ، نقل على إثرها إلى مستشفى الأنجلو أمريكان وكانت اصابته خطيرة . واستنجد مستر بوبل رئيس القوة بالحكمدارية ، فأمدته بعدد كبير من الجنود . وعندما علم رسل باشا حكمدار العاصمة بتفاقم الحالة وإصابة لوكاس بك ، انتقل بنفسه لمكان الحادث.

وفي **اليوم التالي ٨ ديسمبر** تفاقمت الحوادث وكان يوماً عصيباً ، ونشر عنها في جريدة الأهرام : "الحالة في القاهرة أمس - تفاصيل ما حدث من معارك أمام كلية الطب - وعند كلية التجارة - المعركة تستمر أربع ساعات - احراق مركبات الترام واقتلاع المصابيح والأشجار - قطع المواصلات في أغلب المناطق - قضايا المظاهرات - المظاهرات النسائية" وبعد ظهر الأحد ٨ ديسمبر ، اجتمع مجلس الوزراء ، وقرر إغلاق الجامعة المصرية إلى أجل غير مسمى [١].

اتفق زعماء الطلبة وجمهور كبير منهم ، على التوجه عقب صدور البيان ، إلى دور الأحزاب ليقابلوا زعماءها ، ويبلغوهم بإصرار وقوة ، دعوة الطلاب لهم وقرارهم بالإجماع ، إلى وجوب اتحادهم، وتكوين جبهة وطنية قوية ، لتقدم مطالب الأمة إلى الملك ، وإلى المندوب السامي البريطاني، والحصول على الدستور.

أهم إنجازات الانتفاضة - عودة دستور ٢٣ وعقد معاهدة ١٩٣٦

١ - دعا **النحاس** باشا جميع الزعماء في **١١ ديسمبر ١٩٣٥**، إلى الاجتماع في داره بمصر الجديدة، فتم الاجتماع وحضره جميع الزعماء ، وأعلن قيام الجبهة الوطنية ، فقررت وزارة **نسيم** باشا أن تبلغ المندوب السامي البريطاني ، أنه لا مخرج من هذه الحالة إلا عودة **دستور ٢٣** ، فأسرعت الحكومة لبريطانية في الخميس **١٢ ديسمبر** ، إعلان عدولها عن الاعتراض على عودة **دستور** ٢٣ ، وصدر الأمر الملكي بالموفقة على **عودة الدستور** .

وفي مساء نفس اليوم توجه **مصطفى النحاس** باشا رئيس الجبهة إلى دار المندوب السامي **البريطاني** لتسليمه كتاب الجبهة بشأن المعاهدة ، أي الوثيقة القانونية التي تعلن وتضمن الاستقلال ، ويطلبون العودة للنصوص التي انتهت لها مفاوضات **"النحاس - هندرسون"**. [٢]

تأخر رد الحكومة **البريطانية** ، وكانت الإجازة انتهت وعاد الطلاب إلى الجامعة ، فلم تنتظم الدراسة وحدثت مظاهرات **في يوم ٣١ ديسمبر** ، ووافق اليوم التالي انعقاد مؤتمر دولي للجراحة في قاعة الاحتفالات الكبرى في جامعة القاهرة ، فاغتنم الطلاب الفرصة لإعلان مطالب **مصر** أمام المؤتمر .

وفي نفس اليوم نشرت الصحف تصريحاً **لأنتوني إيدين** ، الذي خلف **صمويل هور** وزير الخارجية **البريطانية** ، جاء فيه أنه طلب الجبهة **المصرية** لتسوية العلاقات بين **مصر وبريطانيا** ،

١- د. ضياء الدين الريس: المرجع السابق نفسه، ص ص١٤٥-١٥٧

٢- المرجع السابق نفسه، ص ص١٦٢-١٧٥.

موضـــع عنايته الجدية ، لكن إبداء الرأي فيه يحتاج إلى بعض الوقت ، نظراً لحداثة عهده بتولي وزارة الخارجية ، ولانشـــغال إنجلترا بأزمة الحبشـــة . فاجتمعت الجبهة الوطنية لبحث الموقف ، وانتدبت **محمد محمود** باشـا **وصـدقي** باشـا لمقابلة المندوب السـامي البريطاني ، فقابلاه وطلبا باسم الجبهة أن تصـدر الحكومة **البريطانية** تصـريحاً رسـمياً باسـتعدادها للمفاوضـات حالاً على أسـاس قبولها لمشروع **معاهدة سنة ٣٠** ، فوعد المندوب ان يتصـل بحكومته لهذا الشـأن ، ووصـل جواب الحكومة البريطانية على طلب الجبهة المصـرية في **١٦ يناير ١٩٣٦** في صـيغة تحذيرية ، وهي أنها مستعدة للمفاوضة مع الحكومة المصرية في الحال ، مع عدم التقيد بنصوص **معاهدة ١٩٣٠** ، ما دامت لم تفض إلى اتفاق نهائي . وهذه المفاوضات يجب أن تسبقها مفاوضات مبدئية في المسائل العسكرية . فإذا انتهت المناقشات إلى نتيجة مرضية ، انتقلت المناقشات إلى مسألة السودان ، فإذا انتهت إلى نتائج مرضية كذلك ، أجريت مفاوضات بين الدولتين لعقد معاهدة . وختم هذا التبليغ بأن فشـــل المفاوضـــات في الوصـــول لاتفاق ســـتكون له عواقب وخطيرة . فقد يتعين على الحكومة البريطانية أن تعيد النظر في سياستها في مصر.

وأكد المندوب الســـامي البريطـاني على ضـــرورة بقاء الأحزاب متحدة ، لأن الحكومة البريطانية ترغب في أن تجري المفاوضات مع ممثلي الشعب المصري بأسره . ونشر هذا الجواب في الصحف **يوم ٢٠ يناير عام ١٩٣٦**.[١]

٢ - **أخفقت المســـاعي لتأليف وزارة قومية ، فاتجه الرأي إلى حل آخر ، هو الاتفاق على تشكيل وزارة محايدة برئاسة على ماهر باشا** ، تضم أعضاء من أصدقاء الأحزاب في **٣٠ يناير ١٩٣٦** . **وتؤلف إلى جانبها هيئة للمفاوضـــة ، من ١٣ عضـــواً تمثل جميع الأحزاب وبعض المســتقلين ، تكون للوفد فيها الأغلبية ورئيســها رئيس الوفد . أما الوفد البريطاني فهو المندوب السـامي البريطاني في القاهرة، ومعه قواد عسكريون هم قائد القوات البريطانية في مصر، وقائد قوات الطيران في الشرق الأوسط وقائد الأسطول في البحر المتوسط** .

وعقدت جلسـة الافتتاح في **٢ مارس ١٩٣٦** بقصـر الزعفران في القاهرة ، وبدأت جلسـات العمل في **٩ مارس** . وعندما اصـطدمت المفوضـات بعقبات سـافر المندوب البريطاني إلى لندن في **٢ يونية** ، وبقي بها حتى آخر الشهر ، ثم عاد واستؤنفت المفاوضات في **أول يوليه** . وأخير توصل الجانبان إلى الاتفاق ، فعقدت في **٢٤ يوليه** جلسـة عامة بقصـر الزعفران ، وقع فيها الرئيسـان على النصـوص المتعلقة بالمسائل العسكرية ، وعلى الخرائط الملحقة للمناطق التي تبقى فيها أو تستعملها

---

١ - عبد العظيم رمضان: المرجع السابق نفسه، ص ص٧٨٨-٧٨٩.

القوات البريطانية. وقد استطاعت بريطانيا أن تفرض فيه أرادتها وأن تكسب أكثر كثيرا مما كان اتفق عليه في مشروع سنة **١٩٣٠**[١].

تباينت طبيعة الوفدين، فبينما تشكل وفد مصر من رؤساء الأحزاب السياسية وكبار الشخصيات النيابية والوزارية ، تشكل الوفد البريطاني من المندوب السامي سير **مايلز لامبسون** رئيسًا للوفد ، يعاونه عدد من كبرا الضباط البريطانيين، بما يعكس أن المسألة العسكرية في هذه المفاوضات احتلت الصدارة لدى الحكومة البريطانية . ولا يغير من دلالة هذا ، توقيع إيدن كوزير للخارجية على هذه المعاهدة ، إذ قام بالدور الرئيسي في المفاوضات لامبسون ومعاونوه العسكريون.

ويأخذ الأستاذ محمد شفيق غربال على زعمائنا التلهف الشديد للمفاوضة ، مع التدلل البريطاني الشديد ، والصواب أن ظروف السياسة الدولية ، جعل لبريطانيا مصلحة تفوق مصلحة مصر ، في نجاح المفاوضات والتوصل إلى تسوية نهائية . وأن تشدد المفاوض البريطاني في المسألة العسكرية، كان ينبغي أن يقابله تشدد مصري في المقابل في مسألة السودان[٢].

فالأخطار الكامنة في الموقف الدولي ، والتهديد الإيطالي في شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر، محيطً بمصر والسودان من كل جانب ، كلها كانت أوراق في صالح المفاوض المصري . فمع أهمية مصر وقناة السويس للإمبراطورية البريطانية ، ومع تطور الوضع الأوروبي نحو الأزمة في عامي **١٩٣٤-١٩٣٥**. والأزمة الإيطالية والحبشية وما صحبها من استعدادات إيطالية عسكرية في ليبيا وشرق أفريقيا ، هدد الموقف في مصر والملاحة في قناة السويس . كذلك شهدت الفترة **١٩٣٥-١٩٣٦** صحوة العسكرية والاقتصادية الألمانية ، وعملها على التحلل من **قيود فرساي** ، وبناء قوة ألمانيا العسكرية في اتجاه الحرب . حتى أن محرر الشؤون الخارجية لجريدة التايمز كتب حينئذ: "أصبح من اللازم الإعداد لما تحمله السنوات القادمة من مخاطر ، وذلك بالعمل على أن يسود الهدوء والاستقرار في مصر، وكسب صداقة المصريين وتعاونهم ، فصداقة مصر أعظم لبريطانيا من أُوْرَط عديدة في حالة حدوث حرب في البحر المتوسط"[٣].

بنود معاهدة ١٩٣٦: "انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة القوات البريطانية - وتبادل السفراء بين البلدين - وانضمام مصر إلى عصبة الأمم - وتعهد الطرفين بعدم اتخاذ مواقف في العلاقات الدولية تتعرض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة - وحددت المساعدات التي تقدمها مصر في حالة الحرب ، أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية يخشى خطرها ، بالسماح لإنجلترا باستعمال موانيها ومطارته ووسائل مواصلاتها - وأن تتخذ

١- د. ضياء الدين الريس: المرجع السابق نفسه، ص ص١٨٣-١٨٦

٢- محمد شفيق غربال: المرجع السابق نفسه، ص ص٢٧٨-٢٧٩.

٣- د. محمد جمال الدين المسدي وآخران: المرجع السابق نفسه، ص١٠ وص١٨.

الحكومة المصـــرية جميع الإجراءات الإدارية والتشـــريعية ، بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية ، وإقامة رقابة فعالة على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

وإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان ، على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها ، أن يكفل بمفردها حرية الملاحة في القنال وسلامتها التامة ، يرخص ملك مصر لملك إنجلترا ، بأن يضـــع الأراضـــي المصـــرية بجوار القنال قوات ، تتعاون مع القوات المصـــرية لضـــمان الدفاع عن القنال ، وأن بريطانيا لن تنقل قواتها إلى المراكز الجديدة إلا بعد قيام الحكومة المصرية ببناء الثكنات الجديدة ، وفقًا للشروط البريطانية من الناحية العسكرية والاجتماعية ، وقيام الحكومة المصرية بمد الطرق لهذه المناطق - ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال. وقد نص في ملحق هذه المادة على ألا تزيد القوات البريطانية ، التي توجد بالقرب من قناة الســويس على عشــرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار ، ومعهم العدد الضــروري من المستخدمين الملحقين بهم للقيام بالإدارة والأعمال الفنية .

واتفق الطرفان على أن إدارة السودان تستمر **وفقا لاتفاقيتي عام ١٨٩٩** ، واعترفت إنجلترا بأن الامتيازات الأجنبية لم تعد ملائمة لروح العصـــر ، واتفق الطرفان على إلغاء هذا النظام ، وما يتبع ذلك من إلغاء القيود ، التي تقيد السـيادة المصـرية في مسـألة سـريان التشـريع المصـري على الأجانب - **وحددت مدة المعاهدة بعشرين سنة** ، ويدخل الطرفان في مفاوضـات بناءً على طلب أي منهما ، في أي وقت بعد انقضاء عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة ، بقصد إعادة النظر فيها" .

وعلى هذا كان التحالف العسكري بين مصـر وانجلترا، واعتراف مصـر بالحكم الثنائي القائم في السودان، هو الثمن الذي دفعته مصر في مقابل السيادة التي أضفاها عليها بعضوية عصبة الأمم ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية طبقًا لاتفاق مونتريه الموقع في **عام١٩٣٧**.[١]

١- د. احمد عبد الرحيم مصطفى: العلاقات المصرية -البريطانية (١٩٣٦-١٩٥٦)، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨)، ص ص١٣-١٥.

الفصل الثالث

الحركة السياسية المصرية بين عقد معاهدة ٣٦ وإلغائها

ظلت القوات البريطانية بعد المعاهدة ، تعسكر في مواقعها السابقة على المعاهدة . في العباسية ، وقصر النيل (ميدان الإسماعيلية / التحرير حاليًا) ، والحلمية ، والقلعة ، ومصر الجديدة ، وحلوان ، ومصطفى باشا ، وأبي قير، وغيرها من المراكز الحيوية في القاهرة والإسكندرية وما حولها . رغم أن المعاهدة قد قررت انتقال هذه القوات ، إلى ثكنات تبنيها الحكومة المصرية في المناطق التي حددتها المعاهدة في منطقة القناة على نفقتها مع مساهمة الحكومة البريطانية في التكاليف بنسبة الربع . على أن الجدل ثار في مصر حول ضخامة تكاليف انشاء هذه الثكنات ، حيث ارتفعت إلى ١٢ مليون جنيه في عهد حكومة **محمد محمود** ، وهو مبلغ تنوء به ميزانية ، لم تكن تتجاوز ٣٥ مليون جنيه . وبحجة عدم بناء الثكنات ، ظلت القوات البريطانية في مواقعها عند قيام الحرب ، واستمر شعور المصريين بوطأة الاحتلال البريطاني ، التي لم تخف عما كانت عليه قبل المعاهدة. كما أن القوات البريطانية ظلت تتحرك في سهولة، لتتدخل في الشؤون الداخلية المصرية عند الحاجة ، أو لضرب التحركات الجماهيرية كما حدث بعد الحرب.[١]

من جهة أخرى فإن المعاهدة لعب دوره في زيادة ضعضعة التشكيلات الحزبية في مصر، وهي التشكيلات التي فقدت بتوقيعها للمعاهدة أكبر مبررات وجودها ، وهو الكفاح في سبيل الاستقلال[٢]، كما نجح الإنجليز ترويض الوفد بمعاهدة ١٩٣٦ ، فقد تعبت قيادته وهدأت ووقعت المعاهدة ، التي تعترف بشرعية وجود قوات الاحتلال البريطاني في منطقة القناة ، وبعض المناطق الأخرى ، فكان هذا أول استسلام خضع له الوفد بالنسبة للمسألة الوطنية . وبدأت عناصر من كبار الملاك يتسربون إلى قيادته ، مثل **فؤاد سراج الدين** ، فهو ينتمي إلى عائلة من أكبر العائلات الاقطاعية ، وقد تزايد نفوذه على قيادة الحزب خلال الأربعينيات ، كان عام **١٩٥٠** هو المسيطر تقريبًا على الموقف الرسمي للقيادة. و**أمين عثمان** المعروف بعلاقاته الوطيدة بالإنجليز ، أصبح وزير مالية الوفد **عام ١٩٤٢**. وبدأ الوفد يضم أشخاصًا يراعى في اختيارهم ثراءهم ونفوذهم وعصبياتهم ، دون اعتبار لماضي جهادهم . وبدأ هدف قيادة الوفد ينحرف عن تحقيق المطالب الوطنية ، إلى مجرد الوصول للحكم . ثم كانت حوادث المحسوبية والإثراء واستغلال النفوذ ، مما نفر منه الكثير من العناصر الوطنية .[٣]

١- عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧-١٩٤٨ الجزء الثاني، (القاهرة: الوطن العربي، ١٩٣٧)، ص ص٦-٩.

٢- د. احمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق نفسه، ص٥.

٣- طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ص٩٩-١٠٠.

أزمة بنك مصر: في إطار ترتيب الأوضاع تهيئة لظروف الحرب ، تم التخطيط لإبعاد طلعت حرب عن بنك مصر - وهو صاحب الإنجاز الأكبر **لثورة ١٩١٩**- حتى لا يستفيد من الأوضاع الاقتصادية خلال الحرب ، وما يترتب عليه من توسع اقتصادي ، يكون له تأثير سياسي، فحدث ما أطلق عليه أزمة بنك مصر . ولأن بنك مصر هو رمز للاستقلال الاقتصادي ، ولإصراره على أن يكون النصيب الأكبر من المشروعات المنشأة ، من حق المصريين وحدهم ، ثم نجاحه في قيادة هذه المشروعات ، مما كان سببًا في إثارة غضب الاحتلال ، وسببًا في غضب القوى الرأسمالية غير الوطنية، التي يرتبط نشاطها بالمصالح الأجنبية أوثق ارتباط ، أمثال عبود باشا وفرغلي باشا وعلي يحيى باشا . من ثم بدأت المؤامرات تحاك ضده من أجل كسر شوكته ، وقد انتهزت هذه القوى الظروف التي يمر بها الاقتصاد ، ولجأت لسحب ودائعها من البنك ، وتبعها صندوق البريد الحكومي ، مما أدى إلى حدوث عجز في السيولة النقدية للبنك . فقد بلغ السحب نصف مليون جنيه يوميًا ، ومن الطبيعي ألا يحتفظ أي بنك في خزائنه بملايين الجنيهات السائلة معطلة . وقد أقدم صندوق توفير البريد - وهو مصلحة حكومية ، وكانت له ٣ ملايين جنيه في بنك مصر ، و١٠ ملايين جنيه في البنك الأهلي - على سحب ودائعه كلها من بنك مصر ، ولم يسحب جنيهًا واحدًا من البك الأهلي . وقد توجه طلعت حرب إلى وزير المالية عبد الحميد سليمان في وزارة **حسن صبري**، يطلب تدخله لمنع صندوق البريد الحكومي من سحب ودائعه من بنك مصر والتحول إلى البنك الأهلي ، أو على الأقل يسحب من البنكين بنسبة ودائعهما (١٠:٣)، فرفض الوزير ذلك الطلب . وحاول **طلعت حرب** الحصول من البنك الأهلي على قرض قصير الأجل بضمان أوراق ماليه، حيث إن البنك الأهلي يقوم بوظائف البنك المركزي ، لكن محافظه الإنجليزي سير ادوارد كوك رفض . وقد أثار ذلك الموقف البرلمان ، مما اضطر الحكومة الموافقة على التدخل ، لوقف السحب وضمان الودائع ولكن بشرط، أن يتخلى طلعت حرب عن مكانه في بنك مصر . وطبعًا واضح الهدف من هذه المؤامرة وتوقيتها[١].

الحرب العالمية الثانية: وفي **مساء أول سبتمبر ١٩٣٩** - عند الهجوم النازي على بولندا - قابل السفير البريطاني رئيس الوزراء المصري **على ماهر** ، وطلب منه اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق المادة السابعة من **معاهدة ٣٦** في الحال قطعت مصر علاقتها الديبلوماسية مع ألمانيا ، وبالتشاور مع الحكومة البريطانية اتخذت كل الإجراءات التي نصت عليها معاهدة التحالف ، وأعلنت حالة الطوارئ وفرضت الرقابة ، ومجموعة من القيود الحربية والاقتصادية ، وتم تعيين **علي ماهر** حاكمًا عسكريًا ، وقسمت البلاد إلى أربع مناطق عسكرية ، ووضعت موانيها ومطارتها

١- د. محمود متولي: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)، ص ص٢٠٢-٢٠٦.

تحت تصـــرف إنجلترا . وقد هاجم البعض إعلان الأحكام العرفية ، على اعتبار ان مصـــر لم تعلن الحرب ، وأنها بعيدة كل البعد عن ميادينها ، بل إنجلترا ذاتها لم تعلن الأحكام العرفية ، بل اكتفى برلمانها وحكومتها بوضـــع التشـــريعات الكفيلة بحماية الدولة ، دون تقييد لحرية الأفراد أو لحرية الصـــحافة[١]. وحين رأت حكومة لندن أن **علي ماهر** أخذ يقيم العراقيل أمام الســـلطات العســـكرية البريطانية ، أرسـل **لورد هاليفاكس** برقيته المشـهورة: **"علي ماهر يجب أن يخرج"**. وكان هذا هو أول تدخل مكشوف ، في سيادة مصر المستقلة منذ عقد **معاهدة ٣٦**. فأصدر الملك إلى **حسن صبري** أمرًا بتأليف الوزارة ، وكان معروفًا بميوله الإنجليزية. **وفي نوفمبر ١٩٤٠** توفي **حسـن صـبري** ، وشـكل **حسـين سـري** - المعروف بميوله الإنجليزية أيضًـا - وزارة ائتلافية . وما لبثت وزارته أن واجهت أزمة تموينية حادة ، مما أدى إلى اضـــطراب الحياة الاقتصـــادية المصـــرية ، مما أدى إلى ضعضعة مركز وزارة **حسين سري** . في نفس الوقت كان الألمان يتقدمون عبر الصحراء الغربية ، ففي **٣٠ ابريل ١٩٤١** تقدم فيلق أفريقيا الألماني داخل الأراضـــي المصـــرية ، وقام الجيش المصري بمهمة حماية المنشآت العامة .

بريطانيا تفرض حكومة النحاس على الملك فاروق: وفي يناير ١٩٤٢ بدأ **روميل** هجومًا عنيفًا ، في الوقت الذي كان الرأي العام هائجًا يصـــفق لانتصـــارات **روميل** ، والمظاهرات تطوف بشـــوارع القاهرة تهتف بســـقوط إنجلترا وحياة **روميل** . وخشـــي الانجليز أن تمتد المظاهرات إلى الأرياف ، فتكون الضربة القاضية على خطوط مواصلاتهم وهم يحاربون **روميل** ، فقاموا بالضغط على الملك **فاروق** لكي يشكل وزارة يرأسها **مصطفى النحاس** ، فيما عرف **بحادث ٤ فبراير١٩٤٢** ، حيث حاصروا قصر عابدين بالدبابات ، وقدموا إنذارًا للملك بذلك[٢].

وفي أثناء **حكومة ٤ فبراير**، تخاذل **الوفد** عن إثارة المســألة الوطنية ، في ظروف كان يمكنه فيها ، أن ينتزع من البريطانيين الكثير بســـبب الحرب[٣]. كان هذا العمل في جملته وتفصـــيله ، مثل اعتداءً صريحًا على استقلال مصر ، ونقضًا لنصوص **معاهدة ١٩٣٦** ، وتدخلًا في أخص شؤون السيادة المصرية التي قررتها المعاهدة .[٤]هذا بجانب قيام **حكومة الوفد** باعتقال عددًا من الأشخاص ، وأسرفت في تفسير ضرورة ذلك ، فشمل الاعتقال بعض خصومها ، دون أن يكون لهم شأن في الإضرار بمجهود الحلفاء الحربي ، كما أسرفت أيضًا في مكافأة أنصارها من الموظفين ، وأساءت إلى الآخرين ممن ليسوا من أنصارها[٥].

١- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق نفسه، ص ص٣١-٣٢.
٢- المرجع السابق نفسه، ص ص٤١-٤٦.
٣- طارق البشري: المرجع السابق نفسه، ص١٠٠.
٤- محمد زكي عبد القادر: المرجع السابق نفسه، ص ص١٦٣-١٦٤.
٥- المرجع السابق نفسه، ص١٦٧.

أثرت هذه الحرب في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد . ففي **عام ١٩٤٢** عانت مصر من أزمة تموينية حادة . ومن جهة أخرى أدى فرض بريطانيا حكومة وفدية على البلاد بقوة السلاح، إلى اهتزاز مكانة هذا الحزب العتيد ، الذي تزعم الحركة الوطنية المصرية منذ **ثورة ١٩١٩**، وظهوره بمظهر الخاضع لإرادة المحتل . مما كان له أثر على الرأي العام المصري ، وعلى الضباط المصريين بصفة خاصة.[١]

أزمة البطالة والتموين ونضخم الأرصدة الإسترلينية وتفاقم الغلاء (التضخم):

١- زادت السيطرة البريطانية - خلال الحرب العالمية الثانية - على البلاد سياسيًا واقتصاديًا ، وزاد التدخل السافر في شؤون مصر الداخلية ، ومثل هذا انتكاسًا لبعض ما حققته البلاد من مكاسب منذ عام **١٩١٩**، وقضى على كل محاولة تصوير العلاقة بين البلدين ، بوصفها علاقة بين ندين من خلال **معاهدة ١٩٣٦**. وشمل ربط السياسة المصرية ببريطانيا فيما شمل ، السياسة المالية والاقتصادية للحكومة الخاضعة لنفوذ الاحتلال . فتضخمت الآثار السيئة للارتباط القديم بين العملة المصرية والإسترليني ، فزاد إصدار البنكنوت وارتفعت الأسعار ارتفاعًا باهظًا ، فقد زاد طبع النقد المصدر من ٢٢ مليون جنيه في **نهاية ١٩٣٨** إلى ١٢٢ مليون جنيه **في نهاية عام ١٩٤٤**. [٢]

٢- تدفقت جيوش الحلفاء على مصر ، وصار معظم تموينها من منتجات البلاد وحاصلاتها ، فأدى ذلك إلى غلاء الأسعار وشُح السلع ، وعانت الطبقات غير القادرة ضيقًا شديدًا من جراء الغلاء . ولم تؤد بريطانيا ثمن تموين جيوشها وجيوش حلفائها الامريكان وغيرهم نقدًا أو سلعًا ، بل كانت تؤديه طريق البك الأهلي ، بأن كان يصدر من أوراق البنكنوت (العملة الورقية) ، بالكميات التي تطلبها بريطانيا ، ومن هنا بلغت الأرصدة الإسترلينية ، ٤٥٠ مليون جنية خلال الحرب كانت من أهم أسباب التضخم ، وهبوط القيمة الشرائية للنقد ، مما أدى للغلاء الفاحش، وارتفاع تكايف المعيشة . وقد بلغ الرقم القياسي للارتفاع في أواخر الحرب أكثر من ٣٥٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب ، مع إنها لم تزد في إنجلترا عن ١٤٥٪ ، وفي الولايات المتحدة عن ١٥٠٪.

كان إطلاق يد البنك الأهلي في إصدار أوراق النقد ، هو من أهم أسباب التضخم النقدي وتفاقم الغلاء خلال الحرب وبعد انتهائها ، مستغلًا قرار وزير المالية عام ١٩١٦ ، النص على التسامح المؤقت في قيمة الغطاء الذهبي للجنيه ، فصار الإسترليني قاعدة مباشرة للجنيه المصري ، مع تثبيت سعر الصرف بين العملتين . وقد استمر هذا التسامح المؤقت والذي تبرعت به الحكومة ، بدون حق ، في أوائل الحرب العالمية الأولى ، واستمر قائمًا على تعاقب السنين ، وتفاقمت عواقبه في الحرب العالمية الثانية. وتمكنت بريطانيا من تزويد جيوشها وجيوش حلفائها

١- عاصم أحمد الدسوقي: مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦)، ص ص٤٨-٤٩.
٢ - طارق البشري: المرجع السابق نفسه، ص ص٧٦-٧٧.

في مصـــر ، بما احتاجت إليه من ســلع وخدمات من الأســواق المصــرية ، دون أي إجراء ســوى تســليمها للبنك الأهلي أذونات على الخزانة البريطانية ، ليصُــدر ما تريد من أوراق النقد . ومن هنا تفاقمت الأرصدة الإسترلينية ، وحدث التضخم النقدي .[١]

وقد أعلنت بريطانيا تجميد ما تَجَّمعت عليها من ديون ، تمثلت في أرصدة إسترلينيه ، لمصر والهند والعراق ، وقد بلغت ٣٧٥٠ مليون جنيه . وذكرت صـــحيفة التايمز "أن الوفاء بهذه الديون بالطرق العادية، أمر غير مستطاع ، وسوغت تجميد الحكومة لها ، بأنها ليست ديونًا تتسم بالطابع التجاري ، وأنفقت في شراء سلع محلية وأداء أجور خدمات محلية ، فليس عدلًا أن تقاضى كلها من بريطانيا ، وأن سداد هذه الديون كلها يعد عمليًا من ضروب المحال" . وصرح وزير مالية بريطانيا هيو دالتون: "أن هذا الدين المتراكم هو عبء ، وهو جائر لا يطاق ، فلابد من تخفيض قدره الفادح تخفيضًـــا جوهريًا ، إن عاجلًا أو آجلًا ، وخير التخفيض عاجله.. إن بريطانيا قوية ولكن يجب أن يكون من الشواهد على قوتها، رفض تحمل التزامات فوق طاقتها ، وتتجاوز ما يسيغه العدل والحكم الســليم". وبعد هذا صـــرح في مجلس العموم "بأن دين ٤٠٠ مليون جنيه الذي لمصـــر، لا يعترف الشعب البريطاني بأنه دين صحيح من الوجهة الأدبية".[٢]

٣- لقد كان وقع عبء تموين قوات الحلفاء المرابطة في مصـــر شـــديدًا ، على منتجات البلاد وحاصـلاتها أثناء الحرب العالمية الثانية ، ما أدى إلى شح السلع المعروضـة للجماهير المصـرية ، حيث كانت لحاجة جيوش بريطانيا وجيوش الحلفاء ، الأولوية على ما عداها . كما أدى توقف أعمال الشركات الألمانية والإيطالية إبان الحرب ، فضلًا عن الركود في أعمال الموانئ والجمارك ، نتيجة لكســـاد حركة التجارة الخارجية ، وتوقف ورود مســـتلزمات الإنتاج من الخارج ، كما توقفت بعد الحرب الكثير من الشـــركات التي أنشـــئت خلال الحرب ، فتعاظمت أزمة البطالة بين العمال مع انتهاء الحرب ، فكانت محنة كبيرة، حيث وصـــلت البطالة بين عمال مصـــر إلى نحو ١٠٠ ألف عامل[٣]. وكان المصـريون في **عام ١٩٤٥**، يريدون عملًا لعشـرات الألوف من المصـريين ، الذين ســـتســـتغني عنهم القوات البريطانية والأمريكية. كما أرادوا الإفراج عن أرصـــدتهم المجمدة في بريطانيا . فخلال سنوات الحرب اشترت القطن المصري وغيره من المنتجات بالجنيه المصري ، الذي اشترته من البنك الأهلي المصري ، ووضعت الثمن بالإسترليني في لندن[٤].

سبع سنوات حاسمة بعد الحرب وسيطرة شعار الاستقلال والعدالة الاجتماعية:

١- عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩، الجزء الثالث، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩)، ص ص١٤٦-١٤٧.
٢- طارق البشري: المرجع السابق نفسه، ص ص٢٦٢-٢٦٣.
٣- هشام عبد الرءوف: انتفاضة ١٩٤٦ في مصر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٢١)، ص ص٣٩-٤٠.
٤- محسن محمد: سنة من عمر مصر، تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص٢١.

أعاد المناخ السياسي الذي ساد مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، للأذهان نفس مناخ الذي في أعقاب الحب العالمية الأولى . بجانب تزايد فاعلية الطبقة المتوسطة ، ووجود تنظيمات من خارج البرلمان ، كانت تمثل في الثلاثينيات تحديًا شكليًا للنظام فحسب ، لكنها في الأربعينيات أصبحت تشكل تهديدًا خطيرًا له[١]. من جهة أخرى ما أن قاربت الحرب على الانتهاء ، حتى بادر الملك **فاروق** إلى إقالة وزارة الوفد ، في ٨ **أكتوبر عام ١٩٤٤**، ولم يعترض الإنجليز بعد أن لم يعد لهم بها حاجة .

وفي نفس اليوم كلف الملك ***الدكتور أحمد ماهر** رئيس حزب السعديين ، بتشكيل وزارة ائتلافية من أحزاب الأقلية : الأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية والحزب الوطني بجانب السعديين . وكان أول عمل للوزارة الجديدة التي تشكلت ، إطلاق سراح المعتقلين ، ومعظمهم من معارضي حزب الوفد ، **مثل على ماهر ، ومكرم عبيد** ، وبعض الشبان الذين عرفوا بمناوأتهم للوفد ، والعمال الذين طبعوا الكتاب الأسود، ولكنها استبقت الأحكام العرفية والرقابة على الصحف والمطبوعات . وقد اضطرت لإلغاء الأحكام العرفية في ٨ **يناير ١٩٤٥** ، كما اضطرت لإلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات ، وإباحة الاجتماعات ومنع الاعتقال في ٩ **يونية ١٩٤٥**.

ومع رفع الرقابة على الصحف ، طغت على الفور المسألة الوطنية ، وتراكمت الأهداف الوطنية مع فساد **معاهدة ١٩٣٦**، مع الشعور بالكبت زمن الحرب ، مع الرغبة في استغلال الظروف الجديدة ، مع نظرة شاملة لشعوب العالم ترنو لإعادة بناء عالم جديد ، تسوده الحرية والإخاء ، مع حذر تقليدي من مؤامرات المستعمرة لترسيخ أقدامه .[٢] وكان **صيف ١٩٤٥** ساخنًا على الصعيد السياسي ، فقد انتهت الحرب العالمية رسميًا ، وكانت الحركة الوطنية المصرية ، تنتظر أن تتجاوب بريطانيا مع مطالبها ، بعدما قدمت مصر من خدمات للحلفاء أثناء الحرب ، وأصبح شعار المرحلة الاستقلال والعدالة الاجتماعية، فنشطت في الحركة السياسية المصرية تيارات جديدة ، في أعقاب الحرب .

ففي **الثلاثينيات** بدأ تحول في الحركة السياسية ، الذي ينادي بنبذ الحزبية ، تمثل في **جماعة مصر الفتاة** ، بزعامة **أحمد حسين** التي تأسست عام **١٩٣٣**، ونشأت **جماعة الإخوان المسلمين** بزعامة **حسن البنا** التي تأسست عام **١٩٢٨** . **أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد انقسمت الحركة الوطنية بين الشيوعيين والإخوان المسلمين .** حيث كان الإخوان المسلمون ، قد أصبحوا منافسًا شعبيًا حقيقًا وحادًا للوفد ، ليس في صفوف الطبقة الوسطى فقط ، بل أيضًا في الجامعة ، وفي أعماق الريف المصري. وكانت السياسة المصرية في نهاية الأربعينيات ، تتجه نحو العنف والفوضى

---

١ - د. محمود متولي: المرجع السابق نفسه، ص٢٠.
٢- طارق البشري: المرجع السابق نفسه ص ص٨٣ - ٨٩.

والثورة ، وإلى جوار مصر، كانت فلسطين تقترب من الانفجار ، ومن الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى[١].

وقد حدث تطور كان له تأثير كبير في الفكر السياسي لما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو نشأة حلقات ماركسية في شتاء ١٩٤١-١٩٤٢ في القاهرة والإسكندرية ، كانت نواة الحركة الشيوعية في مصر . وبلغ عددها نحو عشرين مجموعة متغيرة الأسماء والنشرات . وفي عام **١٩٤٢** تكونت "الحركة المصرية للتحرر الوطني" و"منظمة اسكرا"، ورأس الأولى هنري كوريل ورأس الثانية هليل شوارتز[٢]. كذلك كانت هناك مجموعة يقال لها "الخبز والحرية" بقيادة مارسيل إسرائيل ، الذي كان أول شيوعي مصري يتصل بالشيوعيين في البلاد العربية ، فقبل الحرب العالمية الثانية مباشرة ، ذهب إلى لبنان حيث التقى بفرج الله الحلو ونيقولا شاوي ، وهما قياديان في الحزب الشيوعي اللبناني في ذلك الوقت، والتقى مارسيل إسرائيل مع شاوي بعضو في الحزب الشيوعي الفرنسي وخالد بكداش ، وقام الجميع بحثه على تعميق نشاط الحزب ، بين الفلاحين والمثقفين المصريين [٣].

كان أغلب الذي يتولون الحركة الشيوعية في مصر في نشأتها من أصول أجنبية ، كما كان الدور القيادي الذي يلعبه اليهود في الحركة الشيوعية ، محرجًا لكل من اليهود غير الشيوعيين، والشيوعيين غير اليهود.* ٤وبرغم أن الحركة الشيوعية سارت مع بداية عام **١٩٤٧** في طريق التوحيد ، حيث قام اندماج بين الحركة المصرية للتحرر الوطني ومنظمة الشرارة (إسكرا) في الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني (حدتو) ، لكن ما لبثت أن واجهت موجة جديدة من الانقسام في أواخر العام ذاته . وبقي هذا التفكك في الحركة الشيوعية إلى أواخر عام **١٩٥٢** . وعلى أنه من بين العدد الكبير من التنظيمات ، كانت التنظيمات الأساسية في الحركة الشيوعية في هذه الفترة ثلاثة هي : **الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني وهو ما بقي من هذا التنظيم بعد الانقسامات ، والحزب الشيوعي المصري ، وقد ظهر عام ١٩٤٩ تقوده عناصر جديدة ، وطليعة العمال والفلاحين وهي المجموعة التي كانت تصدر صحيفة الفجر الجديد عام ١٩٤٥**[٥].

١- بشير موسى نافع: الإسلاميون، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠)، ص ص٤١-٤٢.
٢- طارق البشري: المرجع السابق نفسه، ص١٥١.
3- Mohamed Heikal : Sphinx And Commissar, The Rise And Fall Of Soviet Influence in the Arab World, (London: Collin's Place, 1978), p45
* فقد أدى ذلك إلى تأييد الاتهام الموجه إلى الشيوعية ، بأنها نظرية أجنبية مستوردة ، وعلاوة على ذلك ظل الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، سببًا في غضب العالم العربي ورعبه . وقد حاول الشيوعيون اليهود ، أن يحتجوا بأن الاستعماريين الصهاينة كانوا يهودًا فقراء ، أراد أغنياء اليهود الذين استوعبتهم أوروبا التخلص منهم ، حتى يشعر العمال العرب بالتضامن معهم . لكن أغنياء اليهود في مصر كانوا يخشون ، أن تثير الأحداث في فلسطين المشاعر المضادة للسامية في البلدان المجاورة، ولعد الحرب العالمية الثانية ، تبين أن أحد هؤلاء اليهود يوسف قطاوي باشا، دفع مبالغ كبيرة لبعض أعضاء اتحاد الطلبة، ليمتنعوا عن أي ربط بين الموقف في مصر وما يحدث في فلسطين
4-Mohamed Heikal: Op.cit, pp44-46.
٥ - طارق البشري: المرجع السابق نفسه، ص ص٥٠٢-٥٠٤.

يرى الأســـتاذ **عبد الرحمن الرافعي** أن الحركة الوطنية ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، **تكاد تنحصر في الدور الطلابي ، الذي انفرد بالإضرابات والمظاهرات . بعكس الحال في ثورة ١٩ ، فالطبقات العليا آثرت الدعة ، ولم يشـارك الفلاحون ، ولم يضـرب الموظفون كما حدث في ثورة ١٩ ، ولا العمال ، ولا التجار ، ولا أصحاب المهن الحرة . واكتفى المحامون بالإضراب بضعة أيام متفرقة ، لمناسبات محدودة ثم عادوا لأعمالهم اليومية .**

ويرى أن هذه النكسـة ترجع إلى السـياسـة التي انتهجها الوفد ، منذ أن دب فيه الفسـاد[١]. فقد ترك **مصطفى النحاس** أصهاره وأنصاره الأقربين ، يستغلون النفوذ ، ويثرون بطرق غير مشروعة ، وأسرفت وزارته في المحسوبيات ، والاستثناءات في مختلف الدواوين والوزارات . كما استغل الأحكام العرفية في اعتقال خصومه والإساءة إليهم . فاعتقل على ماهر في حرم مجلس الشيوخ سنة **١٩٤٢** ، واعتقل **مكرم عبيد** وبعض أنصاره **عام ١٩٤٤**، ومنع الصحف من نشر آراء المعارضين ومقالاتهم ، واعتقل بعض الضـــباط وبعض المدنيين لمجرد الاشـــتباه . ومن جهة أخرى اســـتغل المحامون الوفديون هذا النظام ، فسـعوا بالوسـاطات في القضـايا العسـكرية ، لإخراج المتهمين في هذه القضـــايا ، أو إلغاء الأحكام الصـــادرة أو تخفيفها ، وصـــارت المحاكمات وما اتخذت فيها من وساطات غير مشروعة ، مغنمًا كبيرًا لهم، ومصدرًا لثرائهم .

وقد اختلف الحال عن اسـتجابة القوى السـياسـية **لانتفاضـة الطلبة عام ١٩٣٥**، ونتج عنها تشـــكل جبهة وطنية نتج عنها **عودة دســـتور٢٣ ومعاهدة ٣٦** . وإن لم تتحقق الأهداف فيما يتعلق بتطوير نظام الحكم نحو ديموقراطية حقيقية ، وتخفيف سطوة الاحتلال على البلاد [٢].

مع بداية العام الجامعي ٤٥-١٩٤٦ دعا الطلاب اليســـاريون في ٧ أكتوبر إلى عقد مؤتمر عام ، لمنـاقشـــة الموقف الطلابي إزاء المســـألة الوطنيـة ، في مواجهـة تجدد تبـادل المذكرات الإنجليزية المصـــرية[٣]*. وفي اليوم الســـابق على المؤتمر عقد الإخوان المســـلمون اجتماعًا بدا كمناورة ، قدموا فيها مذكرة إلى الحكومة باسـم "أرض مصـر الخضـراء" ، طرحوا فيها أراءهم حول القضـــية الوطنية ، وقد دعا اجتماع ٧ أكتوبر ١٩٤٥ ، إلى إقامة لجان وطنية للطلاب في الكليات المختلفة بالجامعة ، وقد طالب ممثلو الإخوان أن يقر المؤتمر ، القرارات التي اتخذوها

١- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق نفسه، ص ص١٦٢-١٦٣.
٢- المرجع السابق نفسه، ص ص١٢٢-١٢٣.
٤- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق نفسه، ص ص٥٧-٥٨.
* تلقى أحمد ماهر من الحكومة الأمريكية ما يفيد بأن دول الحلفاء ، ستعقد مؤتمرًا في سان فرنسيسكو لأنشاء منظمة الأمم المتحدة ، وأن على الدول التي تشـترك في هذه المنظمة ، إعلان الحرب على خصـوم الحلفاء قبل ١٥ مارس ١٩٤٥. ودفع أحمد ماهر حياته ثمنًا لهذه الخطوة . ورأس محمود فهمي النقراشـــي الوزارة الائتلافية التي وقعت ميثاق الأمم المتحدة . بعد ذلك تبادلت حكومة النقراشـــي مع الحكومة البريطانية في ديســـمبر١٩٤٥، مذكرات حول طلب إعادة النظر في معاهدة ٣٦ لمرور ١٠ سـنوات عليها وتغير الظروف . ولم ترض الصـحافة الوفدية عن الرد البريطاني ، فتلت ذلك اضطرابات في القاهرة والإسكندرية قام بها الطلاب ، واستقال أعضاء الكتلة الوفدية في الوزارة ، فقدم النقراشي استقالته .

في اليوم الســابق ، لكن المؤتمر لم يســتجب لطلبهم ، وكانت النتيجة حدوث شــرخ في علاقتهم بالطلاب اليســاريين . وفي ديسمبر عقد اجتماع ضم ممثلي كل تكتلات الحركة الطلابية في محاولة لتوحيد الحركة . وتم انتخاب لجنة تنفيذية من مؤيدي الوفد. و**في ٢٦ يناير ١٩٤٦** ضــم الطلبة صــفوفهم للقيام بعمل موحد ، يدفعهم الغضــب من رد بريطانيا المائع على مذكرات الحكومة المصــرية . وفي **٩ فبراير١٩٤٦**، اندفع آلاف من طلاب المدارس الثانوية بالقاهرة إلى الحرم الجامعي ، حيث كان هناك حشد ضخم من الطلاب ، يستعدون للخروج في مسيرة عبر الطريق المعتاد ، قاصــدين عبور النيل عبر كبري عباس ، وعندما وصــلوا إلى الكوبري ، إذ بهم يجدونه مفتوحًا ، فقام عدد من الطلاب بإغلاقه مرة أخرى ، وبدأ المتظاهرون في العبور ، إلا أن البوليس أصــر مرة على فتحه ، بينما الطلاب مازالوا يعبرن الكوبري ، فسقط عدد من الطلاب في النهر ، وجرح نحو ٨٤ طالب . وخرجت مظاهرات متفرقة في نفس اليوم في القاهرة، وفي الأيام التالية في الإسكندرية ومدن أخرى بالدلتا. **وفي ١٥ فبراير** تم تعيين وزارة جديدة برئاسة **إسماعيل صدقي** ، خلفًا لوزارة **النقراشــي** باشــا ، إثر أحداث مظاهرات الطلبة وحادث كوبري عباس . وفور توليه المنصب ، أصدرت اللجنة التنفيذية - المنتخبة حديثًا – بيانًا جاء فيه : "مازال الغرض من نضالنا قائمًا ، إذ ينبغي أن تكون المفاوضات مشروطة ، بأن يصدر الجانب البريطاني إعلانًا رسميًا ، يعترف بحقنًا الطبيعي في الجلاء ووحدة وادي النيل . فلم يكن نضــالنا والدم الذي أرقناه من أجل البلاد ، للإطاحة بحكومة وإبدالها بغيرها ، وإنما من أجل الغرض النبيل نتمســك به". **وشــهدت الفترة ١٧ - ١٩ فبراير لأول مرة ، محاولة جادة للاندماج بين حركة الطلبة وحركة العمال، كان الطلاب اليســاريون هم المحركون الأســاســيون لها . ونجحوا فعليًا في تشــكيل "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال"، ورفض الطلاب من الإخوان المسلمين ومعهم مجموعة أخرى الانضمام للجنة ، وأسسوا لجنة أخرى باسم "اللجنة القومية للطلبة"**.

اللجنة الوطنية للطلبة والعمال : دعت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، إلى إعلان يوم **٢١ فبراير١٩٤٦** يومًا للجلاء ، كما دعت إلى الإ ضــراب العام لجميع هيئات الشــعب وطوائفه . **وفي ٢١ فبراير كانت الاســتجابة لهذا البيان كبيرة، إذ خرجت مظاهرات ضــخمة في العديد من المدن . ففي القاهرة تدفق عشــرات الألوف من الموطنين ، طلابًا وغير طلاب إلى المدينة . وحيث أن كوبري عباس لم يفتح هذه المرة ، فقد اســتطاع الطلاب عبوره والتدفق إلى وتظاهروا في قلب العاصمة ، وعندما وصل الطلاب إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير) ، قابلتهم الحامية البريطانية ، فبدأوا في إحراق أســوار الثكنات ، وردًا على ذلك اندفعت نحوهم أربع مركبات حربية بريطانية ، وفتحت عليهم وابلًا من الرشاشات ، ووفقًا لأكثر التقديرات دقة ، قتل ثلاثة وعشرون متظاهرًا ،**

وجرح حوالي مائة وعشرون .[١] لم تستمر اللجنة الوطنية للطلبة والعمال إلا بضعة أشهر .[٢] لكن **كلمنت أتلي** رئيس الوزراء البريطاني أعلن في **٨ مارس ١٩٤٦** عزم القوات البريطانية **عن الانسحاب من القاهرة والدلتا ، وتمركزها بدلًا من ذلك في القاعدة البريطانية في منطقة قناة السويس ، وكانت تلك أحد الآثار الهامة والمباشرة لانتفاضة ١٩٤٦.**

استأنفت الحركة الطلابية نشاطها **مع بداية العام الدراسي ٤٦-٤٧** ، بالرغم من الإجراءات القمعية التي اتخذتها الحكومة . **وفي ١٦ نوفمبر** عقد اجتماع في جامعة القاهرة ، أنشأ جبهة وطنية طلابية أصدرت نداءً ، يدعو إلى قطع المفاوضات مع البريطانيين وإلغاء معاهدة ٣٦ . وحدثت موجة من الصدامات العنيفة بين الطلبة والبوليس على مدى شهر نوفمبر ، اضطرت الحكومة إلى إغلاق جامعتي القاهرة والإسكندرية **في ٢٨ نوفمبر** . وأسهم فشل الجولة النهائية من المفاوضات المصرية الإنجليزية ، بالإضافة إلى المعارضة الطلابية لمقترحات **صدقي - بيفن** ، في **إسقاط حكومة صدقي** . وفي **ديسمبر ١٩٤٦** تولى **النقراشي** باشا رئاسة الوزارة مرة ثانية . وكان الأثر الأكثر أهمية لانتفاضة **١٩٤٦** الطلابية ، وما تلاها من اضطرابات طلابية هو **فتح ملف معاهدة ١٩٣٦** .[٣]

الإخوان المسلمون واستخدام العنف:*

عهد **حسن البنا** بقيادة **النظام الخاص** إلي **صالح عشماوي** ، وكان آنذاك وكيلا للجماعة ، وحظي **محمود عبد الحليم** بمساحة تنفيذية واسعة ، في بداية إنشاء هذا التنظيم ، فقد كان مندوبا عن الطلبة في القاهرة ، واستطاع أن يجعل من الطلاب ، العنصر الأساسي في تكوين هذا **التنظيم العسكري**، الذي تم تقسيمه لمجموعات عنقودية صغيرة لا تعرف بعضها ، مع تلقينهم برنامجا إيمانياً وروحياً مكثفاً، إضافة إلي دراسة مستفيضة للجهاد في الإسلام ، وكذلك التدريب علي استعمال الأسلحة ، والأعمال الشاقة والمبالغة في السمع والطاعة في المنشط والمكره وكتمان السر . غير أن **محمود عبد الحليم** ترك هذه المسئولية بعد أن عهد إلى **عبد الرحمن السندي** في عام **١٩٤٢**.

وعن النظام الخاص الذي كان عضوًا فيه ، يقول الشيخ حسن الشافعي : "كان له دور مجيد في حرب فلسطين ، أما أعماله الداخلية فقد كان أكثرها أخطاء سياسية ، أو مخالفات شرعية". ويضيف: "لقد طهر الله يدي من الدماء ، ماذا يكون موقف الشخص العادي ، عاملًا كان أو فلاحًا أو

١- د. احمد عبد الله: المرجع السابق نفسه، ص٨٦.
٢- المرجع السابق نفسه، ص٩١.
٣- د. احمد عبد الله: المرجع السابق نفسه، ص ص٩٤-٩٦..
* كان هذا التنظيم شبه العسكري متواكب مع التنظيمات التابعة للكثير من الأحزاب السياسية في ذلك الوقت مثل تنظيم القمصان الزرقاء التابع لحزب الوفد وتنظيم القمصان الخضراء التابع لمصر الفتاة .

طالبًا مثلًا، إذا جاءه أمر بقتل فلان ، دون أن يستطيع أن يعرف السبب في استباحة دمه ، إذا كنت وأنا الطالب الأزهري - على استعداد في وقت من الأوقات لتلبية ذلك الأمر ! ! سؤال أرقني"[١].

ويقول **خالد محمد خالد•**: "الذي يعنينا ونحن نشجب هذا **التنظيم السري** ، كان البند الثاني من حيثيات تشكيله ، هو قتال الذين يخاصمون الدعوة ويحاولون تعويق سيرها، فلقد أسرف النظام الخاص في هذا السبيل إسرافًا ، كان السبب الأوحد في تدمير الإخوان من الداخل ، وكان السبب الأوحد في فقد الإخوان أثمن ما يملكون ، وهو حياة الأستاذ المرشد ، الذي ذهب في معركة ثأر شرسة وضارية".

ويضيف: **"كانت أولى جرائم النظام الخاص اغتيال أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء** - بعكس ما هو شائع من أن قاتله **محمود العيسوي** ينتمي للحزب الوطني – بسبب إسقاط حسن البنا في انتخابات مجلس النواب ، بذريعة وهمية وهي إعلان الحرب وهو قرار شكلي . وقد كان التنظيم السري بارعًا في التنكر. فهو بعد تدريب أعضائه على كل أفانين الإرهاب ، يأمر بعضهم أن يلتحق في الأحزاب أو الجماعات ، حتى اختير يومًا لعمل من أعمال الاغتيال أو الإرهاب، لم يبد أمام القانون أو الرأي العام من أعضاء الإخوان ، ناهيك عن التنظيم السري ذاته . وبعد مقتل **الدكتور ماهر** ، قتل النظام الخاص السري **القاضي الخازندار** ، بسبب حكمه بثلاث سنوات على اثنين من الإخوان ارتكبا عملًا إرهابيًا .

وتوالت عمليات النسف والترويع في دور السينما ، وأقسام البوليس ، والشركات ، وعلى رأسها شركة الإعلانات الشرقية . وفيما بعد محاولة نسف محكمة الاستئناف في باب الخلق ، ومن بعد ألقيت قنبلة من فوق سطح كلية طب القصر العيني ، فقتلت **اللواء سليم زكي** حكمدار العاصمة . وبعد ذلك ضبطت الشرطة بالمصادفة سيارة جيب ، وجدوا بها أسماء التنظيم ، وكثرة كاثرة من القنابل والمسدسات والمواد الناسفة ، **وفي ديسمبر عام ١٩٤٨ أصدر النقراشي قرارًا بحل الجماعة ومصادرة أملاكها وأموالها ، فقام النظام الخاص باغتياله .**

ونشرت جريدة المصري كلمة **لحسن البنا** ، تحت عنوان (**ليسوا إخوانًا .. ولا مسلمين**) ، مما أدى إلى اعتراف القاتل **عبد المجيد أحمد حسن** ، أنه من الإخوان المسلمين ، وأنه من النظام الخاص الذي اختاره لهذه المهمة ، وذكر أسماء الذين كلفوه بها ، وأن الذى أفتى له بذلك وهو الشيخ سيد سابق"[٢].

١- حسن الشافعي: حياتي في حكاياتي، (تونس: دار الغرب الإسلامي، ٢٠١٥)، ص٧٦.

• وقد كان صديقًا لجماعة الإخوان المسلمين ، حتى أنه قال إنه كان يعتبر نفسه عضوًا بها من منازلهم.

٢- خالد محمد خالد: في مذكراته، قصتي مع الحياة، (القاهرة: المقطم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ص٢٨٠-٢٨٥

وفي **يناير ١٩٤٨** عثرت قوات الأمن على ١٦٥ قنبلة وصـندوقًا للأسـلحة ، في منطقة من جبل المقطم بضـواحي القاهرة . وقد تم الاسـتيلاء على الأسـلحة بعد معركة بين الشـرطة وشـباب الإخوان المسلمين ، الذين ادعوا فيما بعد أن الأسلحة كانت في طريقها إلى فلسطين . وكان من بين المقبوض عليهم السـيد فايز، أحد قادة النظام الخاص ، ومن المرجح أنه حتى ذلك الحين ، لم تكن أجهزة الدولة على معرفة وثيقة بالنظام الخاص وقياداته . وفي **٢٢ فبراير ١٩٤٨** اغتال عضـوين من النظام الخاص للإخوان المسـلمون القاضـي أحمد الخازندار، وهو في طريقه إلى عمله ، ثأرًا للأحكام التي أصدرها ضد العناصر الإخوانية .

وما أن اندلعت حرب فلسـطين حتى بدأت سـلسـلة من التفجيرات قام بها الإخوان ، **نسـفت مساكن في حارة اليهود ، ومحلات وشيكوريل وأوريكو وبنزيون وجاتينيو وشركة الدلتا الشرقية ، ودمر مركز ماركوني للبرق والتلغراف ، وشـركة الإعلانات الشـرقية ، وأجزاء من حارة اليهود مرة ثانية ، واسـتمرت التفجيرات من شـهر مايو حتى نهاية العام ، وفي أكتوبر ١٩٤٨** اكتشـف رجال الأمن مخبأً للأسلحة والذخيرة ، في مزرعة **الشيخ محمد فرغلي** ، أحد قادة النظام الخاص . وفي ١٥ نوفمبر **عام ١٩٤٨** اشـتبه أحد رجال الأمن في سـيارة جيب بدون أرقام ، تقف أمام أحد المنازل، فضـبطت السيارة وألقي القبض على راكبيها ، اللذين حاولوا الهرب ، حيث وجد بها كمية كبيرة من المتفجرات والأوراق ، حيث عثر البوليس السـياسـي بها ، على الكثير من أسـرار النظام الخاص.

وفي يوم ٨ ديسـمبر ١٩٤٨ أصـدر **النقراشـي** باشـا الأمر العسـكري يحل **جمعية الإخوان المسلمين** وجميع شعبها ومصادرة أموالها . **وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨** قام **عبد المجيد حسن** عضو النظام الخاص ، باغتيال **النقراشـي** باشـا رئيس الوزراء . وفي **١٢ يناير ١٩٤٩** فوجئ الجميع بمحاولة جديدة من النظام الخاص ، لتفجير محكمة الاسـتئناف ، حيث يحتفظ بأوراق معظم قضـايا الإخوان ، بما في ذلك قضية اغتيال **النقراشي** .[١]

وفي **١٢ فبراير ١٩٤٩** اغتيل **الشيخ حسن البنا** ، كما بدأت عمليات اعتقال واسعة وتعذيب وحشي، قام بها **إبراهيم عبد الهادي** باشا ، الذي خلف **النقراشي** باشا .[٢]

ولقد كان آخر ما سـمعه الدكتور **عبد العزيز كامل** - وزير الأوقاف الأسـبق وعضـو مكتب الإرشاد- من **حسن البنا** ، هو أمل أن ينجو من المحنة - التي بدأت بمقتل القاضي **الخازندار** وانتهت بمقتل **حسـن البنا** نفسـه - بمائة شـاب يتفرغ لتربيتهم تربية إسـلامية ، ينصـرون بها دين الله ، ليلقى ربه بهم فيجادلوا عنه يوم القيامة[٣]. ويذكر **عبد العزيز كامل** : "أن ما اسـتخلصـه حسـن البنا من أن

١- بشير موسى نافع: المرجع السابق ذكره، ص ص٤٣-٤٨.
٢- المرجع السابق ذكره، ص٤٩.
٣- دكتور عبد العزيز كامل: في نهر الحياة، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٦)، ص٩.

حصـاد العمر الطويل ، آلاف الشُّـعب، وآلاف المعسـكرات ، وآلاف الحفلات، والجرائد والمجلات والمنشورات ، تركَّز عنده في مائة شاب يلقى الله بهم". وتصدر عنه بعد مصرع **النقراشي** وثيقته الخطيرة: (ليسوا إخوانًا وليسوا مسلمين)[١]. ويضيف **كامل** ، كان من آخر أحاديث **الشيخ حسن البنا** الأخيرة التي سـمعها منـه " لقد كلمني من أثق فيهم من كبار العاملين في العالم الإسـلامي ، ونصحوني بالاتجاه إلى التكوين والتربية .[٢]

ويضيف **عبد العزيز كامل** عن نفسه : "كنت كثيرًا ما أدعو إخواني وأبنائي إلى العناية بالعلم ، والمنهجية ، والتخطيط الطويل الأجل ، حتى أصبح هذه – وآسفًا أن أقولها – مثار دعابة قد تصل إلى شـيء يقرب من السـخرية المهذبة . وأخذت أسـتعيد الخطب العريضـة الرنانة ، والقوالب المحفوظة، وأخذت أسـتعيد التبسـيط والتسـطيح لقضـايا الحياة ، وقضـايا الإسـلام . كأن الإخوان أصبحوا يمتلكون المفاتيح السحرية لحل قضايا العصر؛ فقضايا الاقتصاد تحل في كلمات ، قضايا الاجتماع تحل في كلمات، المشكلة السياسية تحل في كلمات، الشورى تحل في كلمات .. هكذا بكل بساطة يمكن أنتحل قضايا الحياة !! . واستطاع هذا التبسيط أن يجتذب الكثير من الشباب".[٣]

كان واضحًا أن الإرهاب الذي نشرته عمليات الاغتيال والتفجيرات ، التي قامت بها الإخوان المسـلمون، خلال النصـف الثاني من الأربعينيات ، كانت مثير لذعر الحكومات ووزراء الداخلية . فوزير الداخلية **مرتضـى المراغي** - في وزارتي **على ماهر ونجيب الهلالي** اللتين جاءتا ، بعد إقالة وزارة **النحاس** باشا إثر حريق القاهرة – والحوار التالي بينه وبين **على ماهر** رئيس لحكومة ، يعبر عن ذلك ، حيث يذكر **المراغي** : "كنت جالسًـا في مكتبي فدق جرس التليفون ، وكان المتحدث **على ماهر** صـائحًا : يا أخي أنت تقبض على الإخوان المسـلمين الأبرياء بغير ذنب ، وقطع المكالمة . فأيقنت أن في مكتبه جماعة الإخوان المسـلمين ، وأيقنت أنه يريد يوغر صـدر الإخوان عليّ ، فاسـتدعيت مدير الأمن وطلبت منه إحضـار كشـوف المقبوض عليهم ، وراجعتها ولم أجد فيها إلا عشـرة من جماعة الإخوان ، قبض عليهم على إثر حريق القاهرة ، بأمر السـلطة العرفية ، وقد صـادق **علي ماهر** بصـفته الحاكم العسـكري العام ، على قرار القبض ووقع عليهم . وتوجهت إلى مكتب **علي ماهر** ولم يخب ظني ، فقد كان في مكتبه عددًا من كبار جماعة الإخوان . فوجئ بدخولي عليه ، ولكنه ابتسم وقال هل جئت لتحل المشكلة ؟ فقلت له المشكلة تحلها أنت وليس أنا ، إنك أنت الذي صـادق على أمر القبض وهذا توقيعك ، تفضـل الآن بالإفراج عنهم ، فرد على : إنك أنت الذي أشـار بالقبض عليهم ، فأجبته: لسـت أنا وإنما النيابة التي اتهمتهم . فقال لي قدم لي مذكرة بحالتهم ،

١- دكتور عبد العزيز كامل: المرجع السابق ذكره، ص٥٩.
٢- المرجع السابق ذكره، ٥١.
٣- المرجع السابق ذكره، ص٦٩.

فقلت له : لن أقدم مذكرة ، وهذا هو الكشف أمامك لتتصرف فيه ، ولكن أقول لك شيئًا واحدًا ، إنك تريد أن تحرض جماعة الإخوان ضدي . وخرجت إلى مكتبي وكتبت استقالة ."[١]

ويقول **كريم ثابت** المستشار الصحفي للملك **فاروق**: "مضت وزارة **إبراهيم عبد الهادي** ، في الحرب التي شنتها على الإخوان المسلمين ، منذ عهد وزارة **النقراشي** ، ويضيف : لم أر الملك فزعًا إلا في مناسبة واحدة ، يوم مقتل **النقراشي** . فقد خشي الرصاصات التي أطلقت في وزارة الداخلية وقتلت رئيس الوزراء ، أن تكون بداية ثورة في البلاد يشعلها الإخوان"[٢]

في أعقاب اغتيال **حسن البنا** ، لم يتوافق قادة الإخوان ، على اختيار أحدهم مرشدًا خلفًا له ، فاختاروا المستشار **حسن الهضيبي** مرشدًا من خارج الجماعة قي عام ١٩٥١. وعندما طلبوا منه أن تلتقط له الصور ، مع أفراد النظام الخاص المفرج عنهم ، بعد عودة الجماعة من الحل ، قال : "إنني لا أقف بين سفاحين وقتلة".[٣]ولم يخف **الهضيبي** منذ البداية معارضته لوجود تنظيم مسلح للجماعة ، ورغبته في حل النظام الخاص . وهو ما أثار عداءً بين **الهضيبي** ومن اِلتَف حوله من قيادات الإخوان من جهة ، وقيادة النظام الخاص من جهة أخرى . وقد كان **للسندي** أنصار في صفوف الإخوان الأولى ، مثل الأزهريين **الشيخ سيد سابق والشيخ محمد الغزالي** ، والمرشح السابق لقيادة الجماعة **صالح عشماوي** .[٤]

وعندما قامت حكومة الوفد **بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١**، أكد المرشد الثاني **حسن الهضيبي** موقفه من الكفاح المسلح•، بمقال نُشر في جريدة الجمهور المصري في ١٥ أكتوبر عام ١٩٥١، مفاده أن أعمال العنف لا تُخرج الإنكليز من البلاد . وقال الهضيبي مخاطباً الإخوان «اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم». ورد عليه الأستاذ خالد محمد خالد بمقال، ونُشر ذلك في «روز اليوسف» بعنوان: «**أبشر بطول سلامة يا جورج**»، نعى فيه على الإخوان موقفهم المتخاذل، وذكر موقف المرشد العام ، في الوقت الذي منع الإخوان مقاومة الإنكليز وقتلهم، استباحوا قتل أحمد ماهر، والنقراشي، والخزندار[٥].

عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن وموقف مصطفى النحاس: أعلن **النقراشي** في **٢٥ يناير ١٩٤٧** أمام مجلس الشيوخ ، قرار الذهاب إلى مجلس الأمن ، وسافر الوفد الذي سيعرض

١- أحمد مرتضى المراغي: غرائب من عهد فاروق وبداية الثورة المصرية، مذكرات آخر وزير داخلية قبل الثورة، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩)، ص ص١٢٠-١٢١.

٢- كريم ثابت: مذكرات كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق نهاية الملكية، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠)، ص٢٢١.

٣- علي عشماوي: التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، مذكرات علي عشماوي أحد آخر قادة النظام الخاص، (القاهرة: دار الهلال، ٢٠١٤)، ص ص٧٣-٧٤.

٤- بشير موسى نافع: المرجع السابق نفسه ، ص٥٤ وص٥٧.

• طبعًا هذا يختلف عن موقف شباب الإخوان الذي شارك في الكفاح المسلح بالقناة.

5- https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/405175.aspx

القضـية في مجلس الأمن إلى نيويورك في **٢٢ يوليه ١٩٤٧** ، وكانت حصـيلة الموقف في مجلس الأمن ضد مصر[١].

وحين عرضـت مصـر شـكواها ضـد إنجلترا على الأمم المتحدة ، لم تقبل بسـبب ، الادعاء البريطاني بأن لمصر أطماعًا في السودان ، وأنها ترفض الاعتراف السودانيين في تقرير المصير. وأن مصـدر النزاع هو تمسـك الإنجليز بالدفاع عن حقوق السـودانيين في تقرير المصـير، وأنه لا نزاع بين مصـــر وبريطانيا حول مبدأ المفاوضـــات ولا حول مبدأ الدفاع المشـــترك ، وأن النزاع ينحصـــر فقط فيما أثير عن الســـودان ، وأن الجلاء متفق عليه في مشـــروع موقع عليه بالأحرف الأولى.[٢]

وعندما سـافر **النقراشـي** لعرض القضـية على مجلس الأمن ، أرسـل **النحاس** باشـا برقية إلى سـكرتير عام الأمم المتحدة ، وأخرى إلى رئيس مجلس الأمن ، يشـكك في موقف النقراشـي باشـا ومصـداقيته ، وذكر فيها "أن الحكومة تتصـرف وفقًا لما تمليه مصـالح سـياسـية رجعية وإقطاعية - سياسية رفضـها ولايزال يرفضـها بكل قوته شعب وادي النيل ، وأن شكوى الحكومة إلى المجلس لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية". [٣]

غياب المسـألة الاجتماعية في برامج الأحزاب الليبرالية : تشـترك الاحزاب الليبرالية جميعا التي تشـكلت بعد **ثورة ١٩** ، في غياب البرامج السـياسـية التي تعالج مشـاكل المجتمع وترسـم اطار السياسات الاجتماعية اللازمة لحلها . فقد جاءت هذه الأحزاب من النخبة البورجوازية ، فلم تهتم إلا برعاية مصـالحها الذاتية ، على حسـاب مصـالح الجماهير الشـعبية ". وجاءت المقترحات الخاصـة بالإصلاح الاجتماعي من عناصر لا تنتمى إلى تلك الاحزاب ؛ ولقيت مقاومة شديدة من جانبهم مثل : الاقتراحات الخاصـة بالإصـلاح الزراعي ، وتوفير الرعاية الصـحية للفلاحين ، وحماية الملكيات الصـغيرة ، والتعليم الإلزامي ، وغيرها . ولم تصـدر التشـريعات العمالية التي صـيغت خلال تلك الحقبة ، الا تحت ضـغط الحركة العمالية ، وبصـورة تقل كثيرا عما كان يطمح اليه العمال ٠ وحتى تلك التشريعات الهزيلة ، تضمنت النص على عدم سريانها على عمال الزراعة ، زيادة في الحرص على مصـالح كبار الملاك ، الذين يجلس ممثلوهم في سـدة الحكم٠ ويشـغلون مقاعد البرلمان ممثلين لمختلف الاحزاب السياسية .

وفي ظل ذلك النظام السياسي ، أُخْلِيَت ساحة البرلمان والسلطة التنفيذية ، للشريحة العليا من البورجوازيـة المصـــريـة من كبار الملاك الزراعيين وأصـــحـاب الأعمـال ، فعملوا من خلال الهيئتين التشريعية والتنفيذية على رعاية مصالحهم الطبقية الضيقة وحدها . ووقفوا سدًا منيعًا ،

١- طارق البشري: المرجع السابق نفسه، ص٢١٤.
٢- المرجع السابق نفسه، ص٢١٥.
٣- المرجع السابق نفسه، ص٢٢٩.

في وجه دعوات الاصلاح ، التي روج لها بعض من تميزوا ببعد النظر ، من مثقفي نفس الشريحة الاجتماعية . فرفضوا المقترحات التي قدمت لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية ، التي تفاقمت خلال تلك الفترة ، ورأوا أن ابقاء الطبقات الفقيرة تعانى الفقر والجهل والمرض (ثالوث المسألة الاجتماعية عندئذ) أضمن لمصالحهم، فتقاعسوا عن محاولة ايجاد حلول للمسألة الاجتماعية التي ازدادت تفاقما ، وأدى ذلك إلى استفحال مظاهر الرفض الاجتماعي التي قوبلت - دائما - بالقمع من جانب السلطة [١].

يقول **محمد على علوبة باشا** : "نحن على أبواب خطر داهم ، المصريون يتكاثرون ، وأراضينا الزراعية ضاقت بنا ، ومستوى المعيشة يهبط من سنة إلى أخرى . وقد قدر دخل الفرد في **سنة ١٩٢١ / ١٩٢٢** بمبلغ ٢١ جنيه في السنة ،أما في **سنة ١٩٤٠ / ١٩٤١** ، فقد أصبح ٩ جنيهات في العام، كما جاء في تقرير لجنة المالية بمجلس النوب ، عن مشروع الميزانية **لسنة ١٩٤٠ ـ ١٩٤١**"[٢]

ومن يتتبع المناقشات التي دارت في المؤتمر الزراعي الثالث المنعقد بالقاهرة (**مارس - أبريل ١٩٤٩**) يدرك مدى غياب الوعى الاجتماعي عند النخبة الحاكمة باعتبارها الممثل لمصالح البورجوازية المصرية . ففي محاضرة القاها **حامد جوده بك** (رئيس مجلس النواب - السعدى) أمام المؤتمر ، طالب كبار الملاك بتحسين أحوال عمال الزراعة ، بإقامة مساكن صحية لهم كتلك التي يعنون بإقامتها لمواشيهم، وأن يهتموا بعلاج الفلاح إذا مرض كما يهتمون بعلاج مواشيهم إذا أصابها المرض . وطرح نفس الأفكار في مجلس النواب فلم يلق اذنا صاغية ، بل كان عرضة للنقد من جانب بعض الصحف الحزبية بدعوى الترويج لمبادئ هدامة .

ونظرة إلى المناقشات **التي دارت بالبرلمان أثناء نظر قانون التعليم الأولى (مايو ١٩٣٢) ، حيث اعتبر بعض النواب أن تعليم اولاد الفقراء ، خطر اجتماعي هائل لا يمكن تصور مداه ، لأن ذلك سيؤدى إلى زيادة عدد المتعلمين العاطلين ٠ بل يؤدى إلى ثورات نفسية** ، وطالب بأن يقتصر التعليم على أبناء الموسرين من أهل الريف ، وعبر نائب آخر عن خشيته من أن يفسد التعليم ابناء الفلاحين ، ويجعلهم يعتادون حياة المدينة ، ويخرجون إلى حقولهم بالبلاطي والاحذية ٠ ويركبون الدراجات ، ويتطلعون إلى ركوب السيارات . وعندما طرح قانون التعليم الإلزامي للمناقشة بالبرلمان (**١٩٣٧- ١٩٣٨**) تجدد الحديث حول الخشية من افساد التعليم للفلاح ، وعدم جدوى تعليم أبناء الفلاح الجغرافيا والتاريخ ، بل يجب أن يتعلموا شيئًا عن أدوات الزراعة ودودة القطن

١- د. رءوف عباس حامد: المرجع السابق ذكره، ص ص١٨-٢٠.
٢- محمد علي علوبة باشا: مبادئ في السياسة المصرية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠)، ص٢١.

وكيفية مقاومتها . وأبدى أحد النواب مخاوفه ، من أن يجد الفلاحين ، وقد ارتدوا جلاليب مكوية أو طواقي بالآجور وأحذية ملونة ، يتحول اصحاب الجلاليب الزرقاء إلى أصحاب جلاليب مكوية" .

وتكشف تلك المناقشات عن مدى غياب الوعى الاجتماعي عند كبار الملاك المصريين الذى يرون ابقاء الطبقات الفقيرة تعيش في فقر وجهل ومرض أضمن لمصالحها . والتالي وقفت ضد كل علاج يطرح لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية من خلال وضع مسكنات لها ، فضلا عن التفكير في الحلول الجذرية.

من جهة أخرى اتجهت الملكيات الزراعية نحو التركيز في مساحات كبيرة ، وأيدي عدد محدود من كبار الملاك الذين ارتبطت مصالحهم بالسوق العالمية ، باعتبارهم يمثلون كبار منتجي القطن في مصر، وحرص الاحتلال البريطاني على بقائهم داخل هذا الإطار ، يردهم اليه كلما حاولوا تجاوزه باستثمار فائض أموالهم في مشروعات غير زراعية .

وعلى الجانب الآخر ، تعرضت الملكيات الزراعية الصغيرة للتفتت والانقراض نتيجة الارث حسب الشريعة الاسلامية ، ونتيجة نزع ملكيتها لصالح المرابين الذين انتشروا في الريف لمصري ، يقدمون القروض للفلاحين بفوائد باهظة ، مستغلين حاجة الفلاحين إلى مصدر تمويل لزراعة القطن في غيبة مصادر الائتمان الزراعي التي تخدم صغار الملاك ، وكذلك ضعف الحركة التعاونية . فازدادت الملكيات الصغيرة تفتتا ، وانخفضت نسبة ملكية الفرد فيها ، واخذت أعداد الفلاحين المعدمين تتزايد.

وبينما كانت نسبة المعدمين من سكان الريف تبلغ ن**حو ٧٦٪ عام ١٩٣٧**، نجد أن نسبتهم قد بلغت **٨٠٪ من جملة السكان عام ١٩٥٢** ، مما يعكس بشاعة مشكلة الفقر في الريف المصري ، فإن السواد الأعظم من سكان الريف عمالة زراعية ، تعيش عند حد الكفاف ، أو تحت ذلك الحد أحيانا . في أوقات الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي تواترت على مصر ، والتي وقع عبؤها على تلك الطبقة البائسة. فكانت فئة الملاك أنفسهم لا يمثلون **سوى ٢٤٪ من سكان الريف عام ١٩٣٧** ، هبطت **إلى نحو ٢٠٪ من سكان الريف عام ١٩٥٢ ، نحو نصف في المائة منهم ، يملكون نحو ٣٥٪** من مساحة أراضي الزراعية. وبينما الشريحة الأكثر عددًا من الملاك هم صغار **الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ، ويمثلون نحو ٩٤٪ منهم ، لا يملكون سوى ٣١٪ من مساحة الأرض الزراعية** . ولم تزد ملكية الفرد منهم في المتوسط عن**١٩,٢ قيراط عام ١٩٥٢. وبين الفئتين العليا والدنيا ، شريحة وسطى تقل نسبهم عن ٦٪ من عدد الملاك ، يملكون نحو ٣٠٪ من مساحة الأرض الزراعية ، بمتوسط ١٢ فدان للفرد** .[١]

١ـ د. رءوف عباس حامد: المرجع السابق ذكره، ص ص٢٠-٢٦.

وقبل أربع سنوات من ثورة الضباط الأحرار ، كتب **إحسان عبد القدوس** في العدد ١٠٣٥ من مجلة روز اليوسف يقول: "نظرة واحدة إلى ميزانية الدولة المصرية، تكفي لتحرضك على اعتناق الشيوعية ، أو على الأقل تقنعك بأن الشيوعية على حق ، وبأن الثائرين على نظام الطبقات في مصر ليسوا حاقدين. فأرقام الميزانية تسجل ، أن قيمة الضرائب المفروضة على أصحاب الأراضي الزراعية تبلغ ٤,٧ مليون جنيه ، في حين أن ميزانية مصلحة الري التي تقوم خدمة هذه الأراضي وتنظيم ريها تبلغ ٦,٣ مليون جنيه. أي أن مصر تتبرع سنويًا للسادة أصحاب الأملاك بمبلغ ١,٥ مليون جنيه ...ويضيف وهذا المبلغ الضخم الذي تتبرع به مصر سنويًا ، للسادة الكرام أصحاب التفاتيش والعزب والأطيان ، يشترك في دفعه الشعب ، وعلى كل ضروريات الحياة . فكل سيجارة يدخنها أي صعلوك من صعاليك مصر ، يعطي منها دون أن يدري نفسًا أو نفسين للبدراوي باشا عاشور ، وكل ثوب يكسو أي عامل من عمال مصر ، يتقاضى عليه عبود باشا ضريبة خاصة تزيد زراعته ازدهارًا ، وتزيد تفاتيشه طولًا وعرضًا.. ويضيف أيضًا .. ونظرة أخرى إلى الميزانية ترينا أن قيمة عوائد الأملاك المبنية تبلغ ٩١٢ ألف جنيه ، في حين أن ميزانية مصلحة التنظيم ، التي تشرف على تجميل هذه المباني تبلغ ٢ مليون جنيه ، والفرق الذي تدفعه مصر من الضريبة غير المباشرة أيضًا ، وفي كل نظرة تقع عيناك على رقم يصرخ في وجهك ، بأن الثورة على النظام الاقتصادي حق ، ويؤكد لك أننا نعيش في بلد يصرف فيه الفقير على الغني ، وتبنى فيه الثروات بالظلم الرسمي والجهل الحكومي"[١].

ويقول **خالد محمد خالد** في كتابه الهام **"من هنا بدأ"** الصادر في عام ١٩٥٠ : "في طليعة العوامل التي تحرم مجتمعنا من التناغم والاستقرار ، هذا التمايز البعيد الذي يشطره شطرين غير متكافئين . هذا التفاوت القائم في مجتمعنا ، يسم الأمة ذاتها إلى معسكرين متباغضين ، يحتقر أعلاهما أدناهما ، ويمقت أدناهما الأعلى ، ويتربص كل منهما بالآخر ... فمثلًا عندما تقررت مجانية التعليم منذ ست سنوات ، سارع الكثير من أولئك السادة ، وسحبوا أبناءهم من مدارس الحكومة ، حتى لا يخالطوا فيها أبناء الفقراء والرعاع ! ثم أدخلوهم مدارس أجنبية تليق بمقامهم .... ثم يضيف: إن سلامة المجتمع ورخاؤه ، يقتضينا أن نواجه هذه الحقيقة ، وهي أنه لا استقرار ولا غلبة لأي إصلاح اجتماعي ، إلا بتقريب المسافة البعيدة ، الفاصلة بين طبقتي الأمة ، وتوزيع الفرص على المواطنين ، توزيعًا يقضي على التفاوت القصي ، الذي يشطر وحدته النفسية والفكرية . وإن مقارنة عابرة بين جاردن سيتي مثلًا ، وبين آلاف القرى ومعها الأحياء الشعبية في القاهرة

١- خالد محمد خالد: من هنا نبدأ، (بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية عشرة ١٩٧٤)، ص ص١٠٥-١٠٦.

وغيرها .. لتفتح عيوننا على الخدعة الكبرى ، التي ينطوي عليها مجتمعنا المكدود ، وديموقراطيتنا الزائفة !

ويُذَكِّر الأستاذ **خالد محمد خالد** ، بما كتبه الأستاذ **الصاوي** في صدر (الأهرام) : إن مائة أسرة فقط، هي التي تنعم بخيرات هذا البلد وطيباته ، كما تذكرنا بكلمته في (أخبار اليوم) عن الملايين ، التي ليس لها حظ ولا نصيب ، حيث ترى آية انحطاط الشرق .. ترى ما تقشعر منه الأبدان من القذارة .. ترى مخلوقات بشرية تعيش كأنها لا تعرف الهواء ولا النور ، وتتغذى بالذباب والتراب".

ويقول الأستاذ **خالد** عن أسباب التفاوت الكبير ، هذه الملكيات الزراعية الواسعة . فإذا كانت مصر بلدًا زراعيًا ، وكانت تسعة أعشار أرضها الزراعية ، ملكًا لمائة أسرة أو مائتين، فماذا يتبقى إذن للشعب من ثروة بلاده وأرضه ؟![1]. ويذكر أن رئيس حكومة مسؤول صرح من منبر البرلمان ، أن وباء الملاريا الذي غيب في تراب الأرض الآلاف من أبناء الشعب ، كان نتيجة حتمية لسوء توزيع الملكية الزراعية ، حيث ضرب الناس بالجوع والإفلاس .[2]

قضية أخرى يثيرها **خالد محمد خالد** ، هي قضية الإيجارات الزراعية ، ويقول: "أن هذه العقود التي تبرم كل عام بين الملاك والمستأجرين ، تحمل بين سطورها أشنع مأساة وهي صكوك موت حقيقية ، يوقعه الفلاح وهو كاره صاغر ذليل" ... و يضيف: وإني لأعرف تفتيشًا أنزل بالناس عذابًا أليمًا ، ولفق لهم التهم الكاذبة ، وجلد ظهورهم بالسياط ، لأنه رفعوا إلى وكلائه ورؤسائه ملتمسًا ، يرجون فيه تخفيض الإيجارات ، وإعفاءهم من التوقيع على بياض" .. ويقول: "ولقد سمعت أذناي الأستاذ أحمد حسين بك وزير الشؤون الاجتماعية ، يقول في محاضرة له أيام كان وكيلًا للشؤون : أن وزارة الأوقاف ، باشرت بنفسها زراعة بعض تفاتيشها ، التي كانت تؤجرها للأهالي ، فخسرت خسارة فادحة. بيد أنها حين عادت في السنة التالية ، وأجرتها للمزارعين فرارًا من الخسارة ، لم تأخذها بهم رحمة ، فجعلت إيجاراتها باهظة، وهي تعلم أن محصولها في أجود حالته لن يفِ بالإيجار والتكاليف أبدًا!

ويعلق **خالد محمد خالد:** فإذا كانت الحكومة نفسها ، تضرب الأمثال لبقية المالكين بهذه القسوة ، فلمن يتجه الفلاح بمظلمته وشكواه ؟ ويضيف: قبلنا من رجل يملك عشرة أو عشرين فدان ، أن يؤجر الفدان بثلاثين أو أربعين جنيهًا .. فكيف نقبل من تفتيش يتكون من آلاف الأفدنة ، وينتظم قرى كاملة، ويستطيع إذا أجر بسعر متواضع معقول أن يجمع أموالًا طائلة تناسب ملكه العريض الكبير؟!

١- خالد محمد خالد: المرجع السابق نفسه، ص ص١٢٠-١٢٥.
٢- المرجع السابق نفسه، ص ص١٢٧-١٢٨.

ويضـيف: وإذا تجاوزنا المسـتأجر الزراعي إلى العامل الزرعي ، ألفيناه شـرًا مقامًا وأفدح عبئًا .. ولقد قامت مصـلحة الفلاح ببحث حالة العمال الزراعيين ، الذين يعملون في الحقول والتفاتيش . فإلى أين أفضـى بحثها ؟ .. لقد وجدت في بعض التفاتيش ، أن الرجل يسـتأجر بخمسـة قروش في اليوم ، بينما يستأجر الحمار بعشرة قروش .. كذلك وجدت مصلحة الفلاح أن المدة التي يشتغلها العامل الزراعي لا تتجاوز ستة أشهر في كل عام ! [١]

يقول **كمال الدين حسـين** عضـو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الجمهورية الأسـبق : "الفلاح المصري طول عمره.. إلى أن قامت الثورة مظلوم .. أنا شفت بعيني الفلاحين حفاة عراة ، ما عندهمش في بيتهم غير الحصيرة وزلعة المش ورغيف الدرة . لو أمكن إن ده يتيسر ؟ يبقى نعمة كبيرة من عند ربنا .. فكان ده حال مايرضيناش أبدًا طبعًا". [٢]

أوتوقراطية الوفد وتبعية الخوارج للملك والإنجليز: تمتع رئيس الوفد بمكانة مرموقة ، فالوفديون أطلقوا على **سـعد زغلول** (نبي الوطنية) و(زعيم الآمة) ، كما كان **النحاس** باشـا يحمل نفس اللقب الأخير إضـافة إلى (الرئيس الجليل) ، بل لقبه **مكرم عبيد** ذات مرة (الزعيم المقدس) . ويعكس ذلك أوتوقراطية الزعامة الوفدية ، التي كانت وراء الانشقاقات التي حدثت في الوفد، نتيجة انفراد « الزعيم » باتخاذ القرارات حتى لو خالف بها أغلبية أعضـاء «هيئة الوفد» . وكان في هذه الانشـقاقات ، وخروج العناصـر المشـهود لها بسـابقة الجهاد الوطني، إضـعافًا لقدرة الوفد على الحركة، وتهديد لبنيانه الداخلي .

وزاد من حدة الأزمة الداخلية للوفد أن خروج هذه القيادات ، صَـاحَبهُ دخول عناصـر من كبار الملاك إلى قيادته . فشـكلت قوة ضـاغطة وراء سـياسـة مهادنة واحتواء ، ودعم من التأثير السلبى لهذه العناصـر ، طبيعة تنظيم الوفد ، الذى لا يأخذ بمبدأ الانتخابات ويعتمد على صـلاحيات الرئيس ، التي تسمح له بتعيين أعضـاء « هيئة الوفد » أي القيادة العليا للحزب . أضـف إلى ذلك ما ترتب على الانشـقاقات الأخيرة من تعميم أزمة الثقة بالقيادة الوفدية ، لما لاكته الألسـن والاقلام عن التصـرفات الماسـة بنزاهة الحكم الوفدي **عام ١٩٤٢**. ورغم أن الوفد كان المدافع الأول عن الديمقراطية في مصر خلال تلك الفترة ، الا أنه لم يأخذ بها في تنظيمه ٠ فصلاحيات الزعيم تفوق صلاحيات القيادة كلها ، وقراراته لا تقبل الجدل ، ولذلك لم تكن تنظيمات الوفد على درجة من القوة والثورية ، تمكنها من الدخول في معارك طويلة الأمد مع القصـر آو الانجليز . وإنما تمرسـت في تنظيم المظاهرات والاضـرابات ذات الطابع الوقتي المحدود . وبذلك يمكن القول أن الوفد المصـري

١- خالد محمد خالد: المرجع السابق نفسه، ص ص١٢٩-١٣٣.
٢- طارق حبيب: ملفات ثورة يوليو، شهادات ١٢٢ من صناعها ومعاصريها، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧)، ص٣٦.

، كان يعتمد على اثارة المشـاعر التلقائية للجماهير المرتبطة به ، اكثر من اعتماده على قوة التنظيم الحزبي .

ولم ينفرد الوفد بظاهرة ضعف البناء التنظيمي ، دون غيره من الأحزاب الليبرالية الأخرى ، فقد شـاركته في ذلك أحزاب الأقلية ، التي خرجت من تحت عباءته ، سـواء فى ذلك (الأحرار الدسـتوريين) أو (الهيئة السـعدية) أو (الكتلة الوفدية) . فغالبا ما كان رئيس الحزب هو الذى يتولى تعيين اعضـاء مجلس القيادة ، وقد يطلب إلى الجمعية العمومية للحزب ، تزكية ذلك التعيين (كما في حالة حزب الاحرار الدسـتوريين) ، وقد لا يحتاج إلى ذلك . ولم تكن لتلك الاحزاب من الناحية الفعلية ، مسـتويات قاعدية تغذى التنظيمات القيادية بالكوادر ، فقد كان انضـمام الافراد إلى القيادة دون المرور بالعضـوية ، أمرا واردًا عند جميع الأحزاب ، مما أتاح لبعض الشـخصـيات فرصـة الانتقال من قيادة حزب إلى آخر أربع مرات خلال ثلاث سـنوات . ولعل ذلك يفسـر السـهولة التي اسـتطاعت بها ثورة بوليه التخلص من هذه الأحزاب ، بقرار الحل الذى صـدر في **يناير ١٩٥٣** ، فلم تتحرك الجماهير للدفاع عن تلك الاحزاب (بما فيها الوفد) ، لغياب القواعد الحزبية التنظيمية في تنظيماتها ، ولعدم اهتمامها بتربية الكوادر، ولعجزها عن تقديم برامج تقدم حلول لمشاكل الجماهير.

وهكذا نضـع أيدينا على ملامح ازمة النظام السـياسـي ، الذى أقامه **دسـتور ١٩٢٣** ، فقد كان نظاما اوتوقراطيا اسـتبداديا ، يلبس مسـوح الليبرالية ، ممثلة فيما اشـتمل عليه الدسـتور من مبادئ تتعلق بالحريات العامة ، ومن نصـه على أن الآمة مصـدر السلطات . إذ سرعان ما كُبِلت الحريات العامة والشخصية بالأحكام العرفية ، التي سادت ما سُمِي الحقبة الليبرالية - إلا سنوات قليلة معدودة - استخدمت دائما لضرب المعارضة السياسية ، وتكميم الصحافة ، وحرمان الجماهير الشعبية (من العمال والفلاحين والطلبة) من التعبير عن مصـالحها ، بتقييد حريتها من ناحية ، وتزوير ارادتها في الانتخابات العامة من ناحية أخرى .

وكان الملك هو المصدر الحقيقي للسلطات (وليس الأمة) ، يشاركه فيها الانجليز من خلال حقيقة وجود جيش الاحتلال على أرض مصر ، ومن خلال ما كفله لهم **تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢** ، من حق التدخل في شؤون مصر الدفاعية والتشريعية ، في اطار التحفظات الأربعة الشهيرة ، ثم من خلال ما تمتعت به الحليفة بريطانيا ، من مزايا أقرتها لها **معاهدة ١٩٣٦** بعد ابرامها ، وكيفت الاحزاب السياسية نفسها مع هذا الوضع (بما فيها الوفد) ، فجعلت من الوصول إلى السلطة هدفا لها لتحقيق الاستقلال الوطني (كما تراه) ، بوسيلة واحدة هي المفاوضات . غير أن هدف الوصول إلى السلطة ، احتل في النهاية مرتبة الصدارة ، على حساب الغاية المنشودة من ورائه (الاستقلال الوطني) وتجلى ذلك في المهاترات ، التي حفلت بها الصـحف الحزبية على مر تلك الحقبة ، وفي ارتماء أحزاب الاقلية قي احضـان قصـر عابدين (الملك) تارة ، وتمسـحهم بأعتاب قصـر الدوبارة

(دار المندوب السـامي ثم السـفارة البريطانية بعد **١٩٣٦**) تارة أخرى ، للحصـول على جواز المرور إلى السلطة .

ولم يسـلم الوفد من ذلك أيضـا فكان دخوله انتخابات **١٩٢٤** بعد وفاق مع القصـر . وكانت الانتخابات الحرة التي حملته إلى السلطة في عامي **١٩٣٦ و١٩٥٠** ، نتيجة رضاء الانجليز والملك عن اتاحة القرصـة له للعب دور محدود ينتهى بإقالة وزارته ، عندما يرى الطرفان أنه قد أدى دوره ، أو عندما يحسان أنه قد هم بتجاوز ذلك الدور .

وهكذا كـانت الديمقراطيـة الليبراليـة ، التي عرفتهـا مصـر قبل **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢** ، ديمقراطية وهمية ٠ وكان الحكم في حقيقة الأمر بيد القصـر ، تمارسـه نخبة محدودة من الشـرائح العليا للبورجوازية المصرية ، ربطتها بالقصر روابط التحالف والمصـالح المشتركة . ويتضـح ذلك عندما نقارن عدد السـنوات التي انفرد فيها القصـر بالحكم من خلال احزاب الأقلية . بعدد السـنوات التي حكم فيهـا الوفد بـاعتبـاره حزب الاغلبيـة البرلمـانيـة . ففي **الفترة الواقعة بين ١٩٢٤-١٩٥٢** حكم القصر مدة تقرب من ٢٠عاما . بينما حكم الوفد أقل من ٨ سنوات . وقد شـهدت الحقبة المسماة بـالليبراليـة حيـاة حزبيـة امتـازت فيهـا الاحزّاب بـالتعدد ، وأن كـانـت جميعـا تعبر عن مصـالح البورجوازية المصـرية الكبيرة التي شـاركت في صـياغة **دسـتور ١٩٢٣** ، ودخلت طرفًا في لعبة السياسة المصرية خلال تلك الحقبة ، لتجد لنفسها مكانا في البرلمان والسلطة [١] .

عندما عكف **عبد العزيز فهمي** على دراسـة برامج الأحزاب السياسـية **عام ١٩٤١**، اكتشـف أنه لا فرق بينها جميعًا ، إلا أن لكل منها اسـمًا خاصًـا ، حتى أنه فاتح رئيس الوفد في حل الأحزاب السياسية ، والعودة إلى ما كان عليه الحال عام **١٩١٩**.[٢]وتقول الدكتورة **عفاف لطفي السيد عن أن سـبب فشـل التجربة الليبرالية : "هي الوجود البريطاني والملك .. وأنه طالما كانت الحكومة المصـرية مضـطرة لأن تذعن للملك والملك خاضـع للمحتلين ، فلا يمكن أن تقوم قيامة لحكومة مستقرة** .

وبالإضـافة للموقف السـياسـي ، كانت هناك عوامل اجتماعية واقتصـادية، بمثابة عوائق إضـافية تعوق تطوير حكومة دسـتورية ، وبصـورة خاصـة ؛ انخفاض مسـتوى التعليم ، ووجود أقلية بورجوازية وطنية، لا يمكنها أن توازن نفوذ ملاك الأراضـي ولا قبل لها بتحديها ، واقتصـاد كانت تتحكم فيه وتدير أموره مصالح أجنبية".[٣]

كما يقول شـيخ المؤرخين الأسـتاذ **محمد شـفيق غربال** ، "إن السـبيل إلى جعل الانتخاب البرلمـاني أمرًا جديًـا ، أو بعبـارة **أخرى أن تنميـة ملكـة الحكم أو ملكـة الاختيـار في المواطن ، لا**

١- د. رءوف عباس حامد المرجع السابق ذكره، ص١٧-٢٠.
٢- أحمد زكريا الشلق: الاحرار الدستوريون (١٩٢٢-١٩٥٣)، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠)، ص٧١ .
٣- د. عفاف لطفي السيد: المرجع السابق نفسه، ص ص١٨-١٩.

تتحقق على الوجه ، الذي اتجه إليه تفكيرنا السياسي في الربع قرن الأخير . عن طريق تحويل الشعب إلى أفراد ، وإكساب هؤلاء الأفراد حقوقًا ، تظل مهما عظمت حبرًا على ورق . وإنما تتحقق عن طريق تنظيم الجماعات السياسية وغير السياسية ؛ كالجامعات المستقلة ، النقابات ، الجمعيات التعاونية ، الطوائف العمالية ، هيئات الحكم المحلي إلخ... وبانتماء الفرد إليها ، ونشاطها المعين ، ينتظم عمله السياسي ويقوى نفوذه ، ويقل أثر التحكم فيه ، ويقل حتمًا أثر الأهواء . ولا يتكون رجال السياسة التكوين الفعال ، إلا إذا بدأوا في المحيط الصغير ، وانتهوا إلى المحيط القومي العام".[١]

حرب ١٩٤٨ ونتائجها :

أحدثت حرب ١٩٤٨ تأثيرًا كبيرًا في السياسة المصرية ، كما أحدثت انقسامًا في الحركة الطلابية ، حيث رفض اليسار تأييد الحرب ضد اليهود ، بينما دعمت الحرب موقف الإخوان المسلمين ، وزادت من استعداد الطلاب إلى اللجوء للعنف . واندلعت معارك ضارية بين الطلبة والبوليس خلال الهدنة في فلسطين، وقتلت عناصر طلابية مدير أمن القاهرة المكروه **سليم زكي** بقنبلة ، فتم حل الإخوان المسلمين، وألقي القبض على العديد من الطلبة ، خصوصًا الذين تطوعوا للحرب في فلسطين . واستمرت موجة العنف ، التي أودت بحياة **النقراشي** باشا رئيس الوزراء ، ثم الشيخ حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين[٢].

ويتناول أحداثها في ذكرياته **كمال الدين حسين** عضو مجلس قيادة الثورة ، وقد كان أركان البكباشي أحمد عبد العزيز قائد المتطوعين[٣].

من جهة أخرى **كان لهزيمة الجيش في حرب ٤٨ ، تأثيرا على نشر السخط بين الضباط** فيقول دكتور **ثروت عكاشة** - وزير الثقافة الأسبق وأحد الضباط الأحرار المشاركين في حرب فلسطين: "كانت مهمة الجيش هي رعاية الأمن داخل البلاد ، فلم تكل إليه مهمة غيرها ، وقد حال ذلك بغير شك ، دون أن يكون الجيش على أهبة الاستعداد ، لخوض معركة حربية. لذلك لم تستطع القيادة المصرية أن تعد نفسها للمعركة في فلسطين ، غير (مجموعة لواء مشاة) تعاونها بعض الوحدات المدرعة ، لإن سائر القوات في الجيش منوط بها حفظ الأمن الداخلي ، وحماية القاعدة ،وخطوط المواصلات في أنحاء البلاد. وكانت الذخيرة التي كانت بين يدي الجيش ، حينذاك خمسة عشر يومًا للمدافع ، وشهرًا للبنادق والرشاشات ، وكان نحو ستين في المائة من مركبات الجيش صالحة ، ولا تفي بمطالب مجموعة اللواء. وعلى الرغم من أن تدريب الفرد على القتال كان

١- محمد شفيق غربال: المرجع السابق نفسه، ص٢٥٣.
٢- د. احمد عبد الله: المرجع السابق نفسه، ص ص٩٤-٩٦.
٣- أوراق كمال الدين حسين الخاصة من مكتبته الشخصية ، أتاحها للكاتب نجله السيد مصطفى كمال الدين حسين وعضو مجلس النواب الأسبق . والصور أعداد ١٧٥٠ -٢٥ أبريل١٩٥٨ و١٧٥١- ٢ مايو ١٩٥٨ و١٧٥٣ – ١٦ مايو ١٩٥٨ و١٧٥٤ – ٢٣ مايو ١٩٥٨. انظر الملاحق.

مرضـيًا ، فإن تدريب الوحدات والأسـلحة المختلفة على المشـاركة سـويًا في القتال ، كان غير ذي جدوى ، لأن وحدات الجيش لم تكن قد شـاركت من قبل في مناورات على مسـتوى مجموعة لواء . وكانت القوات الجوية على حال لم يســمح لها ، بأكثر من معاونة مجموعة اللواء ، للقيام بأعمال الاستطلاع ومهاجمة الأهداف الأرضية الحيوية، على حين أن القوات البحرية كانت ماتزال في بدء نشأتها"[١].

تكشـف اليوميات التي كتبها **جمال عبد الناصـر** بخط يده ، أن حرب فلسـطين لعبت، بأحداثها وأجوائها والجراح الغائرة التي خلفتها ، دورًا حاسمًا في ثورة يوليه ، فقد باشـر بعد عودته مباشـرة من ميادين القتال، في إعادة بناء تنظيم **"الضباط الأحرار"** بصـورة أكثر إحكامًا واتسـاعًا ، وتشـكيل هيئته التأســيســية، والتوجه إلى إطاحة النظام كله ، بمقوماته وقصــوره في عابدين والدوبارة ولاظوغلي .[٢]ويؤكد هذا ما ذكره الدكتور **ثروت عكاشــة** في مذكراته ، حيث يقول: "عدنا إلى القاهرة بعد أمل ضــاع ، حزانى موتورين وفي نفوسـنا ثورة لم نسـتطع التعبير عنها .فقد تضــافر الاسـتعمار العالمي مع الحالة السـياسـية المصـرية المضـطربة المزرية ، والموقف الرث لأسـاليب الحكم في الدول العربية عامة ، ونتج عن ذلك كله الهزيمة الشــاذة ، التي لم تكن في واقع الأمر هزيمة عسكرية ، بل هي تخاذل وتخبط للسياسة العربية كلها . وبدأ **عبد الناصر وعبد الحكيم عامر** ، إلى تشكيل تنظيم جديد أطلق عليه تنظيم الضباط الأحرار . وكان من الطبيعي أن أنضم إليهما فور إبلاغهما لي بالشــروع في العمل . كان **عبد الناصــر** هو الداعي الأول لهذا التنظيم ، ومن ثم فقد أسـلمنا إليه القيادة ، فما شـهدنا عليه إلا نزاهة مسـرفة فيما يفعل ويأتي ، وتضـحية من أجل الغير، وإنسـانية فياضــة ، وحرصًـا على إغاثة كل من تنزل به نازلة مادية كانت أو معنوية، وبذلًا لجهده وماله ووقته في سبيل قضية مصر التي كانت شغلنا الشاغل . فضلًا عن حنكته السياسية ، ودرايته العسكرية ، وتجرده المثالي" .[٣]

١- ثروت عكاشة: مذكراتي في السياسة والثقافة، الجزء الأول، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٨)، ص ص٤٠-٤١.
٢- عبد الله السناوي: يوميات جمال عبد الناصر في حرب فلسطين – النصوص الكاملة بخط يده، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٩)، ص٥.
٣- ثروت عكاشة: المرجع السابق نفسه، ص ص٥٤-٥٥.

الفصل الرابع

شباب ٣٥ يتقدمون نحو الثورة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة ، كان التوتر الناتج عن التطلع والطموح إلى عصر جديد هو طابع المرحلة التي بدأت **عام ١٩٤٤-١٩٥٢**، حيث انطلقت **موجة ثورية ثالثة عام ١٩٤٦ولكنها انقسمت بين شيوعيين وإخوان مسلمين . وطوال عامي ١٩٤٦و ١٩٤٧**، ومع بداية مشاكل العلاقات مع بريطانيا ، ومظاهرات القاهرة والإسكندرية ، وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وعمليات الاغتيال وتفجير القنابل ، فإن طابع المرحلة كان هو الفوران . وكان طابع المرحلة فيما **بين عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩** هو الإحباط ، فقد انتهت حرب فلسطين نهاية مأساوية ، لم تصدم نتائجها جماهير مصر وحدها ، وإنما امتدت أثارها لجماهير الأمة العربية كلها. ثم جاءت **سنة ١٩٥٠-١٩٥١** فإذا طابع المرحلة هو القلق ، فقد بدت مصر أمام الضعف الداخلي، لا تعرف ماذا تريد ؟ ولا ترى أمامها سبيلًا ، وبعد **حريق القاهرة عام ١٩٥٢**، لم يعد هناك شك في أن مصر قد أصبحت في حالة ثورة [١]. وقد كان موقف حكومة الوفد حرجًا بعد فشل المفاوضات ، وأعلن حزب الوفد والحكومة المقاومة في منطقة القناة ، وبدون أي استعداد سابق[٢].

وقد عبر عن ذلك الفشل **قرار أحمد حسين** زعيم الحزب الاشتراكي العودة إلى القاهرة ، ليعلن لإخوانه أنه غير صالح للاستمرار في هذه المهمة - أي الكفاح المسلح - فضلًا عن أنه فقد إيمانه بهذه المعركة . بل وأعلن في مؤتمر صحفي ، عقده في **يوم ٢٤ يناير** أنه قرر الانسحاب من الحياة العامة ، متوقعًا تردي البلاد في الكوارث .[٣]

فقد فشلت جميع المفاوضات التي جرت بين الساسة المصريين وبريطانيا ، بعد صدور **تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢** ، لوضع حد للتدخل البريطاني في شؤون مصر الداخلية ، في شكل معاهدة [٤]. كما شغلت المسألة الدستورية اهتمام الوفد ، بما يفوق اهتمامه السابق بالعلاقات البريطانية المصرية، فبدا أن حرمان الوفد من السلطة ، وسيلة فعالة لإجباره على عقد تسوية مع بريطانيا ، وتحويل انتباهه إلى المعارضة الداخلية . ومع منتصف الثلاثينيات كان على الوفد الذي أصبح منهكًا ، أن يرضي نفسه بالقليل ، الذي يستطيع الحصول عليه من البريطانيين .[٥]

وكانت الأحزاب السياسية على الساحة المصرية ، والتي كانت ممثلة في البرلمان ، عشية حريق القاهرة في **٢٦ يناير ١٩٥٢** ، في ظل وزارة الوفد الأخيرة هي: الوفد ، والأحرار

١- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٦)، ص١٣٩.
٢- محمد أبو الفضل: تأملات في ثورات مصر، الجزء الأول، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤)، ص ص٥٤ - ٥٥.
٣- طارق البشري: المرجع السابق نفسه، ص٤٩٦.
٤ - د. محمد جمال الدين المسدي وآخران: المرجع السابق ذكره، ص١٤.
٥ - د. احمد عبد الله: المرجع السابق نفسه، ص٢٠.

الدستوريين ، والهيئة السعدية ، وحزب الكتلة الوفدية ، والحزب الوطني ، والحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) وله نائب واحد . أما الأحزاب والجماعات الأخرى خارج البرلمان ، فهي جماعة الإخوان المسلمين ، التي كان قد صدر قرار بحلها **عام ١٩٤٨**، ثم ألغته حكومة الوفد الأخيرة ، ثم الجماعات والأحزاب الشيوعية ، التي كانت تباشر نشاطها من خلال تنظيمات سرية متصارعة ، كان أهمها الحزب الشيوعي المصري والحركة الديموقراطية للتحرر الوطني (حدتو) ، وهي تنظيمات ممنوعة قانونًا.

وفي اليوم التالي **٢٥ يناير كان العدوان البريطاني الوحشي على مديرية أمن الإسماعيلية . وقد كان حريق القاهرة في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ هو اليوم الذي يمكن اعتباره ، النهاية التاريخية للنظام الملكي في مصر** ، وللقوى الاجتماعية والسياسية التي تعاونت معه ، ابتداءً من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ولكن النهاية الفعلية للنظام جاءت بعد ستة أشهر فقط في **٢٣ يوليه ١٩٥٢**[١]. فقد طلب **الملك** من **النحاس** باشا رئيس الحكومة إعلان حالة الطوارئ ، بعدها أقال الحكومة وحل البرلمان المنتخب . ثم أخذ يعين حكومات ويقيلها أربع مرات خلال ستة أشهر. وكان نجاح الضباط في الاستيلاء على السلطة ، أحد نتائج فشل الأحزاب التي تتبادل الحكم ، في حل أزمات مصر السياسية والاجتماعية [٢].

الضباط الأحرار : من حركة إلى انقلاب إلى ثورة

لقد شبه السير **مايلز لامبسون** السفير البريطاني خلال الفترة (**١٩٣٥-١٩٤٥**) نظام الحكم في مصر، بالكرسي ذي القوائم الثلاثة ، وذلك في برقية منه إلى **أنتوني إيدن** وزير الخارجية البريطاني في **٥ فبراير ١٩٤٢**. والذي يعني أن ممارسة لعبة الحكم ، تستند إلى ثلاثة دعائم : السفارة البريطانية أولًا بالطبع ، ثم القصر الملكي ، ثم الرأي العام المصري ، ممثلًا في ذلك الوقت بحزب الوفد، وأحيانًا على سبيل التجاوز بأحزاب الأقلية ، التي لم يكن لها سند في الواقع سوى القصر .

فالكرسي لا يمكن أبدًا ، أن يكون مستقرًا تمامًا ، إذا انكسرت واحدة من قوائمه الثلاثة.[٣] ورغم أن النظام السياسي قبل **١٩٥٢** كان تعدديًا ، إلا أنه لا يمكن اعتباره نظامًا ديموقراطيًا ، فحزب الوفد صاحب الأغلبية الشعبية - أيًا كان الرأي في سياساته – لم يستقر في الحكم سوى نحو سبع سنوات متفرقة ، خلال الفترة **١٩٢٤-١٩٥٢**. وقد وصل النظام السياسي الملكي في ظل الاحتلال البريطاني ، إلى طريق مسدود بحلول **عام ١٩٥٢** ، وتأكد عجز كافة الاحزاب السياسية عن ملاحقة حركة الجماهير .كما بدا ذلك واضحا في مسلك حزب الوفد ، اكثر أحزاب مصر شعبية

١- محمد أبو الفضل: المرجع السابق نفسه، ص١٢٦.
٢- أحمد زكريا الشلق: ثورة يوليو والحياة الحزبية، النظام واحتواء الجماهير، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠)، ص٢١.
٣- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس – حرب الثلاثين سنة، (القاهرة: الأهرام، ١٩٩٦)، ص٣٢. و ص٦٢٠

وجماهيرية ، في يوم السبت الأسود الدامي والحزين ، **٢٦ يناير عام ١٩٥٢** ، وما اعقبه من تداعيات خطيرة شلت جهاز الحكم القائم ، هيأت فرصة سانحة لأية قوة أو تنظيم ، كي يتقدم الصفوف ليُشَيِّع النظام القديم إلى مثواه الأخير . ويضع له حدًا بشكل رسمي ، وهو الأمر الذى نجح تنظيم الضباط الأحرار وحده دون غيره في تحقيقه .

فقبل فجر **الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢** كان النظام القديم قد لفظ أنفاسه ، بضربة واحدة لحفنة من صغار الضباط ، ولم يبق سوى مواراة جثمانه التراب ، بعد أن تتخذ الترتيبات اللازمة لمراسم الجنازة والدفن . وهو ما تم فعلا من خلال سلسلة من الاجراءات الحاسمة والمتلاحقة صدرت تباعا ، كان من أهمها ؛ عزل الملك ، وحل الاحزاب ، وإلغاء الدستور ، ثم إعلان قيام النظام الجمهوري[١] .

تنظيم الضباط الأحرار جبهة وطنية :

تألف **تنظيم الضباط الأحرار** ، كجبهة وطنية سياسية داخل الجيش ، تضم مختلف الاتجاهات ، ولعب دوره كتنظيم سري فعال ، لا يستند إلى قوة حزبية أو سياسية محددة ، برغم ارتباط الكثير من أعضائه، ببعض الأحزاب والاتجاهات السياسية ، لكنهم انضموا كأفراد . ولقد استخدم التنظيم قوة الدولة ذاتها ، في الانقضاض على النظام السياسي وتقويضه . وتحول إلى **مجلس لقيادة الثورة** ، حيث اكتسب الشرعية من الحركة الثورية ذاتها ، كحركة تحرر وطني ، ومن تأييد الشعب ، بل وتأييد الأحزاب ذاتها في البداية. ذلك الأمر الذي جعل مجلس قيادة الثورة ، يعلو فوق بقية القوى السياسية جميعًا ، ويتعامل معها باعتباره القوة الوحيدة ، التي تمسك بمقاليد الأمور[٢]. فلقد كانت مجموعات الضباط الذين قاموا **بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**، تضم شتى الاتجاهات السياسية والعقائدية ، التي عرفتها مصر منذ أوائل الاربعينيات ، تلتقى جميعها حول أهداف عامة ، بصرف النظر عن مشربها السياسي . ويمكن تلخيص هذه الأهداف في التخلص من الوجود البريطاني ، والتخلص من فساد النخبة الحاكمة ، ومن أسباب الهزيمة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . ولم تشأ مجموعة الضباط ، أن تضع برنامجًا تفصيليًا في تلك المرحلة ، التي اتسمت بالطابع السرى .. ويمكن التأكيد على أن هذه الأهداف العامة ، كانت مشتقة من مبادئ وأفكار التجمعات الحزبية والايديولوجية ، التي عرفتها مصر منذ الثلاثينيات والأربعينيات . كالإخوان المسلمين ، ومصر الفتاة ، والحزب الوطني الجديد ، والمنظمات الشيوعية ، بل والجناح اليساري من شباب الوفد . ويبدو طبيعيًا أن تُستمد أفكارهم ومبادؤهم ، من القاسم المشترك الذى نادت به هذه التنظيمات الشعبية وقتها . فقام

١- د. عبد الخالق لاشين: قيادة ثورة يوليو، في تحرير: رءوف عباس حامد: أربعون عامًا على ثورة يوليو – دراسة تاريخية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢)، ص٦٨.

٢- أحمد زكريا الشلق: ثورة يوليه والحياة الحزبية، المرجع السابق، ص ص٢٠-٢١.

تنظيم الضباط ، كصورة مصغرة لها داخل الجيش . وكمشروع لجبهة وطنية ، لم تستطع الحركة الحزبية أن تحققه ، في الدائرة الأوسع لنشاطها بين الجماهير .

ويقول **الدكتور أحمد زكريا الشلق** : "إن مشروع الجبهة الوطنية التي قامت **عامي ١٩٣٥ – ١٩٣٦**، ودفعت بالنخبة السياسية الحاكمة إلى انجاز المعاهدة ، كخطوة لحل المشكلة الوطنية ، عجزت عن أن تنشط ثانيةً ، لتتم خطوات التحرر الوطني بعد ذلك ، فتسرب شبابها داخل التنظيمات والجماعات الايديولوجية خلال الاربعينيات . ولكن جماعات الضباط استطاعت ، أن تقدم بديلا **للجبهة الوطنية** ، بتكوين تنظيم « **الضباط الاحرار**» ، فبلورت قاسما مشتركا للأهداف الوطنية . وأضافت إلى القضية الوطنية في بعدها المتعلق بالتحرر من الوجود البريطاني ، بعدًا جديدًا يتعلق بتحرير الوطن من الفساد السياسي والاجتماعي ، متمثلا في المَلَكية والاقطاع وسيطرة راس المال . خاصة أنه قد تأكدت أسباب افلاس النخبة الحاكمة عن تحرير البلاد ، وتورطها في الفساد . **ولقد واتت هذه النخبة الحاكمة فرصة تاريخية ، في أعقاب الغاء المعاهدة عام ١٩٥١، لكنها أضاعتها وسط صراعات السلطة ، فصارت نخبة الحكم - قبل ٢٣ يوليو - عقبة ، كالوجود البريطاني ذاته ، في طريق التحرر الوطني** .

ومن هنا كان القضاء على الاستعمار وأعوانه ، وعلى الاقطاع وسيطرة راس المال على رأس أهداف الجبهة الوطنية داخل الجيش ، والتي عرفت « بالضباط الاحرار»"[١].

وتجدر الاشارة إلى أن **تنظيم الضباط الأحرار**، لم يكن هو التنظيم الوحيد الذى تشكل داخل الجيش ، فمن الثابت تاريخيا أن تكوينات وتكتلات أخرى ، كانت قد ظهرت قبل تنظيم الضباط الأحرار أو معاصرة له ، تبنت أفكارًا ومعتقدات بعضها كانت وطنية ، والأخرى كانت لخدمة أهداف ضيقة . وقد اسس جمال عبد الناصر تنظيم الضباط الأحرار ، من عناصر معروفة لديه وموثوق بها ، من بين شباب الضباط ، سواء من حيث السن أو الرتبة العسكرية . وفيما يتعلق بالانتماءات السياسية لهؤلاء الضباط أعضاء التنظيم ، فلقد تباينت طبقا للتيارات والمنابع الفكرية والسياسية ، التي خرجوا منها أو مالوا إليها. على الرغم من أن مؤسس التنظيم ، حرص أشد الحرص على استقلالية التنظيم ، وعدم إقحامه في المناورات والخلافات والصراعات الحزبية والسياسية . وكان ذلك عنصرا من عناصر قوة تنظيمه ساعدته على النجاح النهائي[٢].

لماذا كان الانقلاب العسكري حتميًا ؟

يعتبر الكثيرون أن الانقلابات العسكرية ، عملية بغيضة على وجه الإطلاق ، لأنها تخضع الجماهير لحكم عسكري وتهدد الديموقراطية ، وتفرض على المجتمع بنودًا مرفوضة . ورغم صدق

١- د. أحمد زكريا الشلق: أسس النظام السياسي الجديد - الإيديولوجيا والتنظيمات السياسية، في تحرير: رءوف عباس حامد: أربعون عامًا على ثورة يوليو – دراسة تاريخية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢)، ص٧٤.
٢- د. عبد الخالق لاشين: المرجع السابق نفسه، ص٦٥-٦٦.

هذا الاعتقاد، إلا أنه لا يصـــح اعتبار ذلك قاعدة عامة بلا اســـتثناء ، فالتعميم قد يؤدي إلى أخطاء جسيمة .[١] **وأهم مثال على هذا الاستثناء هو انقلاب الضباط الأحرار في ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، فقد قام استكمالًا لحلقات الحركة الوطنية المتواصلة ، التي بدأت بمواجهة الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨، ثم ثورة الشعب المصري بقيادة عمر مكرم عام ١٨٠٥ ، ثم ثورة أحمد عرابي على الخديو توفيق ومطالبته بالدستور ، والتي انتهت بالاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢، ثم جهاد مصطفى كامل ومحمد فريد ، ثم ثورة الشـــعب المصـــري العظيمة عام ١٩١٩، والتي رفعت شـــعار الاســـتقلال والدستور .**

لكن قيام النظام الســياســي القائم عل تصــريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذي أقره الإنجليز من طرف واحد، تســـبب في انقســـام قادتها ، ووقوع الصـــراع فيما بينهم ، وجعلهم لا ينجحون في تحقيق أيٍ من الهدفين . فلا تحقق الجلاء والاســـتقلال الحقيقي ، ولا تحققت الديموقراطية ، بإرساء نظام سياسي ، يستند لدعائم نظام دستوري مستقر. وأصبح التغيير بالانقلاب العسكري حتميًا ولا مفر منه .

يقول **محمد حافظ إســماعيل** : "في **خريف عام ١٩٣٥** ، اجتزت أبواب المدرســة الحربية ، وكانت تلك أولى خطواتي نحو الالتحاق بفيلق الضـــباط ، وبداية طريق طويل وشـــاق . ثم يقول : "واحتوانا - وكنا **ثلاثين طالبًا** ، فناء المدرســـة الرحب - وكان التحاق هذا العدد بالمدرســـة ، يثير التســاؤل حول احتمالات المستقبل ، **فلم تكن دفعات المدرســة الحربية حتى آنذاك ، تتجاوز ١٢ - ١٥ طالبًا** . وبطبيعة الحال كان انفراد بريطانيا ، بمسؤولية الدفاع عن مصر ، يضفي على جيشها طابع الرمزية ، ويجعل من تعزيزه أمرًا لا مبرر له ، بل وخطرًا لا يمكن من لبريطانيا أن تقلل من شأنه".

ثم يضـيف: "وفي مطلع العام الدراســي الجديد **في ســبتمبر ١٩٣٦**، وقد أصــبحت صــف الضـابط الأقدم في القسم النهائي ، بينما أخذنا نستقبل ثلاث دفعات متتالية من الطلبة الجدد ، تجاوز عددهم المائتين وخمسين طالبًا . ووقفت وراء **البكباشي عمر الطنطاوي** - أركان حرب المدرسة – نتطلع إلى الطلبة الجدد، وراح **الطنطاوي** يتمتم .. ما شاء الله ما شاء الله !. ولم يكن أحدًا يدري أننا نتطلع إلى مستقبل مصر. فقبل أن ينصرم ستة عشر عامًا ، سيخرج من بين هذه الصفوف رجال يتصدون لقيادة مصر، ويكملون المهمة التي بدأها أحمد عرابي وصحبه منذ سبعين عامًا ، فيحدثون في المجتمع المصري تغييرات عميقة وجذرية ، ويمارسون الدفاع عن الاستقلال الوطني ، ضد كل التحديات ، ويعززون حركات التحرر الوطني ، في العالم العربي وعلى امتداد آسيا وأفريقيا".[٢]

١- أحمد حمروش: الانقلابات العسكرية، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠)، ص١١.
٢- محمد حافظ إسماعيل: المرجع السابق ذكره، ص ص١٥-١٩.

ويفسر ، **خالد محيي الدين** ، كيف بدأ الضباط يهتمون بالسياسة ؟ فيقول: "في الفترة **١٩٣٦ - ١٩٣٨**، تدفق على الكلية الحربية كثير من أبناء الطبقة المتوسطة ، وربما الفئات الدنيا منها (صغار موظفين – متوسطي وصغار ملاك – تجار متوسطين. ... وهكذا) . وبعد أن كانت الدراسة بها شكلية ، تُخَرِج ضباطًا ليس مطلوبًا منهم أية واجبات قتالية أو عسكرية حقيقية ، أصبحت البرامج أكثر جدية . وسرعان ما ذخرت الكلية ، أساتذةً وطلابًا بموجة وطنية عالية".

ويضيف: "كانت الحرب العالمية الثانية تطل على الجميع لتروعهم ، وبدأنا في مناقشاتنا الليلية نتحدث عن مشكلة السوديت* وهولندا وهتلر والإنجليز . ثم اشتعلت الحرب وبدأت خريطة العالم تعلن في ساحة الكلية ، وعليها أسهم بتحرك القوات . ولابد لذلك كله أن يخلق مجالًا للمناقشة والمشاعر والأفكار ".

ثم يقول **خالد محيي الدين** : "عدة أسابيع فقط مضت عليَّ ، وأنا أمتلك هذا القدر الكافي من الزهو بعبارة (ملازم ثان في الآلاي الأول دبابات)، ولكن ذات صباح ذهبت إلى الآلاي ، لأجد عددًا من الضباط الإنجليز يفحصون الدبابات ، فسألت عما يجري ، فكانت الإجابة كسكين قاتل : (الإنجليز سيأخذون دباباتنا) . فقد كان الجيش الإنجليزي ، قد تلقى هزائم ساحقة في دنكرك على يد الألمان ، وفقد الكثير من سلاحه... فأخذوا دباباتنا . كان بالآلاي أربع كتائب دبابات ، أخذوا ثلاثة منها وتركوا كتيبة واحدة . ثم يضيف : "أخذت جلساتنا في ميسات الضباط ، تصطخب بمناقشات ممتدة ، حول الأوضاع العالمية والمحلية ، وبدأنا نتطرق لموضوعات جديدة تمامًا علينا ، فمن الحديث عن هتلر وموسوليني إلى الفاشية ، ومن الحديث عن صمود الجيوش السوفيتية إلى الشيوعية.. ومن الفاشية إلى الديموقراطية وهكذا.... وزاد من عمق هذه المشاعر ، أنني قد اصطدمت بوجود ضباط انجليز في الجيش المصري ، وقد كانوا يحصلون على مرتبات عالية جدًا بالنسبة لنا ، بما أشعرنا أننا في وطننا وفي جيشنا ضباط من الدرجة الثانية.

ثم كان **حادث ٤ فبراير ١٩٤٢** ، إهانة مريرة لمصر وللملك وللجيش... فالإنجليز حاصروا قصر عابدين بالدبابات - ربما كانت ذات الدبابات التي أخذوها منا - وعندما تصدى لهم ضابط الحرس الملكي **أحمد صالح حسني** ، قبضوا عليه ودخلوا بالقوة ، وهناك أملى اللورد **كيلرن** إرادة بريطانيا على **الملك** ، وأمر بدعوة **النحاس** باشا لتشكيل وزارة وفدية . ويذكر **خالد محيي الدين**: "أن **محمد نجيب** أكد أكثر من مرة ، أن **٤ فبراير** نقطة تحول في حياته . كما أن **عبد الناصر** أكدها كثيرًا.. وأنا كذلك أقرر ، كان حادث ٤ فبراير نقطة تحول في حياتي".[١]

*** شكلت منطقة السوديت Sudetenland محور نزاع بين ألمانيا النازية وتشيكوسلوفاكيا قبيل الحرب العالمية الثانية.**

[١]- خالد محيي الدين: ... والآن أتكلم، (القاهرة: مؤسسة الأخبار، ١٩٩٢)، ص ص٢٧-٣٥.

قبل ذلك **حدث أول موقف سياسي لضباط الجيش ، في أوائل الحرب العالمية الثانية** ، حيث كون ضباط المدفعية في حامية مرسى مطروح ، تنظيمًا بغرض مقاومة تسليم أسلحة الجيش وخاصة المدفعية إلى القوات البريطانية عندما أصبحت في أشد الحاجة إليها **في عام ١٩٤١** ، وخاصة أن مصر رفضت الاشتراك في الحرب العالمية مع الحلفاء ، وبعد أن صرف الجيش البريطاني النظر عن فكرة استخدام هذه الأسلحة ، توقف نشاط هذه المجموعة . وقد تكونت من **الضباط عبد المنعم أمين وإبراهيم حافظ وأحمد فؤاد ومنصور المغربي وحافظ إسماعيل ومصطفى لطفي وحسين الهادي وعلى لبيب.**[١]

وفي **مايو ١٩٤٢** التقى الضابط **عبد المنعم عبد الرؤوف•** بالشيخ **حسن البنا** المرشد العام للإخوان المسلمين ، الذي عرفه بالصاغ **محمود لبيب** . وبدوره دعا اليوزباشي **جمال عبد الناصر** في **أكتوبر ١٩٤٢** ، ثم الملازم أول **حسين حمودة** والملازم أول **كمال الدين حسين** والملازم أول **سعد توفيق** والملازم أول **صلاح خليفة** والذي دعا زميله الملازم **خالد محيي الدين** واكتمل عددهم سبعة **عام ١٩٤٤**. ثم انضم الطيار **حسن إبراهيم ومصطفى بهجت ومعروف الحضري وعبد الرحمن أمين و مجدي حسنين وإبراهيم الطحاوي وفؤاد جاسر وجمال ربيع وحمدي عبيد وأمين هويدي ومحمد كمال محجوب ووجيه خليل ووحيد جودة رمضان** .

ويقول **عبد المنعم عبد الرؤوف** : "في ليلة من أوائل **عام ١٩٤٦**ذهب السبعة لأداء البيعة والقسم ، على التضحية بالنفس في سبيل الدعوة الإسلامية".[٢]ويؤكد ذلك **خالد محيي الدين** حيث يقول: "كنا **في نهاية عام ١٩٤٤**، وكانت الحيرة تغلفنا جميعًا بحثًا عن طريق لنا ولمصر، وذات يوم مر عليَّ **عبد المنعم عبد الرؤوف** ، وعرض عليَّ أن نلتقي بضابط آخر يحمل ذات الهموم ، ويبحث عن إجابات لذات الأسئلة ، وأخذني لأقابل **جمال عبد الناصر** . وكان لقائي الأول معه. ثم أخذني للصاغ **محمود لبيب** ، الذي عرفت فيما بعد أنه مسؤول الجناح العسكري في الإخوان المسلمين .

وتكونت مجموعة عسكرية تضم العديد من الضباط ، ولم نعد نلتقي في أماكن عامة ، وإنما بدأنا نعقد اجتماعات منتظمة في البيوت ، فكنا نجتمع في بيت **مجدي حسنين** أحيانًا ، وفي بيت **أحمد مظهر** (الضابط وهو نفسه الفنان المعروف) . وفي هذه اللقاءات الإخوانية ، كان يحضر معنا **جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وحسين حمودة وحسين الشافعي وسعد توفيق وصلاح خليفة**

---

[١]- محمد عبد الفتاح أبو الفضل: تأملات في ثورات مصر، ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الجزء الأول، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥)، ص١٥٠.

• كان ضابط طيار اشترك مع الطيار حسين ذو الفقار صبري في محاولة تهريب الفريق عزيز المصري بطائرة للخارج في الحرب العالمية الثانية ولكن سقطت بهم الطائرة وفشلت محاولة الهروب.

٢- عبد المنعم عبد الرؤوف: أرغمت فاروق على التنازل عن العرش، مذكرات عبد المنعم عبد الرؤوف، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨)،ص ص٤١-٤٣.

وعبد اللطيف البغدادي وحسن إبراهيم . لكن هؤلاء الضباط لم يكونوا على درجة واحدة من الولاء للجماعة ، فمثلًا **صلاح خليفة وحسين حمودة** ، كانا مع الإخوان قلبًا وقالبًا ، أما الآخرون فكانوا مجرد عناصر تبحث عن طريق . لسنا ضد الإخوان بل نحن معهم ، لكننا لسنا معهم بالكامل ، **فعبد الناصر** مثلًا كان يعتقد أن الإخوان يريدون استغلالنا كضباط ، لنكون أداة تعطيهم مكانة سياسية بوجود نفوذ لهم في الجيش . لكنهم لن يقدموا شيئًا للقضية الوطنية .

وكان **جمال** يلح في الاجتماعات : إذا كان لدينا نصف مليون عضو وأربعة آلاف شعبة ، لماذا لا نبدأ بعمليات ضرب ضد الاحتلال ، ومظاهرات وتحركات جماهيرية ؟ . ويضيف **محيي الدين** : وبدأت ألح على **محمود لبيب** في اجتماعاتنا : ما هو برنامج الجماعة ؟ فيجيب الشريعة ، فكنت أقول كلنا مسلمون وكلنا نؤمن بالشريعة ، لكن تحديدًا ماذا سنفعل لتحرير الوطن ؟ هل سنخوض كفاحًا مسلحًا أم نقبل بالتفاوض ؟ وماذا سنقدم للشعب في مختلف المجالات : في التعليم والإسكان والزراعة وغيرها من القضايا الاجتماعية ؟ وكان **محمود لبيب** يزوغ من الإجابة وأنا أطارده . وناقشنا **حسن البنا** ، وألححت عليه في ضرورة إعلان برنامج ، وأننا لن نستطيع أن نكسب الشعب بدون برنامج واضح ، يقدم حلولًا عملية لمشاكل الناس ، فأجاب : لو وضعت برنامجًا لأرضيت البعض وأغضبت البعض ، سأكسب ناسًا وأخسر آخرين وأنا لا أريد ذلك . وأخيرًا حاول **حسن البنا** أن يشدنا إلى الجميع برباط وثيق ، وتقرر ضمنا **أنا وجمال عبد الناصر إلى الجهاز السري للجماعة** ، حيث التدريب على السلاح والعمل المسلح، يمكنه أن يرضي اندفاعنا الوطني ، ويكفل ارتباطًا وثيقًا بالجماعة.

وأتى **عام ١٩٤٦** ليجد مصر في مد وطني عارم . والأحداث السياسية تتسارع ، فكشفت الجماعة عن وجهها السياسي ، وتصرفت كجماعة سياسية ، فتخلت عن دعوى النقاء الديني ، وتقاربت مع **إسماعيل صدقي** .. وبدأنا نتباعد **أنا وجمال** ، وربما بدأت الجماعة تستشعر أننا لا نمتلك الولاء الكافي ، فبدأت تتباعد عنا"[١].

يقول **حسن العشماوي** أحد قادة الإخوان : "لقد بدأت جماعة الضباط الأحرار أصلًا، كمجموعة من مجموعات الإخوان المسلمين ، ولكنها انفصلت عام ١٩٤٨ ، حين استطاع **جمال عبد الناصر** - الذي كان قد تردد قبل ذلك ، على أكثر من هيئة سياسية ، احتفظ بزملاء له فيها – أن يقنع رئيسه الضابط المتقاعد **محمود لبيب** ، بانفصالها واستقلالها بكثير من أمورها الخاصة ، على أن يكون اللقاء في الخطوط الرئيسية والأهداف . وكانت حجة **عبد الناصر** الرئيسية في الانفصال بجماعة الضباط الأحرار، أن الشروط الخلقية التي يتطلبها الانضمام للإخوان ، كانت تعوق أغلب

١- خالد محيي الدين: المرجع السابق ذكره، ص ص٤٣-٤٧.

ضباط الجيش . ولما انفصلت جمعية الضباط الأحرار، توسع **عبد الناصر** في ضم الضباط إليها بغير شروط ، غير مجرد السخط على نظام الحكم القائم".[١]

ويقول **عبد المنعم عبد الرؤوف** : "**في شهر سبتمبر ١٩٤٩** أبلغني **جمال عبد الناصر** ، عقب حضوره إلى القاهرة في إجازة ميدان ، أنه يريد عمل انقلاب ، ولا يستطيع تجميع الضباط حول مبادئ جماعة الإخوان المسلمين ، واتباع الأسلوب المتزمت في اختيارهم . وضرب مثلًا بقوله إن **خالد محيي الدين** تركنا **عام ١٩٤٧**، واعتنق الماركسية وانضم إلى منظمة إسكرا الشيوعية . وطال الجدل بيننا واستغرق عدة ساعات ، وكل منا متمسك برأيه . وانتهى النقاش بيني وبين **جمال عبد الناصر** ، بأن نستنير برأي **الفريق عزيز المصري** . فذهبنا إليه وبعد أن استمع إلى كل منا ، قال: اعملا معًا لطرد الانجليز من مصر ، ثم تابعا الكفاح لإلغاء النظام الملكي ، وإياكم والخصام ، لأنه يشتت قواكما ، وإذا لم تستطيعا العمل معًا ، فسيرا نحو الهدف متوازيين كقضيبي السكة الحديد . قلت: إنني سأعمل بالنصيحة ، في إطار ما تسمح به أوامر قيادة جماعة الإخوان المسلمين . وقال : **جمال عبد الناصر** ، إن هدفي الأول هو إلغاء النظام الملكي ، وقد انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار ، ضباطًا حوصروا معي في الفالوجة مثل **صلاح سالم** ، ويعمل معنا **عبد الحكيم عامر وخالد محيي الدين** .

وبعد ذلك ذهبت إلى الصاغ محمود لبيب ، وحدثته بكل ما قاله **جمال عبد الناصر وعزيز المصري**، وما قلته أنا ، فقال لي : قل **لجمال** إن جماعة الإخوان متزمتة .. متزمتة . ويذكر **عبد الرؤوف** أيضا ما قاله **جمال عبد الناصر** للصاغ **حسين حمودة** في **عام ١٩٥٠**، بعد وفاة **الصاغ لبيب** ، واغتيال الشيخ **حسن البنا** . أفهمني **جمال عبد الناصر** ، أنه سيعيد التنظيم السري لضباط الجيش ، الذي بدأه **عبد المنعم عبد الرؤوف ومحمود لبيب عام ١٩٤٤، وتوقف في مايو ١٩٤٨بسبب حرب فلسطين** . وأبلغني أنه بموت **حسن البنا ومحمود لبيب ، انقطعت صلة الضباط الإخوان بضباط الجيش**"[٢]

يقول **خالد محيي الدين** : "اتصل **عبد الناصر** ليلة الثورة بالإخوان، ليبلغهم بالحركة وليطلب مساعدتهم ، في حال تحرك الانجليز ضد الثورة ، وسألته "هل ردهم إيجابي ؟ فهز رأسه بالموافقة ، ولكنه أضاف : إنهم (**متَّعْبِين جدًا**) ، وعلينا أن نعيد الحسابات بالنسبة لهم ، ففهمت من كلامه أنهم واجهوه بمطالب كثيرة ، ولكن الظروف الحرجة أملت على **عبد الناصر** عدم مجابهتهم".[٣]

يقول **مايلز كوبلاند** : كان قادة تنظيم الضباط الأحرار ، على قناعة بأن الشعب المصري ، لا يرغب في الحصول على الكثير ، وأنه أمضى آلاف السنين على كفاف العيش ، وباستطاعته أن

١- حسن العشماوي: الإخوان والثورة، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧)، ص ص١٤-١٥.
٢- عبد المنعم عبد الرؤوف: المرجع السابق نفسه، ص ص٦٤-٦٧.
٣- خالد محيي الدين: المرجع السابق ذكره، ص١٣٧.

يمضـــي ألفًا أخرى، معتمدًا على موارده الثانوية . ولذلك فإن على الجيش المصـــري ، أن يقوم بالاستيلاء على السلطة في أول فرصة مناسبة ، تكفل له تأييدًا سياسيًا ، ومن ثم بقية البلاد .

وقد كان شـعار "إعادة الحياة الديموقراطية" للاسـتهلاك المحلي ولكنه لا أصـل له في حقيقة الأمر. فقد أدركوا أن أية محاولة مبكرة لإرســـاء حياة ديموقراطية ، لن تعني ســـوى عودة القوى الحزبية القديمة، التي كانت من بين أســباب الفوضـــى والفســـاد الســـابقين . فالانتخابات إذا جرت ستجري بين مرشـحين تدعمهم بريطانيا وأمريكا ، ضـد مرشـحين يدعمهم الاتحاد السـوفييتي . ومن أصل ٢٢ مليون مصـري ، كان هناك ٢٠ مليونًا من الفلاحين المصـريين ، لن يدلوا بأصـواتهم ، إلا حسـب تعليمات الاقطاعيين وتوجيهاتهم . وسـتلجأ الجماهير في المدن إلى الاضـطرابات ، كوسـيلة وحيدة للتنفيس عن آلامها ، والتأثير على الوضع السياسي ، ولن يجدوا أمامهم سوى الانضواء تحت راية الإخوان المسلمين أو الشيوعيين ، (المُتَنفَسَّين الوحيدين) في ذلك الوقت لفئات الشعب .

فكانت قيادة الثورة تعتقد أن الديموقراطية الحقيقية ، لن تقوم إلا بعد سـنوات عديدة ، وبجهود مضـنية تقوم بها الحكومة الجديدة ، مثل: **نشـر التعليم وتعميمه ، وتشـجيع ظهور طبقة متوسـطة كبيرة ومسـتقرة ، وشـعور الجماهير أن الحكومة الجديدة هي حكومة الشـعب ، وليسـت حكومة الدول الكبرى أو طبقة الإقطاعيين والرأسماليين المصريين**[1].

أولًا: المحور السياسي : خطوة خطوة نحو الحكم

الضباط الأحرار يؤسسون نظام أوتوقراطي جديد (١٩٥٢ – ١٩٥٤):

في البدء كانت حركة : لم تُرد قيادة الثورة مواجهة مباشـــرة وحاســـمة مع النظام القديم ، بل تدرجت في خطواتها بما يخفى حقيقة أهدافها ، فلا يتوحد خصـــومها في مواجهتها . لذا كان البيان الأول يتضمن هدفًا محددًا ، بتطهير الجيش ، والعمل في ظل الدستور .

وكان **نص البيان الأول** : " اجتازت مصـر فترة عصـيبة في تاريخها ، من الرشـوة والفسـاد وعدم اسـتقرار الحكم ، وكان لهذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسـبب المرتشـون في هزيمتنا في حرب فلسـطين . وأما فترة ما بعد هذه الحرب ، فقد تضـافرت عوامل الفسـاد وتآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد ، حتى تصـبح مصـر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفســـنا، وتولى أمرنا داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم ، وفي خلقهم ، وفي وطنيتهم . ولابد أن مصـر كلها سـتتلقى الخبر بالابتهاج والترحيب . وإني أذكر للشـعب المصـري ، أن الجيش اليوم كله أصـبح يعمل لصـالح الوطن ، في ظل الدستور مجردًا من أي غاية . وأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة ، أن يلجأ إلى أعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس في صـالح

1- Miles Copland: Miles Copland: The Game of Nation, The Morality of Power Politics: (New York: Simon and Schuster, 1969), pp66-72.

مصر . وإني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأموالهم، ويعتبر الجيش نفسه مسؤولًا عنهم. والله ولي التوفيق"[١].

مع نجاح الثورة تحولت **الهيئة التأسيسية** للضباط الأحرار ، لتصبح **مجلس قيادة الثورة** ، بعد أن ضم إليه عددًا من الضباط . وقد أخذ ذلك المجلس على عاتقه دستوريا مهمة إحداث التغيير المنشود ، وترتيب أوضاع العهد الجديد . وقد اقتصر النظام الجديد في البداية على اعلان مجموعة من المبادئ العامة ، تجسدت في الأهداف الستة المعروفة ، والتي لا يختلف بشأنها اثنان آنذاك ٠ ليمكن لها أن تجمع شمل الأمة ، خلال هذه اللحظات القلقة والعصبية ، والتي مازال الاحتلال يحتفظ لنفسه فيها على ارض الوطن ، بقوات تسمح له بالتدخل العسكري بدعوى « استعادة الأمن والنظام» ، وذكرى مذبحة الاسكندرية وما أعقبها من احتلال غير بعيدة .

ومع توالى اجتماعات مجلس قيادة الثورة لتقرير ورسم السياسة العامة ، ولمجابهة المشكلات الداخلية والخارجية ، الجديدة منها أو المزمنة ، بدأ يتضح شيئًا فشيئا حجم الاختلافات والتباين في النظرة والرؤية والمدى التي يذهب إليه أعضاء المجلس . ومن هنا فقد صار لزاما على مركب مجلس القيادة أن يتخفف بمضي الوقت من بعض ربابنته ، إلى حد أن وصل في مرحلة من مراحله ، أنه لم يتبق على ظهر سفينة القيادة تقريبا سوى قبطانها ، الذى رسم لها خط سيرها وبرنامج رحلتها . فأخذ يدير دفتها ، ويشرف على كل أمورها ، بما في ذلك أدق شئونها . وإذا كان ذلك قد شكل أحيانا للسفينة عنصر قوة ، إلا أنه من المؤكد قد أثقل كاهل ربانها عندما تعرضت لشتى الأعاصير والأنواء في الداخل والخارج .

ويقول الدكتور **عبد الخالق لاشين** : "ولعل تلك السياسة الوسطية ، كانت مسؤولة - مع غيرها من عوامل - عن السماح بالتعاون مع ذلك النوع من الناس ، الذين كانوا يفتقدون إلى مواقف أو مبادرات شخصية ، بينما ظلوا يحدقون في أفواه قادتهم ورؤسائهم . وهو أمر دفع المثقفين وذوى الانتماءات الفكرية والسياسية على اختلافها إلى الانزواء ، والعودة إلى التحصن في «ثكناتهم» الثقافية ، على حد تعبير البعض بحق ، طالما أنهم لم يساهموا بشكل مباشر في قيام الثورة ، أو إحداث التغييرات المطلوبة ، أو حتى تلك التي فرضها النظام الجديد ، باعتبارهم عناصر غير مرغوب فيها « لرذالتها » . وقد ترتب على هذا الوضع الخطر ، أن صعد نجم الكثيرين من ذوى الميول الانتهازية ، مما ساعد وعجل في خلق ونمو طبقة جديدة شملت الكثير من العسكريين وشرائح من التكنوقراط احتكرت العمل السياسي ، وجنت لنفسها أفضل ما حققه النظام من إنجازات سواء على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي أو السياسي والثقافي"[٢]. وكانت هذه الفترة

١- محمد عبد الفتاح أبو الفضل: المرجع السابق نفسه، ص ٨٣.
٢- د. عبد الخالق لاشين: المرجع السابق نفسه، ص ص٦٨-٦٩.

تموج بالمعارك السياسية ، وصراعات متعددة الأطراف والأطياف والمصالح والقوى . وكانت أولى هذه المعارك ، مع نظام **"تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢"** ، الذي يحكم اللعبة السياسية في البلاد **منذ ما بعد ثورة ١٩١٩** ، في ظل احتلال بريطاني مسيطر ، منذ أكثر من سبعين عامًا، **وملك هو آخر سلالة أسرة محمد على** ، وأحزاب برلمانية ممثلة في حزب الوفد وانشقاقاته ؛ الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية والكتلة الوفدية ، وأحزاب غير برلمانية ، ظهر نشاطها بعد الحرب العالمية الثانية ، كالإخوان المسلمين والشيوعيين .

من حركة إلى انقلاب : لقد سعت قيادة الضباط الأحرار ، إلى بناء نظام سياسي جديد ، وتفكيك نظام ٢٨ فبراير خطوة خطوة. فلم تعلن عن أهدافها دفعة واحدة ، ولكنها تدرجت لحماية الثورة وتثبيتها وتحقيق أهدافها . فلم تتول الحكم فور نجاح حركتها في **٢٣ يوليه ١٩٥٢** ، حيث أعلنت في بيانها الأول أنها حركة تستهدف تصحيح الأوضاع داخل الجيش ، ومن ثم فقد **عين الملك محمد نجيب قائدًا عامًا للجيش** . كما أملت على الملك **فاروق** ، تشكيل وزارة جديدة برئاسة السياسي المخضرم **على ماهر** ، تشكلت من مدنيين فقط.

كان اختيار **علي ماهر** في **٢٤ يوليه ١٩٥٢** ، كرئيس لأول وزارة في عهد الثورة ، بمثابة إيهام لعناصر النظام القديم ، بأنه ليس لدى القيادة الجديدة ما يمنع من التعامل معهم ، حتى تكسب وقتًا للخطوة التالية ، وقد ظنت قيادات الأحزاب ، أن دورها في السلطة آت لا ريب فيه !. ولأن قيادة الثورة تدرك أن معظم ولاء الجماهير لهذه الأحزاب ، مرتبط بقيادتها وأشخاص زعمائها ، أكثر من ارتباطها بتنظيماتها ومبادئها ، فهذا النوع من الولاء الحزبي ، يسهل مواجهته بتعرية هذه الشخصيات الحزبية ، والتركيز- ولو بشكل مبالغ فيه - على نواحي ضعفها وفسادها ، وبهذا تستطيع أن تمزق هذا النوع من الولاء .

جاءت الخطوة التالية ، **عزل الملك فاروق وإبعاده خارج البلاد .** ففي السابعة صباحًا من يوم ٢٦ يوليه كانت قوات الجيش ، تحاصر قصري المنتزه ورأس التين بالإسكندرية . وقد قدم **سليمان حافظ** وكيل مجلس الدولة ، صيغة للتنازل عن العرش ، المطلوب من **الملك فاروق** أن يوقع عليها ، قبل الثانية عشرة ظهرًا ، وأن يتعهد بمغادرة البلاد قبل السادسة مساءً ، مصطحبًا حاجياته الشخصية وأفراد عائلته[١]. ومنذ يوم **٢٨ يوليه** شرع عبد الناصر سرًا ، بمساعدة **محمود رشيد** مستشار **على ماهر**- في بحث قانوني - في اختيار نظام بديل للنظام الملكي .[٢]

يقول **سليمان حافظ** : "لم يكن أحد يتوقع وقتئذ ، **أن تتطور الحركة (التي أُعلن أنها تستهدف تطهير الجيش) ، إلى انقلاب يطيح بفاروق من العرش ، يوم ٢٦ يوليه ١٩٥٢**. ويضيف: "ولكني

١- خالد محيي الدين: المرجع السابق نفسه، ص ص١٦٥-١٦٦.
٢- محمد عبد الفتاح أبو الفضل: المرجع السابق نفسه ص ص١١٠-١١١.

توقعت من خلال الانقلاب الذي ألزم **فاروق** النزول على العرش ، ثورة شاملة سوف تتناول بالتبديل جميع الأوضـــاع، ولم أكن واهمًا ولا مُغاليًا أو متأثرًا بما كنت أتمناه . فقد اســتجابت الأحداث التي وقعت لرغبات الشـعب ، واسـتجاب الشـعب لهذه الأحداث ، حتى لكأنها كانت منه أو كان منها على ميعاد"[١].

ويقول **أحمد بهاء الدين:** "كان التدرج الذي اتبعه رجال الثورة ، في الأيام الأربعة الأولى ، يدل على ذكاء غير طبيعي في الحركة ، حيث بدأوا بها على أنها حركة في الجيش ومطالبها هي تطهير الجيش ، وعلى هذا الأسـاس اسـتدرجوا سـياسـيًا مخضـرمًا وماكرًا ، هو **على ماهر** رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملك عدة مرات ، إلى قبول رئاســة الوزراء . وكانوا قد اختاروا شـــهر يوليه ، الذي تنتقل الدولة كلها فيه إلى الإســكندرية ، وفي القاهرة لم يحتاجوا إلى أكثر من احتلال مبنى قيادة الجيش ، والقبض على كبار ضـباطه والسـيطرة على الموقع ، مع إرسـال قوة إلى مبنى الإذاعة ، وقوة أخرى إلى محطة أبو زعبل . وذهب **على ماهر** إلى الإســكندرية ، حيث فوجئ بأن قوات الجيش سـبقته إلى هناك ، وأنها حاصـرت قصـر رأس التين الذي لجأ إليه **الملك** ، ثم فاجأوا **علي ماهر** بأن الثورة تسـتهدف عزل **الملك** عن العرش. فكان تدرج في الحركة محســوب ، يُخدر أعصاب الدولة التي تتهاوى وتحركات قليلة ، فكانت السهل الممتنع .

وقد اختلف الناس وقتها في التخمينات . فمن قائل إنه انقلاب عســكري لمصـــلحة أمريكا ولضـرب الحركة الوطنية المصـرية ، التي فشـل النظامان الملكي والحزبي في احتوائها . ومن قائل أنهم مجرد عسكريين ، استطاعوا أن يصلوا إلى الحكم ، وسوف يحكمون ولا شيء أكثر من ذلك . ومهما كان من أمر ، فإن أسوار القصـر العالية التي أقامها الإنجليز منذ دخولهم مصـر حول **الخديو توفيق** تتهدم . والذين يهدمونها مهما كان لونهم ، قد حققوا عملًا عجزت عنه الحركة الوطنية بكل أحزابها عن تحقيقه ، لا في أربعة أيام، ولكن فيما يقرب من ثلاثين سنة أي منذ ثورة ١٩١٩"[٢].

كانت بيانات الثورة موجهة إلى الشعب باسم القائد العام ، أما إرادتها في التقرير والتنفيذ ، تظهر من خلال وزارة علي ماهر . كما شكلت مجلس وصاية مؤقت على العرش بعد خلع فاروق ، واتخذت القرارات شـكل قرارات لمجلس الوزراء ، أو مراسـيم بقوانين تسـتصـدرها الوزارة من مجلس الوصاية ، وذلك مع الالتزام الشكلي بالقنوات التقليدية .[٣]

في مســـاء **٣٠ يوليه ١٩٥٢** ، أذاع اللواء **محمد نجيب** القائد العام للحركة ، قرارًا بمنع التظـاهر منعًا بـاتًا في جميع أنحـاء البلاد ، وفي منتصـــف نفس الليلـة ، أذاع بيـانًا تـاليًا ، دعـا فيـه الأحزاب والهيئات السياسية المصرية لتطهير صفوفها ، كما فعل الجيش وطهر نفسه ، كما طالبها

١- سليمان حافظ: ذكرياتي عن الثورة، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠)، ص ص٦١-٦٢.
٢- أحمد بهاء الدين: محاوراتي مع السادات ، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠١٣) ، ص ص٧-٨.
٣- طارق البشري: الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليه ١٩٥٢-١٩٧٠، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣)، ص ص١٢٥-١٢٦.

بأن تتخذ لنفسها برامج محددة واضحة المعالم ، تُعْلَن على الملأ ، ليكون الشعب على بينة منها ، ففتح بذلك باب الصراع داخل الأحزاب، وأوقع قيادتها في مأزق ، حيث راحت تتبادل الاتهامات علنًا[١]. وفي **٢ أغسطس ١٩٥٢** أعلن مجلس الوزراء "إلغاء الرتب والألقاب المدنية".[٢]وفي **١٠ أغسطس ١٩٥٢**، أصدر **على ماهر** رئيس الوزراء بيانًا هامًا ، حمل فيه على الأحزاب حملة شعواء ، ذكر فيه: **"أن الشعب بدأ يضيق ذرعًا ، وأن الخصومة الحزبية بلغت حد الجريمة ، وأن الأحزاب بوضعها القائم مقضي عليها بالزوال . ووصفها بأنها ركيزة للتدخل الأجنبي . وأضاف: إننا أوضحنا للأحزاب القواعد الصحيحة، التي يجب أن تقوم عليها ، فإن لم تنفذها فإننا سنفرضها عليها . ثم صرح كذلك بأن الجيش متفق مع الحكومة على حل الأحزاب".** ولكن **محمد نجيب** سارع في اليوم التالي ، **بإصدار بيان نفى فيه ذلك ، وأكد ان الجيش قد اتفق على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية ، في موعد أقصاه فبراير ١٩٥٣.**

وقد دعمت القيادة إنذاراتها ، بإجراءات لها مغزاها بالنسبة للأحزاب ، عندما تصدت لحوادث التظاهر والشغب التي حدثت **في كفر الدوار في ١٢ و١٣ أغسطس ١٩٥٢**، حيث تدخل الجيش بكل حزم وسيطر على الموقف بسرعة ، لمحاكمة المسؤولين عن ذلك ، حيث تبين أن الحوادث لم تكن مرتجلة وإنما دبرت بإحكام .[٣] فيقول **محمد عبد الفتاح أبو الفضل**: "قام بعض عمال الغزل والنسيج في كفر الدوار بالإضراب، بحجة رفع أجورهم ، تطورت إلى أعمال عنف ، تمثلت في مهاجمة مكاتب الشركة والمصنع ، وإشعال النار في سيارات الشركة ومكاتبها ، فاستنجدت إدارة الشركة بالجيش الذي أنقذ الموقف ، وقد قتل المتظاهرون عشرة من جنود شرطة وعمال . وظهر أيامها أن مثل هذه الأعمال العنيفة ، كان منتظرًا أن تنقل إلى المصانع الأخرى في المحلة الكبرى وشبرا الخيمة ، أعلن وقتها أن الغرض من الحركة ، كان هو تشريد آلاف العمال ، لتحريضهم ضد الجيش والقيام بثورة مضادة . فرأت قيادة الثورة ضرورة مواجهة ذلك بالشدة ، لإيقاف مثل هذه الاتجاهات . وتشكلت محكمة عسكرية برئاسة **عبد المنهم أمين** ، وفق قانون الأحكام العرفية الذى كان معمولًا به منذ حريق القاهرة ، وأصدرت حكمها بالإعدام ، على العاملين خميس والبقري ونفذ الحكم . ووصل إلى مجلس الثورة برقيات عديدة من دول الكتلة الشرقية ، تهاجم الأحكام والقيادة المصرية، وأن الفاشية العسكرية المصرية تنفذ تعليمات المخابرات الأمريكية"[٤]. ويقول **خالد محيي الدين** : "صدرت أحكام بالإعدام على عاملين : **خميس والبقري** . وأذكر أن **نجيب** كان أكثر الجميع حماسًا لإعدامهما ، وانقسم مجلس القيادة ؛ نجيب ومعه الأغلبية يطالبون أن نضرب بيد من حديد

١- أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق نفسه، ص٤٥.
٢- محمد عبد الفتاح أبو الفضل: المرجع السابق نفسه، ص١١٥.
٣- أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق نفسه، ص ص٥٢-٥٣.
٤- محمد عبد الفتاح أبو الفضل: المرجع السابق نفسه، ص ص١١٦-١١٧.

حتى يرتدع الجميع ، من منطلق أن الإضراب من حركة معادية للثورة ، ولو تساهلنا إزاء هذا الأمر لضاعت الثورة وضاعت البلد . **وأنا وعبد الناصر ويوسف صديق وزكريا محيي الدين** كنا ضد الإعدام ، وحجتنا أن حكم الإعدام سيفتح الباب أمام إراقة الدماء ، وأنه لا مبرر لأن تصطبغ حركتنا بالدماء" .[١]

نحو الثورة :إن جوهر الثورة هو التغيير العاجل في طبيعة العلاقات الداخلية والخارجية ، وهي تختلف عن التطور الاجتماعي الذي يحدث عبر فترات زمنية ممتدة .

في **٧ سبتمبر ١٩٥٢** أقالت القيادة **وزارة على ماهر** ، وشكل **محمد نجيب** وزارته الأولى في نفس اليوم، وكان ذلك مؤشرًا للساسة الحزبيين ، على أن العسكريين في سبيلهم إلى السلطة وممارسة الحكم. فرغم أن الوزارة الجديدة جاءت من العناصر المدنية أساسًا ، لكن أحدًا من هؤلاء الوزراء لم يكن من الساسة الحزبيين القدامى ، وإنما كانوا من معارضي النظام قبل الثورة ، ومن عناصر الحزب الوطني الجديد والمستقلين . وقد أذاعت الوزارة الجديدة أن الأحزاب لم تكن جادة في تطهير نفسها ، واتهمتها بأنها قامت بدعاية ضد الثورة ومشروعاتها ، وأساءت إلى النظام الجديد . وأعقبت الوزارة ذلك باعتقال ٧٤ من قيادات الأحزاب والسياسيين القدامى في نفس يوم تشكيلها ، وفسرت ذلك بأنه ، لمساعدة الأحزاب على تطهير صفوفها ، في جو لا يسود فيه تأثير هؤلاء المعتقلين .

ولم يكن مصادفة أن تتم حركة الاعتقالات ، في نفس يوم تولي نجيب الوزارة ، **وأن يتم بعدها بيومين فقط إصدار قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر١٩٥٢** ، ثم قانون تنظيم الأحزاب في نفس اليوم . وكانت القيادات خلال مشاوراتها بشأن المشروع ، قد لمست لدي الأحزاب ، بعض الأصوات المؤيدة للإصلاح الزراعي ، إلا أنها كانت تدرك أنه لن يلقى قبولًا من غالبية قيادتها ، ومع ذلك جاء القانون فرصة ، ليزيد من حدة الصراعات والتمزق بين معارضيه ومؤيديه .[٢]

صدر قانون الإصلاح الزراعي فحدد ملكية الأراضي الزراعية بمائتي فدان ، وأجاز التصرف في خمسين فدان للولد الواحد ، بما لا يزيد على مائة فدان للأولاد جميعًا . وأوجب أن تستولي الحكومة ، على الأرض الزائدة خلال خمس سنوات ، ثم توزع على صغار الفلاحين ، قِطعًا بين فدانين وخمسة. وأن يكون الاستيلاء لقاء تعويض ، يقدر بسبعين مِثْل الضريبة المفروضة على الأرض ، على أن تؤدى أقساطًا على ثلاثين سنة بفائدة ٣٪ سنويًا . وتوزع على الفلاحين بثمن وأقساط تماثل تقريبًا قدر التعويض وأقساطه ، أي أنه اشترى الأرض من كبار الملاك وباعها لصغر الفلاحين . كما نظم العلاقة بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية ، بتحديد أجرة الفدان بما

١- خالد محيي الدين: المرجع السبق ذكره، ص ص١٨٢-١٨٣.
٢- أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق نفسه، ص ص٥٦-٥٧.

لا يجاوز سبعة أمثال الضريبة المفروضة عليه . وأوصى بإقامة جمعيات تعاونية من المنتفعين بالأرض الموزعة ، لتلافي سوءات تفتت الملكية الزراعية.[١]

كان عدد سكان مصر ٢٢ مليونًا في سنة ١٩٥٢ ، والأرض المزروعة لا تزيد عن ستة ملايين قدان. ومن كان يملك ٥٠ إلى ٢٠٠ فدان عددهم ٩٥٠٠ مالك ، ومن كان يملك ٢٠٠ فدان فأكثر ٢٣٠٠ مالك ، أما عدد المزارعين من الفلاحين وصغار الملاك فكان لا يقل عشرة ملايين ، يعيش معظمهم في بؤس وفقر . وكان مالك الأرض الكبير ، له السيطرة الكاملة على سكان منطقته ، سواء السياسية أو الاقتصادية، ويسانده المسؤولون الحكوميون ، بحكم مراكز هؤلاء الملاك في الأحزاب السياسية ، والتي بدورها تعتمد عليهم في مدها بالمال اللازم ، لتمويل نشاط الأحزاب والسيطرة السياسية على مناطق نفوذهم . ومن ثم كان لصدور الإصلاح الزراعي وجهين سياسي واجتماعي.[٢]

في ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ وبعد أربعة أيام فقط من صدور قانون الإصلاح الزراعي ، قامت حركة تمرد على القانون ، بزعامة **عدلي لملوم** ، المالك لما يقرب من ألفي فدان ، من أجود أراضي منشأة لملوم، بالقرب من مغاغة بالصعيد . وكانت منشأة لملوم عبارة عن إقطاعية ، وكان أبوه قبل ذلك ، حاكمًا مستقلًا بها ويقضي بين الناس ، وله سجن خاص يعاقب فيه من يخرج عن طاعته ، وورث عدلي كل ذلك عن ابيه . فقام بعملية غزو لمغاغة في الثامنة مساءً ، وقاد خمسة عشر رجلًا مسلحًا من أتباعه على جيادهم ، ودخلوا المدينة وخطب في المقاهي متحديًا الحكومة ، وهدد من يحاول أن يأخذ شبرًا من أرضه، ثم عاد في اليوم التالي واتجه نحو المركز الشرطة ، وأطلق هو ورجاله على المركز نيران مدافعهم الرشاشة وبنادقهم في الهواء للإرهاب . فأسرعت الثورة وبحزم ، وقامت بالقضاء على الفتنة بقوة ، وتم القبض على عدلي لملوم ورجاله ، وقدموا إلى محكمة عسكرية عاجلة في المنيا ، وقضت بسجنه ١٥ سنة بالأشغال الشاقة .

في ١٤ أكتوبر عام ١٩٥٢ تمت إقالة **رشاد مهنا** من مجلس وصاية العرش ، وأصدر القائد العام بيانًا بأسباب إقالته ، بأنه يتدخل في شؤون الحكم . وقد صدر مرسوم بقانون في **١٣ نوفمبر ١٩٥٢**، يقضي باعتبار كل التدابير التي اتخذها القائد العام للقوات المسلحة ، بقصد حماية الحركة ونظامها ، تعتبر من أعمال السيادة ، **وذلك في مدة محدودة بستة أشهر من ٢٣ يوليه ١٩٥٢ إلى ٢٣ يناير ١٩٥٣** ، ولا يجوز الطعن عليها أمام القضاء ، **ثم مدت هذه المدة ستة أشهر أخرى في ١٨ يناير ١٩٥٣**.[٣]

١- طارق البشري: المرجع السابق نفسه، ص ص١١٧-١١٨.
٢- محمد عبد الفتاح أبو الفضل: المرجع السابق نفسه، ص ص١١٧-١١٨.
٣- المرجع السابق نفسه، ص ص١٢٥-١٢٦.

التشـــريع للثورة :وجوهر الحكم هو القوة ، فالحكم ليس مجرد اقتراح إجراءات عامة ، أو إصدار أحكام قانونية ، ولكنه "اضطلاع" بهذه الإجراءات و"تنفيذ" لتلك الأحكام . كما إن المحافظة على الســـلطة هدفُ في حد ذاته ، لا يختلف فيه نظامُ عن نظام ، أما النجاح في تحقيق ذلك ، فهو رهن بأكثر الوسائل ملاءمة وأضمنها نتيجة .

وقواعد السـيطرة التي تلجأ حكومة الثورة ، تتألف من: "التشـريعات - قوى الأمن الداخلي - أجهزة المخابرات - الدعاية والإعلام - القوات المســلحة أو الجيش - المنظمة الشــعبية - دســتور جديد"[١].

في **١٠ ديسمبر ١٩٥٢** صدر قرار **بإلغاء دستور ١٩٢٣، وتولي مجلس الثورة السلطتين التنفيذية والتشريعية ، في فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات ، يتم فيها وضع الدستور الجديد** ، الذي يتفق مع أهداف الثورة . فكان ذلك خطوة في سبيل تصفية الوجود الحزبي .

وفي **٩ يناير ١٩٥٣** جاءت تصريحات **عبد الناصر**، "بضرورة أن تمر البلاد بفترة انتقالية ، هدفها توجيه الاهتمام العام نحو الاتحاد لتحقيق التحرير، وأضاف أن المنازعات الحزبية تصرف طوائف الشـعب عن قضـية الوطن ، ولن يسـتفيد من تنازع الأحزاب إلا المحتل الجاثم على أرض الوطن".

وفي **١٣ يناير ١٩٥٣** شـكلت القيادة ، لجنة لوضــع دســتور جديد ، يتفق وأهداف الثورة ، وكانت قيادة الثورة قد مهدت لذلك في الصـحف ، **بمسـاعدة كبار القانونيين ، مثل: سـليمان حافظ وعبد الرزاق السـنهوري والدكتور سـيد صـبري وعلي ماهر، الذين أحاطوا برجال الثورة** . وقد تمثلت حججهم ، في أن الدستور سقط بقيام الثورة ، وأن مصر تحتاج إلى سلطة ثورية ، تقدم شيئًا للجماهير ، وقد ربط هؤلاء بين متاعب الجماهير وبين الحياة الحزبية . و**في ١٦ يناير ١٩٥٣** صدر قرارًا من القائد العام للقوات المسلحة بحل الأحزاب ، ومصادرة أموالها لصالح الشعب ، في بيان ندد فيه بالأحزاب القديمة ، التي أفسدت أهداف ثورة ١٩١٩، وبرر ذلك بأهداف الثورة بإجلاء المحتل .

وقد تبع قرار حل الأحزاب خطوات أخرى ، **وإصـــدار دســـتور الفترة الانتقالية لمدة ثلاث ســـنوات في ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، ثم إلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري في ١٨ يونية عام ١٩٥٣، وتولي محمد نجيب رئاسة الجمهورية ، ثم إعادة تشكيل مجلس الوزراء برئاسته ، وجمال عبد الناصـــر نائبًا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وعبد اللطيف البغدادي للحربية والبحرية ، وصلاح سالم للإرشاد وشؤون السودان ، وجمال سالم للمواصلات ، وزكريا محيي**

1- Miles Copland: op.cit, pp284-296.

الدين للداخلية ، وكمال الدين حسين للشؤون الاجتماعية ، وتعيين عبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة.[١]

البحث عن رئيس: يقول **كمال الدين حسين**: "بعد إعلان الجمهورية وقبل أن نفكر في مجلس قيادة الثورة، في تعيين **محمد نجيب** رئيسًا للجمهورية ، دارت مناقشات بيننا عمن يمكن أن يعين رئيسًا للجمهورية . فناقشنا تعين **عزيز المصري** باشا ، ولكن طبعه الحاد وآراؤه المتطرفة ، جعلتنا نتراجع عن الفكرة . ثم فكرت **أنا وجمال عبد الناصر** في **أحمد لطفي السيد** ، برغم أنه كان من أساطين الأحرار الدستوريين ، أي لم يكن وفديًا مثلًا ، وكان الأحرار الدستوريون من أنصار حكم الصفوة وليس حكم العامة . ذهبنا **أنا وعبد الناصر** لأستاذ الجيل في منزله ، بالفعل عرضنا عليه أن يكون رئيسًا . ولكنه اعتذر بلباقة ، وقال يا أبنائي أنتم قُمتم بهذه الثورة فلا يصلح لهذا الأمر إلا واحدُ منكم".[٢]

ثانيًا: المحور الاقتصادي ـ مكافحة التخلف والفقر

يقول المؤرخ الكبير **عبد الرحمن الرافعي** تحت عنوان "**الجهاد الاقتصادي**" ، ولما حدث البعث الوطني منذ عهد **مصطفى كامل** ، اقترن الجهاد السياسي بالجهاد الاقتصادي ، رغم العقبات التي وضعها الاحتلال في سبيل كليهما . **وبدا أثر النهضة الاقتصادية في الدعوة لإحياء الصناعة الوطنية ، وتأسيس بنوك التعاون والمؤسسات والنقابات العمالية** ، مما تجده مفصلًا في موضعه من كتاب **مصطفى كامل** ثم كتاب **محمد فريد**.[٣] وهذا التعبير هو الوصف الدقيق لتجربة **عبد الناصر** ، فلم تكن قائمة على إيديولوجيا مسبقة ، ولكنها ثمرة صراع مع الواقع .

كما بذكر **الرافعي**: "إن الحكومة هي الأداة الفعالة والرئيسية ، في وتنمية ثروة البلاد واستثمار الموارد التي لم تستغل بعد . ومن الحق أن نعترف بأن الحكومة مقصرة في هذا الصدد ، وهذا التقصير يرجع إلى سنين عديدة ، ولو أنها أدت واجبها لزادت ثروة البلاد في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية

يقول الدكتور **علي الجريتلي** : "تعتبر **ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ نتيجة منطقية لتطورات تاريخ مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر، ورد فعلي حتمي للاستعمار الأوروبي ، واستغلال قلة من مالكي الأرض وتجار المدن وأرباب الأعمال للسواد الأعظم من المزارعين والعمال**".[٤]حيث يقول **روذستين Rothstein** في عام ١٩١٠: "إن الإنجليز في الثماني والعشرين سنة التي حكموا فيها مصر، لم يكتفوا بعدم إنشائهم ولو صناعة واحدة فحسب ، بل قتلوا بالفعل كل ما يمكن شأنه ،

١- احمد زكريا الشلق: المرجع السابق نفسه، ص ص٧٤-٧٧ وص ص٨١-٨٢.
٢- أوراق كمال الدين حسين: مرجع سبق ذكره .
٣- عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٠.
٤- د. علي الجريتلي: التاريخ الاقتصادي للثورة، ١٩٥٢ – ١٩٦٦، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٤)، ص٧.

أن يعود عليها ببعض التقدم الصـــناعي".[١] غير أنه نتيجة لقيام لحرب العالمية الأولى ، وبســـبب الاحتياجات العسكرية البريطانية ، وانقطاع الواردات، قامت الحكومة بمبادرة للتدخل في الاقتصـاد الوطني . فقد صـــدر قرار من مجلس الوزراء في **عام ١٩١٦، بتكوين لجنة التجارة والصـــناعة ، لدراسة أحوال الصناعة ومشكلاتها ، ولقد كان ١٩٢٠ بالنسبة للرأسمالية المصرية عامًا حاسمًا ، وذلك لإنشاء بنك مصر كأول محاولة ناجحة لرأس المال الوطني[٢]. ولكن تجربة طلعت حرب في بنك مصـر، التي بدأت في أعقاب ثورة ١٩١٩ ، تعثرت ـ كما سـبقت الإشـارة ـ بفعل الأزمة التي اصـطنعها الانجليز عام ١٩٣٩ ، لشـل قدرات البنك في مجال التصـنيع الوطني المسـتقل. فبعد أن قطع بنك مصر بقيادة طلعت حرب ، خطوات مهمة في تشييد عدد من صروح الصناعة المصرية ، استشـعرت انجلترا الخطر من ضـياع هيمنتها على السـوق المصـرية ، فسـعت إلى تشـجيع بعض رجال الأعمال المصـــريين ، ذوي الارتباط برأس المال الأجنبي ؛ مثل أحمد عبود ، وإســـماعيل صـــدقي ، وحافظ عفيفي ، وغيرهم . لتنفيذ مشـــروعات صـــناعية منافســـة لبنك مصـــر، أهمها صناعات السكر والأسمدة ، بهدف حرمان البنك من فرص استكمال مسيرته لبناء صروح صناعة وطنية، تعتمد على مسـاهمات المواطنين ، لتتعثر مشـروعاته وتبدأ رحلة معاناة ، اسـتمرت حتى قيام الثورة عام ١٩٥٢.**[٣] قد كانت الحرب العالمية الثانية **١٩٣٩ـ١٩٤٥** فرصة للرأسمالية الكبيرة ، للقيام بعمليات تجارية وبعض المشـــروعات الصـــناعية ، ورغم هذه التطورات التي شـــجعت الرأسمالية المصرية، فقد ظل هيكل الصناعة المصرية ضعيفًا حتى عام **١٩٥٢**.[٤]

(نبراسكا) النموذج الاقتصادي للهيمنة الإمبريالية الذي رفضته الثورة:

أدرك قادة الثورة ، أن اقتصـادًا جُل همه تصـدير المواد الخام واسـتيراد المنتجات الصـناعية، لا يعني سوى أن الذين يعيشون في ظله ، ليسوا سوى مواطنين من الدرجة الثانية ، لا يختلفون عن حالهم في ظل الاحتلال البريطاني . وليس هذا فحسـب ، بل إن الاقتصـاد كهذا سـتتحكم فيه عوامل كثيرة ، وسيظل اقتصاد تابع للهيمنة الغربية.

ويذكر **مايلز كوبلاند** : النموذج الاقتصادي الذي تقدمه أمريكا ، ويرمزون له باسم (**نبراسكا**) فيقول: "فلم يكن الأمريكيون يظنون أن الأوضـاع في مصـر سـوف تتغير تغيرًا جذريًا . فقد كانت نظرتهم أن سـتبقى اقتصـاديًا ، كما كانت تقريبًا قبل قيام الثورة ، لكن مع تحسـن وتقدم ، في بعض جوانب الحياة ومعالمها . وأرادوا لها أن تلعب دور ولاية **نبراســكا** (الزراعية) ، في حياة ولاية **نيويورك** (الصناعية)".

١ـ شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية، (القاهرة: مركز المحروسة، ٢٠١٨)، ص ٢٠.
٢ـ د. أسمهان مصطفى توفيق: المرجع السابق نفسه، ص٣١.
٣ـ دكتور محمود متولي: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)، ص ص٢٠٢ـ٢٠٧.
٤ـ د. أسمهان مصطفى توفيق: المرجع السابق نفسه، ص٣٣.

فقد اعتقد الأمريكيون أنه لن يكون بمقدور المصريين ، صناعة أجهزة الراديو والسيارات ، بنفس تكاليفها المنخفضة ، والتي يمكنهم شراؤها من الدول الصناعية ، يشتركون في ذلك مع أمم كثيرة تخلفت في الصناعة ، وأنه لن يكون هناك فرصة للحاق بالدول المتقدمة صناعيًا . ومهما كان تصميم المصريين فإن الهوة بينهم وبين الدول الصناعية ، ستزداد اتساعًا ولن تضيق أبدًا. فليتمسك المصريون بتنمية مواردهم الطبيعية . ويبيعونها للأمريكيين بالعملة الصعبة ، ويشترون بها المنتجات الصناعية التي هم في حاجة إليها[١]. ومن الواضح أنه نفس النموذج الإمبريالي الذي فرضه اللورد **كرومر** .

ويؤكد ذلك **محمود رياض** وزير الخارجية الأسبق ، حيث يقول: "وقد سبق لي وناقشت موضوع التصنيع ، مع العديد من السياسيين الأمريكيين والأوروبيين ، خلال السنين الطويلة التي كنت فيها على احتكاك دائم بالأحداث ، وكان بعضهم صريحًا للغاية ، عندما أكدوا لي ، ألا نتوقع مساهمة أمريكية في إقامة صناعة بمصر ، لأن ذلك يتعارض تمامًا مع سياسة الولايات المتحدة"[٢].

لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام **١٩٤٥**، عندما تخلت الدول المتحاربة عن استعمار الدول الأضعف ، واغتصاب مواردها الطبيعية ، والاستئثار بأسواقها ، وذلك تحاشيًا لتجدد الحرب بينها بسبب التنازع عليها ، أطلقت حينئذ تسمية "دول متخلفة **underdeveloped**" أو "متأخرة **backward**" على الدول حديثة الاستقلال . تلك الدول التي عانت من التبعية للدول المتقدمة ، وحدت من قدرتها على تجاوز التخصص في القطاعات الأولية ، والمشاركة في مجال التصنيع .

سياسات التنمية أولى خطوات السعي للتحرر الوطني - مبادئ عامة :

١ – لقد كان من واجبات الدول المتخلفة - بجانب إقامة دولة ، تنتقل إليها السلطة من المستعمر وركائزه المحلية هي: "تطوير اقتصادياتها لإنهاء التبعية ، ورفع القدرة على الاعتماد على النفس ، وعلى تحقيق القدرة على التكافؤ في المعاملات الدولية ، والتعاون مع باقي الدول النامية ، ووجود جهاز إداري قادر على النهوض بأعباء هذه المهام" [٣] .

٢ - أن تلعب الصناعة دورًا كبيرًا في التنمية ، لتلعب دورًا كبيرًا في تحرير البلاد من السيطرة الأجنبية ، وهذا يفرض عليها مسؤولية توفير رأس المال ، والأسواق الداخلية والخارجية، وتوفير الأيدي العاملة المدرب ، وتوفير الطاقة والمادة الخام اللازمين لتشغيل المصانع .[٤]

1- Miles Copland: op.cit, pp250-251.

٢- محمود رياض: مذكرات محمود رياض - الجزء الثالث، أمريك والعرب، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص١٢٨.

٣- د. محمد محمود الإمام: المصري اليوم، العدد ٢٤٧٢، ٥ نوفمبر ٢٠١٥.

٤- د. منى علي أبو العزم: أوضاع مصر الصناعية من ١٩٤٥ إلى ١٩٦١، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٢٠)، ص٥.

أي أن بناء الصناعة والتنمية الاقتصادية المستقلة ، هما جوهر عملية التحرر الوطني ، وكان ذلك في قلب اهتمام الضباط الأحرار .

٣ - عندما استولى الضباط الأحرار على مقاليد الأمور عام **١٩٥٢** - كما يقول روبرت مابرو- وجدوا أن توزيع الدخل لا يتسم بالتوازن على نحو كبير ، ذلك أن هناك استقطاب في المجتمع المصري، بين جماعة صغيرة من العائلات الغنية جدًا - بما فيها الأسرة المالكة - وبين السواد الأعظم من الشعب الفقير، وهي الصفة التي تشترك فيها معظم الدول المتخلفة ، كانت قد تفاقمت في مصر ، بسبب ملابسات تاريخية خاصة بها في القرن التاسع عشر ، وبسبب تكوين الإقطاعيات الواسعة عن طريق الهبات التي منحها الحاكم أو الدولة . ثم بعد ذلك عن طريق نظام الحرية الاقتصادية **Laissez-Faire**، وهو النظام الذي يتيح للأقلية الضئيلة ، أن تستأثر بفوائد النمو الاقتصادي . وقد كان تركيز الثروة ظاهرًا، وأكثر ما يظهر في الأرض الزراعية ، كما كان هذا الاحتكار هو السمة المميزة للقطاعات الأخرى في الاقتصاد . فسوق العقود الآجلة للقطن في الإسكندرية ، كانت محصورة أربعة وعشرين بيتًا من بيوت السمسرة ، كما أن صادرات القطن ، التي كانت تمثل أكثر من ٨٠٪ من صادرات البلاد ، كان يقوم بها عدد صغير من البيوت الكبيرة ، التي يسيطر عليها عمالقة ، مثل فرغلي باشا ، ويحيى باشا ، وروبرت خوري ، وقلة اخرين . كما كان هناك ستة بنوك ، من الأربعة والعشرين بنكًا ، العاملة في مصر عام **١٩٥٢**، تقدم ٧٨٪ من القروض ، وتحصل على **٨٥**٪ من الودائع . وقد كان بنك باركليز وحده يحصد **٥٦**٪ من الودائع [١].

٤ - لم يكن اهتمام الضباط الأحرار بالتنمية الاقتصادية ، قاصرا على التوسع في مساحة الأرض المزروعة ، وإعادة توزيع الملكية الزراعية . بل توحي التدابير التي اتخذوها خلال السنوات الأولى لحكم الثورة ، بأن لهم أهداف أخرى منذ البداية . وأول هذه الأهداف كان يتعلق بتنويع هيكل الاقتصاد المصري، من خلال التصنيع أساساً . فبدأ في المراحل الأولى بحفز الصناعة التابعة للقطاع الخاص، ومشاركة الحكومة في مشروعات صناعية جديدة ، وزيادة معدلات الاستثمار العام ، في قطاعات الكهرباء والزراعة والخدمات الأساسية.[٢]

٥ - وكان الضباط الأحرار - كما يقول **روبرت مابرو**- يدركون أن ندرة الأرض الزراعية ، تمثل عقبة كبرى أمام التوسع الزراعي ، كما أن ندرة الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة ، تحد من فرص النمو الصناعي والنهوض بالاقتصاد عامة ، وكان ما يعنيهم هو التنمية الاقتصادية . ورغم عدم استنادهم إلى إيديولوجية اقتصادية مسبقة ، فقد كانت قراراتهم انعكاسًا لوجهات النظر ، التي بدأ المثقفون والمصلحون المصريون الشبان ، يطرحونها في الثلاثينيات والأربعينيات ، التي دعت

١- روبرت مابرو: الاقتصاد المصري ١٩٥٢-١٩٧٢، ترجمة: د. بطرس صليب، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦)، ص ص٣٢٧-٣٢٨.

٢- المرجع السابق نفسه، ص١٧٠.

إلى تنويع الاقتصـاد ، والخروج من دائرة الاعتماد على تصـدير القطن الخاضـع لتقلبات الأسـواق العالمية ، والتحرر من نفوذ الجاليات الأجنبية على الاقتصـــاد. كما بدا الانتباه مبكرا لأهمية زيادة الدخل القومي، وتسـريع معدلات التراكم الرأسـمالي ، جليا في العديد من الخطوات ، التي اسـتهلت بها الثورة الوليدة سنوات حكمها الأولى .

٦ - تشجيع الاستثمار الخاص "المحلي والأجنبي : ولقد استجاب نظام الضباط الأحرار فور توليه السلطة ، للأصوات التي طالبت في أواخر الأربعينيات ومطلع الخمسينيات ، بتوفير الاستقرار لسوق الاستثمارات المصرية ، بشكل يساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية على مصر ، وذلك بإعادة النظر في القوانين التي وضـــعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية - قانوني الشـــركات والتعدين - وكان لها تأثيرها الكبير ، في الحد من تدفقات الاســـتمارات الأجنبية في مصـــر . لهذا أقدمت الثورة مباشـــرة ، على إدخال التعديلات ، التي كان مجلس الدولة قد أقرها على قانون الشـــركات . بيد أن هذه الإجراءات لم تغر بســـهولة رؤوس الأموال الأجنبية، بما فيها البريطانية بالتوجه إلى مصـر بعد الثورة ، ولهذا ظل تدفق رأس المال الأجنبي على مصـر بين عامي **١٩٥٢** و**١٩٥٦** تافهًا، حتى أن جملة رؤوس الأموال الأجنبية الجديدة ، التي اسـتثمرت في مصـر فيما بين **١٩٥٣** و**١٩٥٦** لم يتجاوز **٦ ملايين جنيه**[١]. كما قامت بإزالة رســم الاســتيراد على المدخلات الصـناعية - منع تصـدير المواد الأولية الصـناعية - حماية المنتجات الصـناعية المحلية عن طريق الرسـوم الجمركية وتقييد الاسـتيراد - مسـاعدة الصـناعة على حرية التصـدير والإعفاء من رسـوم التصـدير - إعفاء الشـركات الجديدة من الضـريبة على الأرباح التجارية والصـناعية - ضـمان حد أدنى من الربح للمكتتبين في رأســمال بعض المشـــروعات - منح تســـهيلات ائتمانية على بعض النشـــاطات الصـــناعية - بجانب القيام بحملة لجذب رأس المال الأجنبي - لا تأخذ الدولة المبادرة إلا في الحالات التي يرفض فيها رأس المال الفردي القيام بالنشـــاط أو يبقى مترددًا - لا تمارس الدولة رقابة على الاقتصاد القومي في مجموعه، إلا لمواجهة أضرار الحرية الاقتصادية.[٢]

٧ – دفعت التطورات الدولية باتجاه زيادة التدخل الحكومي ، فقد فقدت مصـــر في الســـنوات التالية لعام **١٩٥٦** ، معظم قدرتها على الحصـــول على تمويل من المصـــادر الغربية ، التي شـملت حتمًا بريطانيا وفرنســا، اللتين شـاركتا في حرب قناة السـويس في ذلك العام. ومع تحول مصـر إلى الكتلة الشرقية للحصـول على السـلاح والدعم الدبلوماسـي ، فقدت مصـر التمويل أيضًـا من وكالات التنمية الدولية ، التي يهيمن عليها الغرب؛ خصـــوصًـــا البنك الدولي[٣]. ولقد أظهر العدوان الثلاثي ،

١- د. أحمد الشربيني: الاقتصاد المصري بين التبعية والاستقلال، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص١٣٧ وص١٤٠.
٢- د. محمد دويدار: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٨)، ص ص٤٣٦-٤٣٧.
٣- خالد إكرام: الاقتصاد المصري في نصف قرن، منذ ثورة يوليو حتى نهاية الألفية، ترجمة: مجدي عبد الهادي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة على الكتاب، ٢٠٢١)، ص٤٣.

خطورة تسلط البنوك الأجنبية ، على تمويل الوحدات الإنتاجية والتدفقات الاقتصادية ، والمحاذير في استخدام البنوك الخاصة، كقنوات لعرقلة التنمية على تهريب أموالهم للخارج ، وعدم قدرة المدخرات عن مواكبة احتياجات التنمية من التمويل المحلى . فكان التمصير ضرورة وطنية ، وقد كان أيضًا ضرورة اقتصادية ، نظرًا لأن البنوك في مصر - وهي مرفق رئيسي في الحياة الاقتصادية - كانت في أيدي الأجانب باستثناءات قليلة ، وكذلك شركات التأمين والوكالات التجارية ، وكلها أوعية وقنوات اقتصادية خطيرة ، وكانت تعمل وفقًا لما تمليه سياسة المركز الرئيسي ، وتستأثر بالأحداث الاقتصادية في البلدان التابعة لها ، حيث كانت سياسة الائتمان ترسم من الخارج ، ومن ثم جاء دورها محدودًا ، من حيث كميتها ونطاقها . وكانت خدمة الصالح المصري ثانوية . فكانت رؤوس الأموال الأجنبية حوالي **٢,٢ مليون جنيه** ، في حين تزيد الودائع لديها على **٩٦ مليون جنيه** . وقد تعمدت البنوك الأجنبية عدم تمويل محصول القطن ، عقب تأميم شركة قناة السويس ، فأحدثت بذلك هزة اقتصادية في اقتصاديات البلاد ، ومن ثم كان لابد من مواجهة الموقف[١].

لذا قبل أن يتوقف إطلاق النار، بدأ استيلاء الحكومة المصرية على الممتلكات الأجنبية . حيث تذكر الوثائق البريطانية ، أن السلطات المصرية قد استولت على شركة حلوان بورتلاند للأسمنت ، وهي فرع لشركة ناتل سيمنت التي بملكها الدنماركيون - شركة ضاحية مصر الجديدة ، التي تملكها مجموعة مالية بلجيكية - شركة ترام القاهرة ، وهي مملوكة لمجموعة بلجيكية - ما يقرب من **١٢٠** شركة كبيرة ، يملك الرعايا الأجانب حصصًا كبيرة فيها ، وبينها شركة شل للبترول - شركة مولارد للشرق الأوسط ليمتد، وهي شركة بريطانية - ألغت الحكومة ترخيص العمل ، لثلاث من شركات المحاسبين القانونيين البريطانيين العاملين في مصر - كل شركات الإسكندرية لتصدير القطن وشركات التأمين وشركات الملاحة وكافة شركات النشاطات التجارية الأخرى - شركة بسيلي وشركاه لتجارة الأخشاب، وهي أكبر الشركات العاملة في تجارة الأخشاب في مصر - بورصة العقود للقطن وكل بيوت السمسرة العاملة بها - المحلات التجارية لعدد كبير من اليهود المقيمين في مصر، وبينها محلات داود عدس وشيكوريل وهانو وشملا [٢].

المؤسسات : وقد ذكر الدكتور **عبد المنعم القيسوني** في بيان ألقاه على مجلس الأمة - عندما أنشئت في مصر وزارة الدولة للتخطيط في عام **١٩٥٧** - أنه رغم تراكم أرصدة أجنبية ، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، وارتفاع أسعار القطن بفعل عوامل سياسية خارجية ، فزادت قيمة الصادرات زيادة كبيرة ، عانت مصر خلال السنين السبع العجاف **١٩٤٥ - ١٩٥٢** من غياب

١- دكتور محمود متولي: المرجع السابق نفسه، ص ص٢٧٣-٢٧٧.
٢- محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، المرجع السابق نفسه، ص ص١١٧-٢٢٠.

حكومات رشـــيدة ، مما أدى إلى بعثرة الأرصـــدة ، وحدوث مضـــاربات فردية في أقوات الناس وثروات الشـعب ، وتصـارعت الأهواء فضـاعت فرصـة سـانحة للتنمية . ولم يفلح إنشـاء وزارة للاقتصـاد ، ثم مجلس استشـاري اقتصـادي في ١٨ديسمبر ١٩٥٠، في تصـحيح المسـار . وقد أخذت الثورة بنصـيحة الأمم المتحدة ، فألغت المجلس الاسـتشـاري وأنشـأت «المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي» **في أكتوبر ١٩٥٢** ، كهيئة مســتقلة يرأســها رئيس الوزراء ، وتضــم الوزراء المعنيين بمشـاريع التنمية ، وبعض الفنيين ورجال الأعمال ، غير المدفوعين بمصـالح خاصـة . ومنحته عاما يدرس خلاله مشـــاريع وفيرة الإنتاج ومنخفضـــة التكلفة ومرتفعة الأهمية للاقتصـــاد القومي ، مع إعطاء أولوية لتوفير البترول والسكر والمنتجات الحيوانية والأسمدة والقمح، ويصـوغ برنامجا يكفل تنفيذه على مراحل سـنوية ، لا تتجاوز ثلاث سـنوات ، تحت إشـرافه ودون تقيد بالروتين ، وغلبت عليه مشاركة القطاعين العام والخاص ، إضافة للمصانع الحربية .[١]

كان هدف "مضـاعفة الدخل القومي في مصـر"، والإسـراع بمعدلات التراكم الرأسـمالي ، ضـــرورة ملحة منذ الأيام الأولى لثورة **١٩٥٢** . ويمثل تفكير الســلطات والأشــكال التنظيمية التي رافقته بهذا الخصوص ، مؤشرًا هامًا لوجود رغبة في أداء المهمة التاريخية ، دون توجه إيديولوجي . غير أن العلامات البارزة نحو التخطيط بدأت بصـدور **المرسـوم بقانون رقم ٢١٣ لسـنة ١٩٥٢** المشـار إليه ، وبإنشـاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج ، وأيضـا المجلس القومي للخدمات عام ١٩٥٣. ثم تزايد الاهتمام بالتخطيط ، فصـــدر **القانون رقم١٤١ لســـنة ١٩٥٥** بإنشـــاء المجلس الأعلى للتخطيط برئاســة رئيس الجمهورية ، ولجنة التخطيط برئاســة وزير التخطيط . وعلى أســاس هذا القانون ، بدأت الدراسـات من أجل وضـع الخطة الخمسـية الأولى ، التي تهدف إلى مضـاعفة الدخل القومي في عشـــر ســـنين من ناحية ، وإعادة توزيع الدخل بما يحقق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.[٢]

أ ـ المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي في أكتوبر ١٩٥٢: لقد كان إنشـــاؤه هو الخطوة التالية **بعد شهر واحد من تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي** ، كهيئة مستقلة تعني بمشاريع التنمية ، في الزراعة والكهرباء والنقل والتجارة والتصـــنيع ، وإعادة تنظيم الأســواق المحلية ، ضـــمن خطة لا تتجاوز ثلاث ســـنوات، يجري تنفيذها على مراحل بمشـــاركة القطاعين العام والخاص ، إضـــافة للمصانع الحربية [٣].

١ـ د. محمد محمود الإمام: جريدة الشروق، ١٣ أكتوبر ٢٠١٤و ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤.
٢ـ د. محمود عبد الفضيل: الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، (بيروت: معهد الإنماء العربي ـ فرع لبنان، ١٩٨٠)، ص ص٨٥ـ٨٧.
٣ـ روبرت مابرو: المرجع السابق نفسه، ص١٣٤.

ويهدف **المجلس الدائم لتنمية الإنتاج** ، لصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على أسس سليمة، وليدرس موارد البلاد ، ويعمل على استثمار طاقتها على أسس سليمة ، **ويتألف من ١٦عضو** على الأكثر، يعينون بمرسوم من بين المهتمين بالإنتاج القومي ، أو المتخصصين في ناحية من نواحيه المختلفة ، سواء مهندسين أو رجال صناعة أو رجال بنوك . ويعين أحد أعضائه رئيسًا ،بقرار من رئيس مجلس الوزراء. ولوزراء المواصلات والتموين والتجارة والصناعة والأشغال العمومية والمالية والاقتصاد ومندوب إدارة التعبئة بوزارة الحربية ، حضور جلسات المجلس ، وفي هذه الحالة يكون لكل منهم صوت معدود في المداولات [١].

كما استحدثت الثورة مبدأ جديد ، هو تخصيص نسبة مئوية من نفقات المشروعات للأبحاث والدراسات، التي تم منها على سبيل المثال: حصر وتقويم الاحتياجات والموارد الصناعية - أبحاث الهيئة العامة لاستصلاح الأراضي - صناعة السيارات - صوامع الغلال - المقننات المائية والري الحقلي - الصرف - زيوت التشحيم - الحوض الجاف والترسانة البحرية - صناعة الورق - كهربة مصر كلها على مدى عشرين عامًا.

ورُخص لذلك المجلس ، بأن يبحث ويدرس المشروعات الاقتصادية ، التي من شأنها تنمية الانتاج القومي، كما أُجيز له أن يحصل على الأموال اللازمة ، عن طريق الاقتراض من البنوك المحلية والأجنبية، وكذلك أُجيز له إنشاء المصانع منفردًا أو بالاشتراك مع الغير. ومن ثم فقد وضع أساس مشروع الحديد والصلب•، والسماد والأسمنت، والورق، والبطاريات .. إلخ [٢]. كما قام بدور هام في مختلف مشروعات التنمية ، خلال السنوات الخمس الأولى للثورة ، في مجالات الري والتوسع الزراعي، وتكرير وأنابيب البترول ، وتنمية الثروة المعدنية ، والمواصلات ، ودراسة مبدئية لمشروع السد العالي ، وكهربة خزان أسوان ، والكابلات ، والجوت ، والخزف والصيني ، وغيرها . كما حدث توسعًا كبيرًا في المصانع الحربية المملوكة بالكامل للدولة ، والتي دخلت فيما بعد ميادين الإنتاج المدني. وقد كانت المصانع مدرسة للكوادر الفنية والإدارية المنتجة. ولتفادي التضارب والإسراف وتوفير الجهد والمال وتعظيم العائد ، صدر قرار مجلس الوزراء في **٣١ ديسمبر ١٩٥٢** ، يستهدف إنشاء إدارة للتخطيط والتنسيق . وأشير في القرار إلى أن نظام التخطيط

١- د. محمود متولي: المرجع السابق نفسه، ص٢٥٩.

• في ١١ أبريل ١٩٤٩ ترك محمد صادق فهمي رئيس رابطة مصر/ أوروبا والمستشار السابق بمحكمة النقض، مذكرة للملك فاروق عن طريق سكرتاريته الخاصة موضحاً فيها أنه قد أتيحت له فرصة الاتصال بالخبير الفرنسي في صناعة الحديد، وأحد أعضاء لجنة الخبراء الذين استقدمتهم الحكومة لبحث مشروع استغلال خام الحديد المصري في أسوان، ومؤكداً وأنه قد وقف منه على معلومات مهمة رأي من واجبه أن يرفعها إلى المسامع العلية، وتتلخص في:

جاء فيها أن الخبير الإنجليزي كان صريحاً في مناهضة المشروع حيث اتهم زميله الفرنسي بالغفلة عندما رآه مهتما بعمل التجارب على خام المصري، وقال له هل نسيت ما ينشأ عن قيام صناعة الحديد الثقيلة هنا من لأثر في مصانع الغرب؟ ثم ختم صادق فهمي مذكرته بأن الخبير الفرنسي قدم تقريره إلى وزير التجارة والصناعة وسافر وهو ضعيف الأمل في قيم المشروع بسبب التيارات المختلفة التي أثناء وجوده بمصر.

٢- د. عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح: الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر في مرحلة المشروعات الحرة (١٩١٦-١٩٥٧)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، ص٢٧٤ وص٣٩٠

والتنسيق ، الذي تأخذ به كل الدول المتقدمة ، على اختلاف مذاهبها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية . ثم أنشئت اللجنة العليا للتخطيط والتنسيق ، برئاسة مجلس الوزراء أو من ينوب عنه ، وتضم وزير المالية ، ومقرري اللجان الوزارية للتخطيط ، ومقرري وزارت الخارجية والحربية والإرشاد القومي، وثلاثة أعضاء من مجلس الإنتاج ، ولها أن تضم مراقبين أو خبراء خارجيين.[١]

ب - إنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة في أكتوبر١٩٥٣، لخلق الجو المناسب للصناعة كي تنمو وتزدهر ، كهيئة مستقلة تختص بخطط النهوض بالتعليم والصحة والخدمات الأساسية عامة ، وكان ذلك ضروريا بعد إهمال التعليم العام إلى حد كبير ، في ظل حكم الاحتلال البريطاني ، حسب شهادة روبرت مابرو ، وقد رصدت له الأموال المصادرة من العائلة المالكة.[٢]

تعليم الثورة: يقول **كمال الدين حسين** : كنا نضع الاهتمام بالتعليم كأحد أهم أولويات الثورة ، وأحد أهم المكتسبات التي ينبغي أن يشعر أنهم قد نالوها بعد قيام الثورة . كنا نؤمن جميعًا بعبارة **طه حسين** أن التعليم كالماء والهواء . وكنت أنا شخصيًا متأثرًا بتجربة **محمد على** في النهضة بالتعليم في مصر . وكنت مدركًا لتأثير هذا على النهوض بمصر بشكل عام . وفي سبيل أداء هذا الواجب ، عمدت إلى تغيير مفهوم وزارة المعارف ، إلى التربية والتعليم . وتوليت الوزارة التربية والتعليم ، منذ عام **١٩٥٤** وحتى عام **١٩٦١** . وقد درست جميع العوامل التي تؤثر في هذه المهمة ، وحرصت على عدم الانفراد بالقرارات ، بل عملت على أن يرسم المتخصصون من رجال التربية والتعليم ، الخطة اللازمة بعد هذه الدراسة وكانت الموضوعات التربوية والفنية ، تقدم كمقترحات من كل من: دكتور **عبد العزيز القوصي** المستشار الفني للوزارة ، ودكتور **خليفة بركات** ، ودكتور **رأفت نسيم** ، و م. **خليل كامل** . وفي التعليم الفني دكتور **علي شعيب** ، الذي أصلح التعليم الفني ، وأنشأ المعاهد الفنية العليا ، الصناعية والزراعية والتجارية . وكانت هذه المقترحات تعرض أولًا على مجلس الوكلاء والفنيين . وكان لا يتخذ قرار التنفيذ النهائي ، إلا بعد تجربتها على مدرسة يتم اختيارها لذلك.

ولقد كانت ثورة تعليمية شاملة ، شملت إنشاء المدارس (الابتدائية والإعدادية والثانوية) والجامعات والمعاهد العليا ، وإنشاء معاهد إعداد وتدريب المعلمين . وإرسال البعثات العلمية لوزارة التربية والتعليم ، حتى يتوفر العدد الكفء والكافي من المدرسين لجميع المراحل ، وكان هناك عجزًا كبيرًا في هذا المجال ، وكان هناك عجزًا كبيرًا في هذا المجال ، وكذلك هناك عجزًا كبيرًا في هذا المجال . وكذلك بالنسبة للبرامج التعليمية ، وأدوات المعامل والمكتبات والوسائل

١- سامي شرف: سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر، شهادة سامي شرف، الكتاب الثالث، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ٢٠١٤)، ص ص٧٦٢-٧٦٣.

٢- روبرت مابرو : المرجع السابق نفسه، ص١٣٤.

السمعية والبصرية. وفي هذا المجال وتنفيذًا لخطة الثورة في نشر التعليم ، لينعم به كل مواطن دون تفرقة ، كان يتم بناء المدارس بمعدل مدرستين كل **٧٢ ساعة**.

في سنة **١٩٥٥** بعث لي أستاذ مساعد بكلية العلوم - جامعة الإسكندرية دكتور **عبد الفتاح إسماعيل** برسالة يقترح فيها ، أن يتم القبول في الجامعات ، وفقًا لرغبة كل طالب ، وحسب مجموع درجاته ، فبعثت في طلب مقابلته وناقشته في اقتراحه ، وتمت إحالة الاقتراح للمجلس الأعلى للجامعات الذي أقره.

ولكي تتم خطة الثورة خطة الثورة في نشر العلم تم إنشاء مجلس أعلى للعلوم ، ليضم نخبة من خيرة رجال العلم ، ثم إنشاء أول مركز للبحث العلمي المجلس الأعلى للفنون والآداب ليرعى من يشاركون فيه من عمالقة الأدب والثقافة ومختلف الفنون التي تعتز بها مصر. كل هذا بخلاف إنشاء جامعة الأزهر، بمختلف تخصصاتها ، التي أثرت الحياة التعليمي. [١]

ج – **إنشاء وزارة الصناعة :** يقول الدكتور **محمد محمود الإمام** : "ورغم أن الثورة منحت رأس المال الأجنبي حق امتلاك **٥١**٪ من رأس المال ، وأفسحت المجال للقطاع الخاص ، فقد ظل الإقبال على المشروعات الصناعية ضعيفا . ولذلك تقرر في **١٩٥٦** إنشاء وزارة للصناعة ، تولاها مهندس كفء هو دكتور **عزيز صدقي** ، وطولب بوضع برنامج خمسي للتصنيع . وإنشاء المؤسسة الاقتصادية في عام **١٩٥٧**، لإدارة الشركات والمنشآت التي مُصِّرت عقب العدوان الثلاثي . وبموجب **المادة ١٣٧ من دستور ١٩٥٦** ، أصدر رئيس الجمهورية **في أوائل ١٩٥٧**، قرارا بإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط القومي ، برئاسته ومن أعضاء يختارهم ، يختص بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وتقسيم مراحل الخطة إلى خطط سنوية. كما أنشئت لجنة التخطيط القومي برئاسة وزير الدولة للتخطيط ، لتقوم بإعداد الخطة ومراحلها وأجزائها السنوية وما يلزم لذلك من تشريعات، ومتابعة وتقييم سير العمل دوريا.

ويقول الدكتور **الإمام** : " أن اختلاف المدارس كان يثير أحيانا مصادمات ، لاسيما بين مسئولي الشُعب الكلية ، وهو ما حسمه **عبد اللطيف البغدادي** منذرا «باستئصال» المتسبب في ذلك أيا كان . وقد لمست في مناقشاتنا مشروع الخطة ، مدى حسه للجانب الاجتماعي. غير أن الأمر الذي استقطب الاهتمام ، هو إصرار **عبد الناصر** على هدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنين . أي معدل نمو سنوي ٧,١٪ ، في حين كانت مطالبة بعض الاقتصاديين بالاكتفاء بمعدل ٤,٥٪ ، تتطلب المضاعفة **٢٠ سنة** . وبتكليف من السكرتير العام للّجنة ، الدكتور **إبراهيم حلمي عبد**

١- أوراق كمال الدين حسين: مرجع سبق ذكره ، ومجلة الرائد صوت المعلمين: مارس ٢٠٢٠ . وثائق أول نقيب للمعلمين ، كمال الدين حسين تاريخ من الإنجازات التعليمية ، ص ص٧٢-٧٧ .

الرحمن - أستاذ الفلك الذي كان وراء إقامة عدد من المؤسسات المهمة منذ بداية الثورة ولفت النظر إلى تخطيط التنمية - قام الدكتور **الإمام** بإجراء دراسة قياسية أثبتت سلامة هدف العشر سنوات[١].

تَعَامَلت الخطة القومية الأولى مع اقتصـــاد مختلط ، تحترم نص عليه الدســـتور على حرية تصـرف الأفراد في أموالهم ، مسـترشـدين بما تزودهم به الخطة من معلومات ومؤشـرات ، لتأتى قراراتهم محققة لأهدافها . وناقش مؤتمر للاتحاد القومي (التنظيم السياسي القائم) تفاصيلها قبيل بدء تنفيذها في **منتصف ١٩٦٠**.

صادفت الخطة أمورا طارئة ، مثل تعرض محصول القطن للدودة ، وما بادر به الانتهازيون من رجال الأعمال في قطاعات التشـييد والوسـاطة ، باسـتغلال التسـارع الذي قررته في النشـاط الاقتصـادي ، والتزايد الكبير في الطلب على مواد البناء ، فرفعوا أسـعارها على نحو أدى إلى عدم كفاية الأموال المخصصة للاستثمار ، عما كان مقررا لها في ظل أسعار مستقرة.

وساعد الاتجاه الصعودي للأسعار ، مع بقاء معدلات الأجور على حالها ، إلى تراجع نصيب الفئات العاملة من الدخل ، بعكس ما يقضـــى به تحقيق العدالة الاجتماعية ، فتقرر تعديل **قانون الشـركات ١٩٥٤/٢٦**، بتخصـيص **٢٥**٪ من الأرباح المعدة للتوزيع ، (١٠٪ **يوزع مباشـرة، ٥٪ للخدمات الاجتماعية والإسكان ، ١٠٪ لأداء خدمات اجتماعية مركزية**) . كما تقرر إشراك العمال والموظفين في مجالس إدارة الشركات . وتحديد **ساعات العمل بـــ ٤٢ للأسبوع**. وفرض حد أعلى للمرتبات في أي شركة أو مؤسسة عامة ، وتقرر جعل الضريبة العامة للإيراد تصاعدية . ثم بدأت سـلسـلة من قرارات التوسـع في القطاع العام **بتأميم ١٧ بنكا و١٧ شـركة تأمين ، و١١٥ شـركة أخرى معظمها يعمل في مواد البناء والتشييد وشركات النقل العام وملاحة بحرية ، مما يشير إلى توجه للسـيطرة على العناصـر الحاكمة للاسـتثمار . وأسـقط التزام مرفق ترام القاهرة ، والتزام شركة ليبون وإنشاء مؤسسة عامة للكهرباء والغاز**[٢].

د – القطاع العام وزيادة السيطرة الحكومية:

بدأت الخطة **الخمسية الأولى** في **يوليه عام ١٩٦٠** ، وعندما أدركت الحكومة أن بنك مصر لا يبدي مرونة أو اسـتجابة ، مع الأهداف التي تضـمنتها خطة التنمية ، والمتعلقة بشـركات البنك ، ومحاولته الالتفاف حولها ، وتهديدها بطرح ما يملكه من أسـهم في سـوق الأوراق المالية ، بشـكل يدي لاضطرابها، ومن ثم هز الاقتصاد المصري ، لذا قررت الحكومة في **١٣ فبراير ١٩٦٠** تأميم البنك ، وتمكين الدولة من السـيطرة على شـركاته ، التي كانت تتولى إنتاج ٢٠٪ من الإنتاج

١- د. محمد محمود الإمام: جريدة الشروق، ١٣ أكتوبر ٢٠١٤

٢- د. محمد محمود الإمام: ٢٠١٤ المرجع السابق نفسه، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤

الصناعي ، دون مساس بمساهمات الأفراد . وأنشئت مؤسسة مصر لتشرف على البنك وشركاته لتأمين عملية التخطيط ووضع مصادر التمويل في خدمة التنمية الاقتصادية.

وهذا ما أكده الدكتور **عبد المنعم القيسوني** في تقرير الموازنة العامة لعام ١٩٦٠-١٩٦١، "كانت هناك حاجة ملحة لتأميم بنك مصر• لأنه يضم تركيزًا ضخمًا للسلطة. وأن إساءة استعمال هذه السلطة لابد أن يؤدي إلى ردود فعل هدامة في الاقتصاد . وبعد تأميم بنك مصر بساعات أعلن عن تأميم البنك الأهلي المصري ، ونقل ملكيته إلى الدولة ، وتم إنشاء بنك مركزي ، آلت إليه الأصول والخصوم الخاصة بالإصدار النقدي في البنك الأهلي المصري . من ناحية أخرى أدت هيمنة الأطراف الأجنبية على البنك الأهلي ، الذي كان مسئولا عن إصدار العملة ، إلى المشاركة في ضغط القوى الاستعمارية على حكومة الثورة ، للالتحاق بحلف بغداد ، برفضه تدبير الائتمان اللازم لتسيير شئون الدولة ، فأصدرت قانونا يلزمه بوضع ما في حوزته من نقد أجنبي تحت تصرفها . وكانت قد تركزت عملية التمصير على البنوك وشركات التأمين ووكالات الاستيراد، وأنشئت «**المؤسسة الاقتصادية**» لتشرف على المنشآت التي آلت ملكية أنصبة فيها للحكومة. وقد رفض عبد الناصر اقتراح **القيسوني** بأن تباع الشركات المُمَصَّرة للقطاع الخاص بأسعار متهاودة ، حتى لا يتسلل الأجانب إليها ، ولكي يدفع ذلك القطاع إلى الاستثمار في مجالات جديدة . وظل التأميم مقصورا على اعتبارات أخرى تتعلق بالسياسة العامة للدولة ، منها تأميم ممتلكات رعايا **بلجيكا** أثناء معركة **الكونغو** في ١٩٦٠.

وقد فتح تأميم البنكين الباب أمام نظام الثورة ، لتأميم كل ما يعترض سبل تنمية المجتمع المصري التي كان ينشدها ، فتقرر تأميم جميع الصحف المصرية في يونية عام ١٩٦٠، بعد اتهامها بتضليل وتشويه الأنباء بصورة معادية للثورة".

ويبدو أن نظام **يوليو** كان قد اكتفى بما حدث من تأميم في سنة ١٩٦٠ ، من خلاله يوجه انذارًا لرجال الأعمال بخطورة التخلي عن مشاريعه التنموية ، باعتبار أن هذا التخويف قد يدفع رجال الأعمال إلى الإذعان لسياساته الاقتصادية . وراح الرئيس **عبد الناصر** ووزراؤه ، يُذَكرون القطاع الخاص بالدور الهام الذي يتحتم عليه تأديته لنجاحها ، حتى أنه وصف الخطة في خطاب ألقاه في مؤتمر الاتحاد القومي ، بأنها أداه لتشجيع رأس المال الخاص ، وتوجيهه بعيدًا عن الاستغلال والاحتكار، وفي الوقت الذي حذر فيه **عبد اللطيف البغدادي** القطاع الخاص من الانحراف ، ودعاه إلى التجاوب والسريع والواعي مع توجيه السلطات، وتجنب متاعب إجبار

• كان بنك مصر أكبر مصرف تجاري في يد القطاع الخاص، تحول إلى مركز احتكاري رئيسي، يتحكم في الاقتصاد المصري، بعد أن أصبح يمثل ٤٠٪ من حجم النشاط المصرفي في السوق المصرية ، وزاد من خطورة الاحتكار الذي يمثله بنك مصر أن ٥٠ مساهما من حملة أسهمه كانوا يمتلكون نحو ٤٢٪ من مجموع أسهم البنك، منهم عشرة مساهمين فقط كانوا يملكون ٢٠٪ من رأسماله، منها ١٤٪ كان يمتلكها عبود باشا وحده.

الحكومة على اتخاذ إجراءات أشد قوة وأكثر تطرفًا ، قد تجد الحكومة نفسها مضطرة لاتخاذها ، لصيانة الأهداف الأساسية للخطة وحمايتها.

ورغم توقف عملية عمليات التأميم **في النصف الأول من سنة ١٩٦٠**، فقد تواصلت مخاوف رجال الأعمال ، بسبب كثرة ما تنشره الصحف عن الاستغلال والاحتكار والتخطيط. وإقدام وزارة التموين على الدخول في تجارة التجزئة ، وتأسيس مجموعة من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، لتنافس حوانيت البقالة، وتخفيض أسعار المواد الغذائية ، التي تستهلكها الطبقات الفقيرة .

وبعد أن درست الحكومة مجمل ما قام به القطاع الخاص من إنجاز في السنة الأولى من الخطة ، أقدمت على تأميم تجارة القطن والإمساك بها ، عندما أغلقت سوق القطن ، وشكلت لجنة حكومية لشرائه بالكامل بأسعار محددة ، والقيام بكل عمليات بيعه ، في الوقت الذي فرضت فيه على البيوت التجارية تصدير القطن، أن تتحول إلى شركات مساهمة ، تمتلك الحكومة ما لا يقل عن ٣٥٪ من مجموع أسهمها . كذلك أممت في **٩ يوليه** أربعًا من شركات كبس الأقطان الخام وإعدادها ، باعتبارها تقوم بعمليات مكملة لتصدير الأقطان . وبعد ذلك بأيام قليلة فرضت على جميع مؤسسات التصدير والاستيراد أن تستبدل **٢٥**٪ من أسهمها بسندات رسمية ، بفائدة ٤٪ وترد بكاملها بعد خمسة عشر عامًا . كذلك قررت الحكومة تأميم شركة البواخر الخديوية في **مطلع يوليه عام ١٩٦١**، عندما أوقفت عملياتها دون إذن رسمي من الحكومة، ورفضت الانصياع لتوجيهاتها ، وأبت الخضوع لتشريع الأجور الذي وضعته الحكومة .

وفي الذكرى التاسعة للثورة ، قامت الحكومة بتأميم شطر كبير من الممتلكات الصناعية والتجارية. ورغم موجة التأميم الجارفة التي **بدأت في يوليه ١٩٦١**، والتي كان وقعها شديدًا على رجال الأعمال، فإن النظام ظل يؤكد على أن التنظيم الاقتصادي في مصر لا يتطلب تأميم جميع وسائل الإنتاج أو إلغاء الملكية الخاصة إلغاءً كاملًا، وإنما يسعى إلى خلق قطاع عام قادر على قيادة التقدم في جميع المجالات.[١]

ورغم إنشاء **وزارة الصناعة في ١٩٥٦** ، للتوسع في صناعات حيوية للتنمية ، أحجم رأس المال الخاص المحلى والأجنبي عن الدخول فيها بمعونة سوفيتية إلى جانب معونته للسد العالي ، عهد بها إلى هيئة السنوات الخمس . بينما قامت هيئة للصناعات الحربية بالتوسع في الإنتاج المدني ، وأنشئت مؤسسة النصر لتتولى إدارة الشركات العامة . ومع ذلك عمدت أطراف أجنبية إلى التخلي عن مواصلة دعمها لشركات محلية ، فتوقفت أعمال الصيانة في عدة شركات (كوتاريللي للسجائر، وأبو زعبل للأسمدة) . وتلاعب رأسماليون بأسعار التصدير والاستيراد لتهريب رءوس أموالهم

١- د. احمد الشربيني: المرجع السابق نفسه، ص ص١٥٢-١٥٦.

للخارج . وعندما طالبت الحكومة الشركات بالاكتتاب في سندات الإنتاج بنسبة ٥٪ من صافي الأرباح ، عمد معظمها للمبالغة في الأرباح الموزعة. وجرى تخفيض الإيجارات لتجميد الاستثمار العقاري، الذي كان يرفع أسعار الأراضي والعقارات ، ويعوق الاستثمار في مجالات إنتاجية.

وكان من أخطر مجالات التلاعب أسعار الأدوية ، عن طريق وكلاء في دول غير منتجة كاليونان، لتهريب الأموال على حساب إرهاق المرضى برفع الأسعار ، فتقرر سيطرة الهيئة العامة للأدوية على استيراد الأدوية ، ثم تعثر تمويل آخر مشروعات مجلس الإنتاج ، وهو شركة راكتا للورق عند طرح أسهمها للاكتتاب[١].

في الوقت الذي كانت فيه الرأسمالية المحلية ، لا تزال مسيطرة على قطاعات الاقتصاد القومي ، وخلال العام الأول من الخطة ، وهو ما تجلى في استحواذ القطاع الخاص على حوالي ٨٣٪ من إجمالي الناتج المحلي ، و٨٨٪ من قوة العمالة في الاقتصاد المصري يوليه عام ١٩٦٠/١٩٥٩. ونظرًا لأن الرأسمالية كانت تشكل مصدرًا هامًا لغالبية عوائد البلاد والنقد الأجنبي والمدخرات القومية ، فلقد تقرر في الخطة عند تحديد دور القطاع الخاص ، أن يقوم بتمويل ٤٠٪ من استثمارات السنة الأولى ، وأن تصل مدخراته في نهاية الخطة إلى ٥٥٪ من مجموع التمويل الداخلي المطلوب.

وهكذا قامت الخطة على افتراض ، أن نشاط الأفراد الخاص سيكون النشاط الغالب في الاقتصاد القومي، وهو ما أدى إلى إهمال الصناعات الأساسية في استثمارات الخطة الأولى ، إذ يميل النشاط الفردي بطبيعته ، إلى تحقيق أقصى ربح في أقل فترة ممكنة بأقل المخاطر ، ويستلزم في الصناعات الأساسية فترة طويلة لتحقيق الأرباح ، والتخطيط الاقتصادي يستلزم سيطرة الدولة على مواردها الرئيسية، وخاصة الصناعات التي تلعب الدور الرئيس في عملية الخطة ، وتعاون بين القطاعين العام والخاص ، والتشاور بينهما في رسم المشروعات المزمع تنفيذها ، وهو تناقض ما لبث أن ظهر بوضوح أثناء تنفيذ الخطة .

وهكذا إزاء تقاعس وحدات القطاع الخاص عن تنفيذ الدور المحدد لها في مجال الاستثمار والادخار ، بشكل هدد الخطة كلها بالضرر ، لم تجد الحكومة بدًا من التدخل لتحقيق سيطرة القطاع العام ، عن طريق التأميم **في يوليه عام ١٩٦١/ ١٩٦٢**.

وهكذا كان الاتجاه في البداية هو فتح المجال أمام القطاع الخاص لقيادة التنمية الصناعية ، إلا أنه كان أسيرًا لإشكالية نشأته ، من طبقة كبار الملاك في ظل احتلال أجنبي ، فاستمر عاجزًا عن القيام بالمبادرات الاقتصادية والاستثمارات الضرورية ، وظلت تحكمه دوافع الربح السريع ، فلم

١- محمد محمود الإمام: جريدة الشروق ٢٠١٤/١٠/٢٧

يتحرك في إطار استراتيجية لتطوير الصناعة ، والسيطرة على السوق المحلي ، من خلال بناء صناعات تنتج سلعًا صناعية، مناظرة للواردات الصناعية المصرية ، ضمن ما يسمى بسياسة **"الإحلال محل الواردات"**، أو من خلال صناعات تصديرية ضمن استراتيجية تقوم على **"الإنتاج للتصدير"**. فكان حصاد القطاع الخاص هزيلًا .

لقد تركزت الاستثمارات الخاصة ، في قطاع الخدمات التعليمية ، والعقارات ، وبعض الصناعات الغذائية ، والجلود ، والأثاث ، والملابس الجاهزة ، والطباعة . ولم تتجه إلى المجالات التي كانت مصر تحتاج لتركيز الاستثمارات فيها ؛ وبالتحديد قطاع الصناعات الثقيلة ، والهندسية ، والكيماوية ، والحراريات، والسلع الاستهلاكية الضرورية والمعمرة.[١]

برغم أن الحكومة سعت جاهدة ، لبث الطمأنينة في قلوب رجال الصناعة - بإعلانها أن الإصلاح الزراعي لم يكن هجومًا اقتصاديًا أو فلسفيًا على الملكية الخاصة - فإنها لم تنجح في ذلك . وهذا يرجع إلى أن نفس المجموعة من الأشخاص ، كانت تسيطر على كل من القطاعين الزراعي والصناعي . ومن ثم كانت الضربة الموجهة للأرستوقراطية الريفية موجهة أيضًا - ولو دون قصد - إلى كبار الرأسماليين، الذين تلقوها في صمت ، وتظاهروا بالتعاون مع النظام كسبًا للوقت ، وهو ما جعل مصير الهدنة محددًا منذ البداية . فلم يكن كبار الرأسماليين المصريين ، يثقون في الضباط الذين صادروا ممتلكاتهم الزراعية ، وقاموا بحل أحزابهم السياسية التي يعملون من خلالها.[٢]

كما تجلى تعنت الرأسمالية الاحتكارية ، في تخلف **عبود** (باشا) عن تسديد الضرائب المستحقة عليه، فُفرضت الحراسة على شركتي السكر والتقطير مقابلها ، وأعيد تنظيم الشركتين في شركة واحدة ، تمتلك الحكومة نصف رأسمالها عام **١٩٥٥**[٣].

لقد أخفقت سياسات تجميع رؤوس الأموال ، مما أدى إلى الانتقال من التمصير إلى التأميم . فقد اهتمت الحكومة بتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار ودعم عملية التنمية ، ولهذا كثرت بيانات وتصريحات الضباط الأحرار ، لتبديد المخاوف والشكوك ، التي بدأت تساور رجال الأعمال عن حقيقة ونوايا النظام الجديد . ثم تجاوزت ذلك إلى الإجراءات العملية ، عندما تقرر إشراك ممثلين لاتحاد الصناعات ، ومجموعة بنك مصر ، في جميع مجالس التنمية القومية الجديدة ، في الوقت الذي اتجه فيه النظام لتوفير قدر من الحماية والضمانات لرأس المال المشتغل بالقطاع الصناعي ، والحرص على تنميته بشكل سريع ، فاتجه لزيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ، التي تنافس الإنتاج المحلي ، وفي الوقت نفسه تخفيض الرسوم على مستلزمات والمواد الأولية . كذلك تخفيض ضريبة الأرباح لبعض مجالات الاستثمار الصناعي مدة سبع سنوات ،

١- د. أسمهان مصطفى توفيق: المرجع السابق نفسه، ص ص١٩-٢٠.
٢- المرجع السابق نفسه، ص ص٣٨-٣٩.
٣- محمد محمود الإمام: جريدة الشروق ٢٠١٤/١٠/٢٧

استفادت منها بعض الشركات الصناعية التي لا تحقق عائدًا سريعًا ، والمنشأة حديثًا ، أو تلك التي زادت من رؤوس أموالها .

كذلك تقرر إعفاء الأرباح غير الموزعة والموجه لصناعات جديدة ، من ٥٠٪ من الضريبة ، في الوقت الذي تعهد فيه النظام بتوفير التمويل اللازم للمشـــروعات من الداخل والخارج بفوائد مخفضـــة ، فضـــلًا عن إمداد المســـتثمرين بالبيانات والإحصـــاءات والبحوث والخرائط ، اللازمة للمشروعات الصناعية الجديدة.

بيد أن كل هذه الإغراءات لم تفلح في إقناع رأس المال المحلي ، بالمشـاركة في عملية التنمية التي أقدم عليها النظام منذ أمســـك بالســـلطة ، والتي ركزت على القطاع الصـــناعي . فقد هبطت الاســـتثمارات الخاصـــة برجال الأعمال المصـــريين ، من حوالي ١١٣ مليون جنيه في أواخر الأربعينيات ، إلى ٧٧ مليون عام ١٩٥٦ ، وإذا كانت قد عاودت ارتفاعها إلى ٩٠ مليون جنيه عام ١٩٥٨ ، ثم ١٠٣ مليون جنيه عام ١٩٥٩، فإن هذه الزيادة فضلًا عن تركز بعضها ، في الصناعات التقليدية التي تدر دخلًا ســريعًا ومضــمونًا، فقد اتجهت في معظمها للعمل في المجال العقاري الذي استوعب في سنة ١٩٥٨ حوالي ٥٩ مليون جنيه من جملة الاستثمارات ، في حين توجه ١,٤ مليون جنيه فقط من جملة تلك الاســـتثمارات إلى الشـــركات الصـــناعية الجديدة . ولعل هذا ما دفع النظام لاتخاذ إجراءات للحد من تدفق رأس المال على محال الاستثمار العقاري.

ومن جهة أخرى أعلنت الرأسمالية المصرية الحرب الاقتصادية على الحكومة ، في بورصة الأوراق المالية عام ١٩٥٩، عندما شـــرعت في بيع الأســـهم والســـندات لإحداث هزة اقتصـــادية ومالية عنيفة، لتخريب خطة التنمية الصـــناعية الأولى (١٩٥٧ – ١٩٦١) ، بعد صـــدور قانون الأرباح التجارية في يناير ١٩٥٩ ، والذي ألزم الشركات بشراء سندات الدولة ، وتحديد الأرباح الموزعة سنويًا . ولكن النظام آثر أن يترك للرأسمالية المصرية فرصة أخيرة كي تقرر مصيرها ، عندما بدأ في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الشاملة ١٩٦٠ – ١٩٦٥، وعوَّل على القطاع الخاص في توفير ٤٠٪ من جملة استثمارات السنة الأولى و٧٠٪ من استثمار السنتين الأوليين، و٥٥٪ من مجموع التمويل المحلي للخطة كلها، ولكن رجال الأعمال لم يســـتجيبوا لنداءات وإغراءات النظام لأداء الدور المنوط بهم في الخطة، التي ســـارت بطيئة في عامها الأول، ولما أدرك النظام أن السير بالخطة في ظل سيطرة الرأسمالية المصرية الكبيرة المتلكئة على الإنتاج القومي•سيرفع تكاليفها بنسبة ٣٥٪، اتجه لاستكمال القطاع العام بالتأميم ، حتى يكون قادرًا على قيادة عملية التنمية وتنفيذها.[١]

• ٩٥٪ من الانتاج الزراعي – ٩٠٪ من الإنتاج الصناعي – كل قطاع المقاولات والتشييد – أغلب قطاع التجارة الخارجية

١- د. أحمد الشربيني: المرجع السابق نفسه، ص ص١٤٧-١٥٠.

١ - أدى ذلك كله إلى أن أصبحت صورة الهيكل الاقتصادي في نهاية سنوات الخطة ، مختلفة بشكل ملحوظ ، عما كانت عليه في بدايتها ، **فارتفع نصيب الصناعة والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي من ١٧٪ في عام ١٩٥٨ إلى ٢٣٪ في عام ١٩٦٥، وزاد نصيب الصناعة في الصادرات من ١٨٪ إلى ٢٥٪ ، وقد زادت العمالة الصناعية خلال هذه الفترة بأكثر من ضعف الزيادة في إجمالي القوى العاملة ، وهو ما لم يعرفه الاقتصاد المصري منذ محمد علي . وفي هذه الفترة ارتفع معدل الاستثمار من ١٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٦٠/٥٩ ، إلى ١٧,٨٪ عام ٦٥/٦٤ ، وقد حظيت الصناعة والكهرباء بأكبر نصيب في الاستثمارات (نحو الثلث) ، فنما الناتج الصناعي بمعدل ٨,٥٪ سنويًا والكهرباء بمعدل ١٩٪ سنويًا ، وكذلك فاق نمو الزراعة أيضًا ٣,٣٪ بدرجة ملحوظة ومعدل النمو في السكان ٢,٨٪.**

٢ - ومن ثم حقق الاقتصاد القومي نموًا حقيقيًا زاد على ٦٪ ، وارتفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد بأكثر من ٣٪ سنويًا ، بعد ركود في متوسط الدخل لأكثر من أربعين عامًا .

واقترن كل ذلك بتحسن ملحوظ في نمط توزيع الدخل ، فارتفع نصيب الأجور الزراعية في إجمالي الدخل الزراعي من ٢٥٪ في بداية الخطة إلى ٣٢٪ في نهايتها ، وزاد متوسط الأجر الحقيقي في الزراعة والصناعة ، بنسبة ٣٤٪ و١٢٪ على التوالي خلال نفس الفترة .[١]

٣ - ويمكن حصر الصناعات الجديدة التي أنشئت في مصر بعد قيام الثورة في: (صناعة الحديد والصلب من الحديد الخام – صناعة عربات السكة الحديد بالقرب من مصنع الحديد والصلب – صناعة الكابلات والأسلاك الكهربائية – صناعة البطاريات الكهربائية – صناعة العدادات والمحركات الكهربائية والثلاجات الكهربائية – صناعة البوتاجاز – صناعة إطارات السيارات – صناعة أجهزة الراديو- صناعة المواسير – مصنع الورق – صناعة السيارات وأجهزة الخياطة) . كما قامت الثورة بالتوسع في الصناعات الآتية: (صناعة الغزل والنسيج – صناعة الحرير – الصناعة الغذائية – الصناعات الكيماوية - صناعة الأدوية – صناعة الصلب من الخردة – صناعة الجوت – صناعة الزجاج – صناعة الخزف والصيني – صناعة المنتجات الخرسانية)[٢].

استهدفت الخطة الخمسة الأولى تنفيذ ١٤٠٠ مشروع ، قدر لها أن تتكلف نحو ١٦٠٠ مليون جنيه، (خصص للاستثمار في الزراعة والري ٣٩٢ مليون جنيه ، منها ٨٠ مليون جنيه بالعملات الأجنبية - الصناعة والكهرباء ٥٧٨ مليون جنيه ، منها ٣٧٥ مليون جنيه بالعملات الأجنبية - الخدمات ١١١ مليون جنيه ، منها ٣٣ مليون جنيه بالعملات الأجنبية) . وكان الهدف الابتدائي مضاعفة الدخل القومي خلال عشرين سنة ، وهو هدف متواضع نوعًا ما ، ثم خفضت فترة التنفيذ

١- جلال أمين: قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ٥٠-٥١.
٢- د. منى علي أبو العزم: المرجع السابق نفسه، ص ص٢٣-٢٤.

بعد ذلك إلى عشـــر ســـنوات بتوجيهات ســـياســـية ، بحيث يزيد الدخل من ١٢٨٥ مليون جنيه عام ١٩٦٠/١٩٥٩، إلى ١٨٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٥/١٩٦٤ (أي بنسبة٤٠٪)[١].

كانت خطة التنمية الاقتصـادية والاجتماعية للسـنوات الخمس ١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤ ، من أهم الإنجازات على المسـتويين المصـري والعربي بل والعالم الثالث . ومثّل الإعداد لها كأول خطة قومية سباقا مع الزمن والفكر .

١ـ د. علي الجريتلي: المرجع السابق نفسه، ص ٦٥.

الخاتمة

استطاع الاحتلال البريطاني احتواء ثورة ١٩١٩من خلال احتواء قادتها ، وإلهائهم بالصراع على كراسي الحكم ، من خلال إيهامهم بحكم دستوري ديموقراطي واستقلال شكلي ، تحت قيادة ملكية دستورية ، وهو النظام السياسي الذي أرساه تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢. فكان الدستور منحة من الملك ، وليس من خلال استفتاء شعبي ، وللملك الحق في إقالة الحكومة . وبالفعل تمكن الملك فؤاد من تعطيل دستور ٢٣ ، ثم استبداله بدستور ٣٠ ، الذي يعطي الملك فؤاد صلاحيات أوسع . ولقد كانت تصريحات وزير الخارجية البريطاني صمويل هور ، بشأن الدستور عندما طلبت الحكومة المصرية الرأي بخصوص إعادة دستور ٢٣ ، سببًا رئيسيًا في اطلاق انتفاضة ١٩٣٥ ، باعتبارها تدخل في شأن دولة مستقلة ذات سيادة .

وترتب على هذه الانتفاضة تشكل جبهة وطنية من الأحزاب ، أعادت دستور ٢٣ وعقدت معاهدة ١٩٣٦ . لكن البند الرئيسي في المعاهدة وهو انسحاب قوات الاحتلال من المدن ، إلى قاعدة قناة السويس لم يتحقق . وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، استأنفت الحركة الوطنية نشاطها فقامت موجة ثورية ثالثة عام ١٩٤٦ ، ترتب عليها انسحاب قوات الاحتلال إلى قاعدة قناة السويس، لكنها انقسمت بين الشيوعيين والإخوان المسلمين .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية وقع ما أطلق عليه حادثة ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، وهو إجبار الملك فاروق على تعيين حكومة الوفد برئاسة النحاس باشا ، مما كان له أثرًا سيئًا في شعبية الوفد من جهة ، وتسيس العسكريين من جهة أخرى ، بسبب ما اعتبروها اعتداءً على سيادة الدولة . وأضافت هزيمة حرب ١٩٤٨ سببًا سياسيًا آخر لمشاعر الإحباط العام ، التي تعاني منه البلاد والعسكريين بصفة خاصة .

جاء فشل المفاوضات المصرية – البريطانية ، وإعلان الوفد إلغاء المعاهدة من طرف واحد في أكتوبر ١٩٥١ ، وانطلاق الكفاح المسلح في القناة ، وتعرضه لقمع وحشي من قوات الاحتلال البريطاني ، بالاعتداء على مديرية أمن الإسماعيلية في ٢٥ يناير عام ١٩٥٢ ، وحريق القاهرة في اليوم التالي ، ليضع بداية النهاية للاحتلال البريطاني الذي استمر سبعين عامًا .

تداعى النظام السياسي الذي أرساه الاحتلال البريطاني لمدة ثلاثين عامًا ، ولأسس الاحتلال البريطاني ذاته والذي استمر سبعين عامًا . فقد برز جيل جديد من شباب الضباط بخبرات استراتيجية مختلفة ، عن خبرات النخبة الحقوقية التي تصدت لقيادة العمل الوطني منذ بدايات القرن العشرين ، تعتمد على المطالبة بالحقوق القانونية والمفاوضات ، إلى جيل جديد من الشباب يمزج المفاوضات بالكفاح المسلح بالعلاقات الدولية . هو الجيل الذي قام بانقلاب ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، بدأت

مشاركته السياسية في انتفاضة ١٩٣٥ ، وهم طلاب في المدراس الثانوية . ومن ثم كانت انتفاضة ١٩٣٥ هي حلقة وصل بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢.

هذا الانقلاب بدأ كحركة تصحيح داخل الجيش ، وبعد أربعة تحول إلى انقلاب بطرد الملك من البلاد ، ثم إلى ثورة بعد ستة أسابيع بإعادة توزيع الأرض الزراعية . وانطلقت مسيرة التغيير على محورين سياسي واقتصادي ، انتجت تحولًا جذريًا في البنية الاجتماعية .

الملاحق

حوارات أجراها المؤلف عام ١٩٨٥مع شخصيات تاريخية
قادت انتفاضة عام ١٩٣٥بمناسبة مرور خمسين عاماً عليها.

أولاً: حوار مع الدكتور نور الدين طراف

الدكتور نور الدين طراف هو رئيس اللجنة الوطنية للطلبة في ثورة ١٩٣٥ونائب رئيس الوزراء ووزير الصحة ورئيس المجلس التنفيذي للإقليم الجنوبي في عهد وحدة مصر وسوريا.

كنت عند الاتصـــال به لإجراء حوار حول ثورة ١٩٣٥ كاد أن يرفض الحوار، لأنني بدأته بالإشـــارة إلى إنه كان رئيس لجنة الطلبة بجماعة مصـــر الفتاة في تلك الفترة – ربما حاول التهرب بسبب أنه كان ضمن الجماعة التي انشقت عن أحمد وأسست الحزب الوطني الجديد بزعامة فتحي رضـــوان في الأربعينيات – حيث أجابني بالنفي وأنه كان دســتوري حر، في إشـــارة لانتماء عائلته الحزبي في ذلك الوقت، حيث كان شقيقه طراف على باشا من الأحرار الدستوريين.

س: ما دور الأحزاب في انطلاق ثورة الطلبة عام ١٩٣٥؟

ج: كان الاتجاه في هذه الأيام هو اتجاه الحركة من خارج الأحزاب نظراً للتناحر الحزبي الشكلي الذي ساد بينها، وكانت حركة مصر الفتاه في حد ذاتها، حركة شباب ينطلق من هذا المبدأ، وأنا كنت رئيس لجنة الطلبة بمصر الفتاة، وكان هناك كثير من الشباب انفصل عن الأحزاب، ولكنه لم يكن مهيأ لدخول مصر الفتاة. لذا كونت في ذلك الوقت ما سمي بكتلة الطلبة القوميين، مع حسين الإبياري وحمادة الناحل والظاهر حسـن أحمد ومصـطفى السـعدني. وقد قمنا بدور كبير في التمهيد لهذه الثورة، والمشـــاركة في أحداثها، والدعوة إلى الوحدة القومية بين كافة الاتجاهات والأحزاب والزعماء. وأذكر أننا قابلنا محمد محمود باشـا فوافق، وزرنا مصـطفى النحاس باشـا أيضـاً وأقنعناه وكان معي مصـطفى السـعدني وعبد السـلام الحمامصـي (الشـقيق الأكبر لجلال الحمامصـي) وأذكر أيضـــاً أنه في الإعداد لجنازة الشـــهداء الجامعة كان هناك اتفاق على دعوة جميع الزعماء، وقد

أصـريت على دعوة إسماعيل صـدقي باشـا، رغم الكراهية العامة له، وذلك تحقيقاً لنفس المبدأ، وقد دعوته بنفسي. وأما اللجنة العليا للطلاب، فكانت تضم كافة الاتجاهات، ولكن على أساس أن حركتنا مستقلة عن الأحزاب.

س: يقول الأستاذ فتحي رضوان أن ثورة ١٩٣٥، قد أدت إلى نتائج عكسية متمثلة في معاهدة ١٩٣٦؟

ج: ليس هذا ذنب الشـباب أن انحرف السـياسـيون والزعماء. وأنا هاجمت المعاهدة في مجلة المصـــور أيامها، ولكن مع ذلك فالثورة الطلابية عام ١٩٣٥، أدت إلى نتائج إيجابية هامة. فأولاً أظهرت الثورة الطلابية أن في البلاد شباب مستقل، وثانياً ألهبت الشعور الوطني بين الطلاب، بعد حالة خطيرة من الركود جراء التناحر الحزبي، وثالثاً فإن المؤتمرات التي عقدت في كليات الطب والحقوق وغيرها خلقت حركة في الجو السياسي يلم تكن الأحزاب قادرة عليه. ثم إنني أرى أن كلاً من مشروع القرش وحركة ٣٥ وحركة ٤٦ أدت إلى ثورة ٢٣ يوليه.

س: كيف شاركت في تأسيس مصر الفتاة ولماذا انفصلت عنها؟

ج: كان الأستاذ فتحي رضـوان يدعو لمؤتمر الطلبة الشرقيين، وقد أرسلت له رد إلى جريدة الأهرام، ففوجئت أنها نشرته في الصفحة الأولى بجوار قصيدة لأحمد شوقي. بعد ذلك تعارفنا، ثم اشتركنا مع أحمد حسين في مشروع القرش وبعد ذلك اشتركنا في تأسيس مصر الفتاة. وقد كانت تحدث خلافات خفيفة بيننا، وفي سـنة ٣٩ أو ٤٠ اختلف الأسـتاذ فتحي رضـوان مع الأسـتاذ أحمد حسـين حول تحويل مصـر الفتاة إلى الحزب الوطني الإسـلامي. وبعد ذلك انفصـل الأسـتاذ فتحي رضـوان، وأنا في الحقيقة كنت أميل أكثر إلى فتحي رضـوان فانفصلت معه، وكونا الحزب الوطني الجديد. وأنا كنت منتي للحزب الوطني وأنا طالب بالسعيدية الثانوية.

س: في رأيكم لماذا نحول الحزب الوطني بعد ثورة ١٩١٩ إلى حزب أقلية؟

ج: لعب غياب محمد فريد في الخارج، وانفصـــاله عن حركة الحزب في الداخل هذا الدور، لكن ثورة ١٩ كانت نتيجة لجهود الحزب الوطني، مصـطفى النحاس نفسـه كان عضـوا في الحزب الوطني.

س: ولماذا لم تنضموا للحزب الوطني القديم؟

ج: كنا نعتبر اشـتراك حافظ رمضـان وعبد الرحمن الرافعي وقتها في الوزارة خروجاً على مبادئ مصطفى كامل.

س: لماذا حدث تعاون بين ثورة ٥٢ وبينكم، ولم يحدث بينها وبين الحزب الاشتراكي؟

ج: أعتقد أن عبد الناصر لم يكن يميل إلى أحمد حسين. وإن كنت أذكر أنه عام ١٩٦١ تقريبا، بعد اجتماع لمجلس الوزراء انتحى بي في اســتراحة مجلس الوزراء، وســألني عن أحمد حســين

وأحمد الشيمي ومحمد صبيح وعبد الحميد المشهدي وقال لي ما أخبارهم؟ وطلب مني أن اتصل بهم وأسألهم إذا كانوا في حاجة لأي شيء؟

فاتصـــلت بأحمد حســـين وأبلغته أن الرئيس يهديه التحيات ويســـأل إذا كان في حاجة إلى أي شيء؟ فقال لي لا، لكن إذا كانوا يأخذوا كتبي يوزعوها.

س: هل كان لكم دور توحيدي على المستوى العربي مع ثورة ٥٢؟

ج: كان الرئيس عبد الناصـر يرسـلنا، كل اثنين منا إلى بلد عربي، لنخطب في مناسـباته وكنا قد بلغنا قدراً كبيراً من التواصل والاتحاد، لكن السادات (فَرْكِش) كل هذا.

ثانياً: حوار مع المهندس إبراهيم شكري

" المهندس إبراهيم شكري ينتمي إلى عائلة من كبار الملاك في الدقهلية، ووالده محمود باشا شكري وكان وزيراً في العهد الملكي، ومع ذلك كان له نشاط ثوري. فقد انتمى لجمعية مصر الفتاة، وشارك في مظاهرات ١٩٣٥، وأصيب فيها ونقل للمستشفى. وانتخب في برلمان١٩٥٠ وكان يمثل الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة سابقاً) وتقدم في نفس العام بقانون للإصلاح الزراعي ورفض كسابقه الذي قدمه محمد بك خطاب للبرلمان أيضاً عام ١٩٤٥. كان أمين الاتحاد الاشتراكي في محافظة الدقهلية في الستينات ووزيراً للزراعة في السبعينات، ثم استقال وأسس حزب العمل الاشتراكي وجريدة الشعب الناطقة بلسان الحزب"

س: ما هو دور مصر الفتاة في انطلاق ثورة ١٩٣٥؟ وما هو دور الأحزاب الأخرى؟

ج: مصر الفتاة في ذلك الوقت كانت جمعية، وكانت حركة قومية للشباب، وليست حزباً. حيث كان الشباب قد تكشفت له ألاعيب الأحزاب من أجل الوصول إلى الحكم. فبعض الأحزاب تطالب بالدستور والبعض الآخر يطالب بالاستقلال أولاً، لكنها لا تعدو كونها شعارات لا تعني ما تقول. ومن جهة أخرى كانت هناك وزارة نسيم باشا غير الحزبية، وقد ألغت دستور ١٩٣٠ المكروه من الشعب، لكنها لم تحل محله دستوراً آخر، وكانت تأخذ الأوامر في ذلك من الانجليز وقد كشف ذلك الأمر "تصريح هور" وزير خارجية بريطانيا.

المهم أن هذه الأمور شجعت كثيراً انتشار مصر الفتاة وسيطر شعارها على ما عداه من الشعارات الحزبية في مظاهرات وهو "مصر فوق الجميه". لا أقول أن مصر الفتاه هي التي انفردت بحركة الطلبة في سنة ١٩٣٥، فقد كان هناك الشياب من كافة الأحزاب لكن روح مصر الفتاة وشعارات مصر الفتاة هي التي هيمنت. وأيضا أعضاء مصر الفتاة كانوا أبرز المشاركين.

وأذكر منهم على سبيل المثال: حمادة الناحل وعبد المنعم الشرقاوي وحنا نيروز من الحقوق ودكتور عبد الرحمن بدوي من الآداب ومن الهندسة مشهور أحمد مشهور وسمير حلمي ومن الأزهر عبد المنعم النمر ومن الزراعة محمود مكي وكمال سعد ويحيى مصطفى ومحمد نصار، ويوسف مراد وحسين حمدي سالم، كذلك جمال الشرقاوي وسعد عطية الشقيق الأكبر لممدوح عطية وزير العدل ومن الطب دكتور نور الدين طراف

س: من المعروف أنك كنت من المصابين في مظاهرات ذلك اليوم المشهود ١٤ نوفمبر فهل يمكن أن تحكي لنا ذكرياتكم عن يومي ١٣ و١٤ نوفمبر ١٩٣٥.

ج: نبدأ بيوم ١٣ نوفمبر حيث أن ذلك اليوم كانت مصر تحتفل به، وهو اليوم الذي فيه سعد زغلول وزملاؤه إلى المندوب السامي البريطاني لطلب الاستغلال والدستور كما هو معروف وكان يسمى "يوم الجهاد". وكان وزير خارجية بريطانيا صمويل هور قد صرح قبل أيام من ١٣ نوفمبر بما أن الإنجليز غير موافقين على عودة الدستور في ذلك الوقت، وأن الوقت غير مناسب لإجراء مفاوضات الاستقلال.، فكان ذلك دافعا لخروج المظاهرات في ذلك اليوم. فخرجت الجامعة في مظاهرة هدفها الاتجاه نحو عابدين، وعند كبري قصر النيل بدأ الصدام بيننا وبين البوليس بقيادة ضباط وكنوسبلات إنجليز فاستعملوا الهراوات وإطلاق الرصاص (الفشنك) من ثكنات قصر النيل التي أقيم مكانها فيما بعد مبنى الجامعة العربية وأنا كنت في الناحية المقابلة حيث وزارة الخارجية الآن، وحيث توجد فيلا أمامها لقوت القلوب الدمرداشيه، وقد اعتدى جنود الشرطة بالهراوات ، فسقطت على إثرها على الأرض، فحملني زميلاي حسين حمدي سالم ويوسف مراد، إلى طبيب أسرتنا الدكتور محمد عبد الحميد، وكان مدير مستشفى الملك في ذلك الوقت. وكنت أشعر ألم شديد في كتفي، لكنه قال لي أنها بعض الرضوض، ويلزمك شيء من الرحة وأن تربط كتفك، ونصح ببعض الأدوية الملطفة. لكنني في الساعة الرابعة بعد الظهر توجهت إلى قصر لطف الله، الذي يوجد مكانه الآن فندق ماريوت، حيث موعد المؤتمر الذي دعت إليه مصر الفتاه للاحتفال بعيد الجهاد. لكن البوليس قام بمنع المؤتمر واقتاد الأستاذ أحمد حسين ومجموعة من لابسي القمصان الخضراء أعضاء مصر الفتاة، إلى قسم بولاق، فعدت للمنزل وأنا أشعر بإعياء شديد.

وفي يوم ١٤ نوفمبر، ذهبت إلى كلية الزراعة متأخراً فوجدت الدراسة تسير على نحو معتاد. فجرينا أنا وعدد قليل من زملائي من بينهم عزت هبد الوهاب (وفدي) إلى الجامعة، حيث كان حشد كبير، وحيث كان الخطباء يتوالون احتجاجاً على ما تم في اليوم السابق من قتل عامل وجرح طالب أثناء الاحتفال بيوم الجهاد، ثم كانت الدعوة إلى مظاهرة تسير في الاتجاه الآخر هذه المرة عن طريق كوبري عباس. فمررنا بكلية الهندسة وكلية الزرعة والسعيدية الثانوية، فخرج الطلاب معنا. وفي كلية الزراعة كان يوجد بها قصبان من الحديد وعروق من الخشب، فتسلح بها الطلاب

وتسلحت أنا بسيخ من الحديد للدفاع عن النفس. ومررنا أنا وبعض زملائي إلى الأمام لتشجيع الطلاب على مواجهة الشرطة. وفعلاً أمكننا تجاوز نطاق الشرطة حتى موقع العمارة التي في الركن الأيمن من الكوبري، حيث يوجد مكانها فيلا في ذلك الوقت، والتفت إلى الوراء فوجدتني وراء نطاق الشرطة، ووجدت ضابط انجليزي ومجموعة من الكونستابلات وقد رفعوا مسدساتهم في مواجهة الطلبة، فوجدتني أندفع لأضرب أحدهم بسيخ الحديد على رأسه، فاستدار أحدهم وأطلق على الرصاص فوقعت على الأرض، حيث قيل لي بعد ذلك أنني درت حول نفسي عدة دورات قيل ذلك فسقطت بالقرب من طالب آخر، فأخذت أزحف حتى وصلت إليه، وهو الشهيد محمد عبد المجيد مرسي. وقد كان في حالة سيئة جداً، حتى أن أحد الكونستابلات حاول أن يضربني بالرصاص مرة أخرى، حالة عبد المجيد مرسي الملقى على الأرض إلى جواري منعته من ذلك.

بعد ذلك حملوا عبد المجيد مرسي وأنا وطالب آخر أظنه عبد القادر زيادة على عربة كارو سارت بنا في شارع المنيل ثم نقلونا بسيارة أحد الطلبة إلى مستشفى قصر العيني حيث شخصت حالتي بأنها رصاصة في أعلى الفخذ، ثم بعد فترة طلب والدي أن أنقل إلى المنزل. وبعد حوالي شهر ونصف توجهت إلى مقر الحزب في العتبة الخضراء في ذلك الوقت.

س: ما هي ظروف انخراطكم في جمعية مصر الفتاة؟ ولماذا اخترتموها من بينما عداها من أحزاب في ذلك الوقت؟

ج: في البداية ترفت على مشروع القرش عن طريق ابن عم لي، فاشتريت بعض الطوابع وشاركت في توزيعها. بعد ذلك اطلعت على مجلة الصرخة فوجدت أن ما يكتب فيها يعبر عن مشاعري وأفكاري. وتصادف أنني أسكن في منشية البكري، وكان لي صديق اسمه صلاح مقيم بمنشية الصدر وهو ابن الكاتب الأستاذ محمد الهيهياوي (حزب وطني)، وكان عنده مجموعة كاملة لمجلة الصرخة، فتسنى لي قراءتها. بعد ذلك عندما دخلت كلية الزراعة، تعرفت على كثير من الشباب المنضم لمصر الفتاة مثل: محمود مكي ومحمد نصار وكمال سعد ويوسف مراد وحسين حمدي سالم، وكونا لجنة قوية لمصر الفتاة في كلية الزراعة. كما أنه مما ساعد على جريتي في الاختيار أن والدي لم تكن له صلة بأحزاب.

س: يقول د. عبد العظيم رمضان أنه في حين كانت الثورة عل أشدها، فجأة غادر الأستاذان أحمد حسين وفتحي رضوان إلى أوروبا من أجل الدعوة السلمية للقضية. ألا ترون في ذلك تناقضاً؟

ج: لا أجد في ذلك تناقض فالنظام البريطاني نظام برلماني، وتوجيه الرأي العام الإنجليزي مفيد في التأثير على السياسة البريطانية، وهذا لا يتعارض مع النشاط الثوري لمصر الفتاة.

س: اتهمت مصـــر الفتاة بقفزاتها الفكرية الواســعة. فقد رفضـــت الحزبية في بادئ الأمر، ثم تحولت سنة ١٩٣٧ إلى حزب مصر الفتاة، ثم تحولت إلى الحزب الوطني الإسلامي سنة ١٩٤٠، تم الحزب الاشتراكي عام ١٩٤٩؟

ج: الواقع أنك لو اطلعت على المبادئ لجمعية مصر الفتاة الأساسية، ستجد أنها كانت تحكم حركتنا منذ كانت جمعية مصر الفتاة وحتى حزب مصر الاشتراكي. في البداية انطلقنا من رفضنا للحزبية، ولكن بعد ١٩٣٦ اضـــطرتنا الظروف إلى النزول كحزب وأما فترة الحزب الوطني الإســـلامي فقد كانت محاولة للاعتماد على الدعوة الأخلاقية لكننا وجدنا أنها غير كافية وحدها، وأيضاً بسبب تطورات ما بعد تطورات الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها الداخلية والخارجية. كل ذلك دفعنا إلى برنامج مصر الاشتراكي سنة ١٩٤٩. وقد حاولنا أن نصدر جريدة باسم الاشتراكية في بادئ الأمر فلم يصرحوا لنا، فأصدرنا جريدة الشعب الجديد تمييزاً لها عن جريدة الشعب التي كان يصدرها إسماعيل صدقي. وكنا نكتب الاسم بالخط الصغير، وتحتها لسن حال الاشتراكية، مع إبراز الاشتراكية بالخط الكبير. كذلك أصدرنا مصر الفتاة لسان حال الاشتراكية بنفس الأسلوب. ثم أخيراً أصدرنا جريدة الاشتراكي. فأصبح لنا ثلاث جرائد تبرز الاشتراكية تصدر أسبوعياً.

س: على ذكر الحزب الاشتراكي، ألا ترون معي أن هناك مفارقة تحتاج إلى توضيح، كونكم نائب رئيس الحزب الاشـــتراكي، بل النائب الذي تقدم للبرلمان بمشـــروع للإصـــلاح الزراعي عام ١٩٥٠، وأنتم ابن باشـــا ثري ووزير ســـابق ورجل أعمال ومن كبار ملاك الأرضـــي الزراعية، بل ومن بين المناصب التي تولاها ناظر الخاصة الملكية؟

ج: هذا صـــحيح، ولكن الدافع الديني لدي هو الذي حل هذا التناقض، فجعلني أنشـــد العدالة والخير والمجتمع المثالي، وأذكر أنني في أغســـطس ١٩٣٥، اشـــتركت في رحلة ســـياحية نظمتها جريدة الأهرام إلى أوروبا، وكنت قبل هذه أنوي الالتحاق بكلية الهندســـة فلما شـــاهدت تقدم الريف الأوروبي، عدت وأنا راغب في الالتحاق بكلية الزراعة، حيث أن الزراعي الإنتاج الرئيســـي في مصـــر، وأن ريف مصـــر في حاجة إلى كل جهد من أجل تقدم وخير مصـــر. وعندما أخبرت والدي برغبتي في دخول كلية الزراعة، رحب بذلك على اعتبار أن تخصـــص أحد أبنائه مهندســـاً زراعياً يكفل رعاية أملاكه، غير مدرك لحقيقة دوافعي. ومع الزمن أدركت أن الجهد الفردي مهما يكن خيراً وعريضـــاً، لا يغني عن الجهد العام، ومن هنا كان إيماني بالعدالة الاجتماعية وبالاشـــتراكية التعبير المعاصر عنها.

س: شارك الرئيس جمال عبد الناصر وعدد كبير من الضباط الأحرار في مظاهرات ١٩٣٥ وهم طلاب في المرحلة الثانوية، واشـــتركوا في مصـــر الفتاة، بل وتبنت الثورة برنامج الحزب

الاشـــتراكي، بما فيها قانون الإصـــلاح الزراعي الذي تقدمتم به للبرلمان عام ٥٠، ومع ذلك اختفى ذكر أحمد حسين وزملائه بعد الثورة. ما تفسيركم لذلك؟

ج: في الحقيقة نحن هيئنا للثورة حتى أصبحت ثمرة ناضجة كادت أن تسقط وحدها. فعنوان " الثورة.. الثورة. الثورة" تصـــدر صـــحفنا وقد اتُهم الأســـتاذ أحمد حســـين بالتحريض على حريق القاهرة، ضمن ما وجه له من اتهام. ولكن هناك أكثر من سبب لهذا الغياب. منها أسباب ذاتية، كأن يرغب جمال ســـالم مثلا في نســـبة قانون الإصـــلاح الزراعي إليه، وكان عبد العزيز ســـالم وزيراً للزراعة وقتها، يأتي إليه بقريبه ســـيد مرعي وبالعلايلي، وليس معقولا أن يأنوا بإبراهيم شـــكري، فصـــعب نسـبة العمل إليه.. وسـبب آخر وهو أن الظروف وقتها كانت تسـتوجب مراعاة العلاقة مع الأمريكان، وكان الأمريكان يكرهون أحمد حســـين لموقفه منهم ولدعوته للاشـــتراكية. لذا فعندما صـدر قانون العفو الشـامل عن جميع الجرائم السـياسـية، صـيغ بحيث تخرج قضـية التحريض على حرق القاهرة من دائرة تطبيقه، وظل أحمد حسين في السجن حتى أول نوفمبر ١٩٥٢.

ثالثاً: حوار مع الأستاذ فتحي رضوان

" شارك الزعيم أحمد حسين في تأسيس جمعية مصر الفتاة فور تخرجهما في كلية الحقوق عام ١٩٣٣، ثم حزب مصر الفتاة عام ١٩٣٧وكان الأمين العام في كل منهما. ولد في مدينة المنيا عام ١٩١١، حيث كان والده كان يعمل مهندساً للري بها، ثم انتقلت الأسرة بعد ذلك بنحو عامين إلى القاهرة، واستقر بها المقام في حي السيدة زينب.

اختلف مع صديقه أحمد حسين حول بعض الرؤى، خصوصا تحويل الحزب إلى الحزب الوطني الإسلامي فانضم للحزب الوطني، إلا أنه لم يرق له تعامله مع بعض القضايا، فأنشأ الحزب الوطني الجديد على مبادئ مصطفى كامل عام ١٩٤٤، كما أصدر جريدة اللواء الجديد. وظل الحزب قائماً حتى حُلّت الأحزاب عام ١٩٥٣. تمّ اعتقاله بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ وظل في المعتقل حتى قيام ثورة ٢٣ يوليه ٥٢ حيث عين وزيراً للدولة ثم وزيراً للإرشاد القومي (الثقافة حالياً) حتى خرج من الوزارة عام ١٩٥٨. كان فتحي رضوان معارضاً لسياسات السادات واعتقل في أحداث سبتمبر ١٩٨١".

س: بصفتكم أمين عام مصر الفتاة عند التأسيس، ما هو دور مصر الفتاة في انطلاق ثورة الطلبة عام ١٩٣٥؟ وما هو دور الأحزاب الأخرى؟

ج: يا سيدي أعتذر لك عن الحديث حول هذا الموضوع، لأن ذاكرتي لا تحمل الكثير عنها، ربما لأني رفضت ما ترتب عليها من نتائج، خصوصاً معاهدة ١٩٣٦. حتى أني أقول إن تضحيات الشباب ضاعت سدى. فقد أعطينا الإنجليز وثيقة لأول مرة تعترف بشكل من الأشكال بشرعية وجودهم، كانوا في حاجة ماسة إليها، تؤمن لهم الأوضاع في مصر وهم مقبلون على حرب.

س: كيف بدأ التفكير والإعداد لإنشاء جمعية مصر الفتاة؟

ج: بالنسبة لي كنت شديد الإعجاب بمصطفى كامل ومحمد فريد ومحمد عبده. وكنت مهتم بالقراءة لهم وعنهم، وكانت والدتي تحتفظ بكل أعداد اللواء، وببعض الكتب منها كتاب عن مصطفى كامل، ألفه شقيقه على فهمي كامل، فكانت عقيدتي ومازالت أن مصطفى كامل هو أعظم سياسي في

مصـر بل وفي العالم. أما أحمد حسـين فكانت منطلقاته مختلفة. كان شـديد الإعجاب بالفراعنة، وقد أثرت فيه رحلة كشفية قام بها إلى الصـعيد وهو طالب في الثانوي سنة ١٩٢٨، اطلع فيها على آثار الفراعنة، كما كان معجباً بمحمد على ومنجزاته. وكان يجمعنا الإعجاب الشديد بمصطفى كامل. وقد اخترت أنا اسم مصـر الفتاة، وانفرد أحمد حسين بوضـع البرنامج، وقد اعترضـت عليه أول الأمر لكن قبلته بعد ذلك.

كان أحمد حسين قد اكتسب شعبية كبيرة بسبب مشروع القرش، وكانت له ميول عملية، ولولا واتهامات باطلة حول المشـروع لاسـتمر في الأعمال الاقتصـادية. وعلى العموم أنا أشـكر هذه الظروف، لأن أحمد حسين طاقة كبيرة لا يجب حصرها في هذا النطاق. هنا هدانا تفكيرنا إلى إنشاء جمعية سـياسـية تضـم الشـباب في حركة قومية، بعيداً عن الأحزاب والجو الحزبي السـائد في ذلك الوقت .

س: هل ثمة علاقات مع أحزاب أو شخصيات سياسية، عند نشأة مصر الفتاة؟ وما رأيكم في نشأة جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة، والتي تزعمها احمد حسين، والمرتبطة بمشروع معاهدة محمد محمود– هندرسون عام ١٩٢٩؟

ج: لم تكن لنا أي صلة بالأحزاب باستثناء تعاطفنا مع الحزب الوطني، بل كما قلت إننا نشأنا كحركة قومية خارجة عن الأحزاب وصـراعاتها. أما عن جماعة الشـباب أنصـار المعاهدة فهذه من الأمور التي اختلفت فيها مع أحمد حسـين. كان أحمد حسـين معجباً بهذه المعاهدة، ويرى أنها نحقق قدراً من الاستقرار، لنتفرغ من العمل الداخلي والاقتصادي. وكان معجباً بإسماعيل صدقي لنشاطه الاقتصادي، فقد قام إسماعيل صدقي بإنجاز مشروع كورنيش الإسكندرية.

س: لماذا سـافرتما أنتم والاسـتاذ أحمد حسـين إلى أوروبا في ديسـمبر ١٩٣٥من أجل الدعوة السلمية للقضية المصرية؟ ألا ترون ذلك يتعارض مع دعوتكم الثورية؟

ج: الآن وقد انتهت الظروف الحزبية، أسـتطيع أن أحدثك بصـراحة. لقد كنا جميعاً شـباباً صـغار السـن، وقد أردنا أن نسـتفيد من قوة حركة الطلبة في الدعاية لها، وأن نكتسـب خبرة في الاحتكاك الخارجي، والدعوة للقضـية المصـرية، وقد نجحنا في ذلك إلى حد كبير. وقد اسـتطعنا أن نقابل من الزعماء الإنجليز، من كان يعجز الكبار من السـاسـة عن مقابلته. فقابلنا رئيس اللجنة المصـرية في البرلمان الإنجليزي والسير مردوك ماكدونالد النائب الانجليزي والميجر كليمنت آتلي زعيم العمال البرلماني الرسـمي والمسـتر جورج لانسـبوري زعيم حزب العمال. وقابلنا رؤسـاء تحرير الصـحف جميعهم، واسـتلموا ما عندنا من بيانات. وحضـرنا مؤتمر العمال الاشـتراكي في جامعة كارديف، والتحدث فيه عن القضـية عن المصـري. وبعد ذلك توجه أحمد حسين إلى جينيف،

حيث التقى بالأستاذ علي الغاياتي المقيم في سويسرا، وقدم للسكرتير العام لعصبة الأمم(بيان) يطالب فيه بانضمام مصر لعصبة الأمم.

س: لماذا تحولت جمعية مصر الفتاة إلى حزب عام ١٩٣٧؟ ثم إلى الحزب الوطني الإسلامي عام ١٩٤٠؟

ج: كان طبيعيا أن تتحول إلى حزب سياسي، ليكون لنا ثقل أكبر، أما الحزب الوطني الإسلامي فكان جوهر الخلاف بيني وبين أحمد حسين، حيث لم أجد مبرراً لهذا التحول، خصوصاً أن الناس عرفونا باسم مصر الفتاة، والأمر يشبه تغيير اسم شارع سليمان باشا إلى شارع طلعت حرب، حيث يظل الناس يعرفونه باسم سليمان باشا. ثم إننا كنا أثناء الحرب، والظروف المحلية والدولية غير مواتية لتعديل مثل هذا. إلى جانب أن مصر الفتاة منذ نشأتها حزب إسلامي، حتى أننا كنا نحتفل بكل المناسبات الدينية. لذا ذهبت هذه التسمية دون أن يشعر بها أحد. وقد توقفت عن التعاون معه أيامها. لكني انفصلت نهائياً بعد حادثة ٤ فبراير عام ١٩٤٢، وكونت مع مجموعة من الشباب الحزب الوطني الجديد.

س: قامت سياسة الحزب الوطني قبل ١٩١٩ على ثلاثة محاور: عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال – التمسك بالجامعة الإسلامية على أساس الخلافة العثمانية – عدم الاعتراف بغير الخديوي عباس الثاني حاكماً شرعياً للبلاد. ما رأيك في ذلك؟

ج: هذه المحاور قد تم العدول عنها أيام مصطفى كامل نفسه، ما عدا مبدأ المفاوضة قبل الجلاء الذي استمر الشعار الأساسي للحزب في كل مراحله. وحتى الآن هو نفس موقفي مع أمريكا وإسرائيل.

س ما هو برنامجكم؟

ج: الأحزاب لا تعرف ببرامجها ولكن تعرف بنشاطها، والناس لا تقرأ البرامج مطلقاً بل لا تعرف عنها شيئاً. وكنا نتحدث مع بعض الزملاء في موضوع البرامج، فقلت لهم على سبيل المثال إن حزب الوفد له برنامج أتحداكم لو أحد اطلع عليه.

س: لماذا نسبت أغلب الاغتيالات السياسية في مصر للحزب الوطني، من مقتل بطرس غالي إلى السردار إلى أحمد ماهر؟

ج: بل كلها، وأنا لا أؤيد ذلك كعمل سياسي. لكن أحياناً يكون لها دور سياسي كبير في تحريك الأمور .

س: لماذا نشأ تعاون بينكم وبين ثورة ٥٢، حيث شارك ٦ وزراء من الحزب الوطني الجديد من بين ١٦ وزير، بينما الأمر لم يكن كذلك مع الحزب الاشتراكي، رغم أن برنامج ثورة يوليه كان

برنامج الحزب الاشـتراكي؟ ثم لماذا قبلتم المفاوضـات عام ٥٤ واتفاقية الجلاء مع رفضـكم لمبدأ التفاوض.؟

ج: عند قيام الثورة كان أحمد حسـين متهماً بحريق القاهرة وكان جمال عبد الناصـر يكن وداً كبيراً لأحمد حسين، ولكن الانجليز موجودين في ذك الوقت، وكان الأمريكان أيضاً يطلبون أن تأخذ المسـألة الشـكل القانوني. وكانت الظروف السـياسـية تسـتدعي تمرير هذا الموضـوع. وأنا كنت معترضـا على ذلك، ولكني لم أظهر اعتراضـي لأحمد حسـين، بل دافعت عن وجهة النظر هذه وأبلغت أحمد حسـين، لكنه أذاع ذلك، وجاءني جمال سـالم يلومني لأن أحمد حسـين أذاع أن الثورة يسيرها الأمريكان. قال لي جمال عبد الناصر أنا سأفعل كل ما يرضي أحمد حسين سنغير له النيابة والمحكمة وسيكون الحكم لصـالحه، وسـننقله إلى سـجن الأجانب وهو عبارة عن فيلا. هذه المرة لم أبلغه بهذا لأنني خشيت أن يذيعه. كذلك تسرع أحمد حسين في الهجوم على الثورة، كما أنه في أزمة ستة ٥٤ أرسل برقية لكل من محمد نجيب وجمال عبد الناصر يقول فيها" إن مصر ليست ضيعة تتقاسمانها" لكن جمال عبد الناصـر كان تلميذ أحمد حسـين. أما اتفاقية الجلاء عام ٥٤ فأنا أذكر أن عبد الناصـر سـألني(بالإنجليزية) هل أنت سـعيد؟ فقلت له لا لسـت سـعيداً قال لماذا؟ فقلت له اتفاقية صـدقي – بيفن أحسـن منها. قال ولماذا لم تسـتقل؟ قلت لن أسـتقيل لكي أقف معك عند الصـدام. فقال لي: "يا شيخ فال ولا فالك" وفعلا حدث ما توقعت سنة ١٩٥٦.

قائمة المحتويات	الصفحة
المقدمة	٣
الفصل الأول: الأسباب غير المباشرة لانتفاضة الشباب عام ١٩٣٥	٧
الفصل الثاني: الأسباب المباشرة لانتفاضة الشباب عام ١٩٣٥	٤٣
الفصل الثالث: الحركة السياسية المصرية بين عقد معاهدة ٣٦ وإلغائها	٥٩
الفصل الرابع: شباب ٣٥ يتقدمون نحو الثورة	٨٣
الخاتمة	١١٨
الملاحق	١٢٠